

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات العسكرية والإستراتيجية

تخصص: إدارة النزاعات الدولية

الموضوع:

السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي

2013 - 2005

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تحت إشراف الأستاذ:

د. تيقامونين إبراهيم

إعداد الطالب:

سحنون عبد القادر

أعضاء هيئة المناقشة:

الأستاذة د. مسيح الدين تسعديت.....رئيسا

الأستاذ د. تيقامونين إبراهيم.....مشرفا ومقررا

الأستاذة د. العاقل رقية.....عضوا مناقشا

السنة الدراسية: 2014-2013

بسم الله الرحمن الرحيم

« رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي (25) وَيَسِّرْ

لِي أَمْرِي (26) وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي

(27) يَفْقَهُوا قَوْلِي (28) »

(سورة طه)

شكر وتقدير:

✓ أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للمشرف الأستاذ تيقامونين إبراهيم لتفضله

بالإشراف على هذه الرسالة.

✓ كما أتقدم بالشكر للسادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرين، لما

سيبدونه من مقترحات قيمة تهدف إلى إثراء الموضوع.

الإهداء:

إليكم يا من تزالون ترقبون نجاحاتي وتقدمي:

✓ إلى الوالدين الكريمين...

✓ إلى إخوتي وأخواتي وأقربائي...

✓ إلى إخواني وأحبائي ورفقاء درب العلم...

الملخص:

تتدرج هذه الدراسة في إطار تبيان الأثر الذي تركته السياسة الإيرانية الخارجية بمحدداتها المعتمدة خلال الفترة (2005-2013)، أي أثناء فترة حكم الرئيس السابق محمود أحمدني نجاد، على قضايا الأمن والتعاون الإقليمي تجاه دول مجلس التعاون الخليجي. وعلى هذا الأساس، تمت دراسة وتحليل هذه السياسة الإقليمية بناء على إستراتيجية الفكر الإيراني التي تعتمد على:

- ✓ النفوذ الشيعي في المنطقة محل الدراسة (إيران ودول مجلس التعاون الخليجي)، واستغلال إيران للارتباطات الشيعية في تلك الدول، فبعدما أسس آية الله الخميني نظريته في ولاية الفقيه، تبين أن لإيران أبعاد أخرى مصلحية براغماتية غير البعد الإيديولوجي المذهبي.
- ✓ البرنامج النووي الإيراني القاضي بجعل إيران دولة إقليمية نافذة، بالنظر إلى الدور الذي يلعبه في إبراز الطموح الإيراني في صياغة الأمن الإقليمي وفقاً لنموذج المكانة الإقليمية.
- ✓ القضايا الحدودية بين إيران والإمارات العربية المتحدة حول الجزر الثلاث، وكذا قضايا الدور الإقليمي المحاط بالدور السعودي، التركي، العراقي والإسرائيلي، دون إهمال البيئة الدولية والدور الأمريكي أو الروسي أو الأوروبي.

كما تهدف الدراسة إلى استخلاص عوامل التقارب أو التباعد أو بقاء الوضع الراهن في إطار الحديث عن العلاقات البينية بين الطرف الإيراني من جهة، ودول مجلس التعاون الخليجي من جهة أخرى، وذلك بناء على مجموعة من المؤشرات التي جعلتنا في الأخير نشيد برجاجة سيناريو التقارب في تلك العلاقات، لما له من منطوقية في النتائج على سير تلك العلاقات في جميع النواحي الاقتصادية ذات الصبغة السياسية، والنواحي الأمنية العسكرية بالخصوص.

كلمات مفتاحية: السياسة الخارجية الإيرانية، نظرية ولاية الفقيه، منطقة الخليج العربي، دول مجلس التعاون الخليجي، الأمن الإقليمي.

Le Résumé:

Cette étude se veut exploratrice de l'effet que laisse la politique étrangère de l'Iran pendant le règne d'Ahmadinejad (2005-2013), ainsi que ses déterminants sur la variable sécurité et les questions de coopération régionale vis-à-vis des pays du conseil du golf. A cet effet, cette pensée stratégique de l'Iran est conçue comme suit:

- ✓ La remise en cause de la politique de l'Iran dans la région du fait de l'insinuation chiite dans les pays du CCG. En effet, la théorie de Khomeiny du guide suprême s'avère dans le rôle de l'idéologie et des autres dimensions pragmatiques.
- ✓ Le programme nucléaire Iranien est, de sa part, le moyen de l'articulation de l'ambition Iranienne, en vue de contribuer à la reformulation du système sécuritaire dans son emplacement régional.
- ✓ Les questions frontalières entre l'Iran et les Emirats Arabes Unis sur la souveraineté des trois îles, ainsi que les questions du rôle régional par rapport à la Turquie, l'Arabie Saoudite, l'Iraq, l'Israël, les USA, les Européens et les russes.

Dans le cadre des relations entre l'Iran et les pays du CCG, cette étude s'inscrit pour indiquer les facteurs de convergence et de divergence, sinon le scénario de statuquo. A la base des indicateurs se rapportant, nous avons favorisé le scénario de convergence et du rapprochement, car, il contient tous les ingrédients de l'intégration bilatérale sur le plan économique, politique, sécuritaire et militaire.

Mots clé: la politique étrangère de l'Iran, la théorie du guide suprême, la région du golf arabe, les pays du conseil de coopération du golf (CCG), la sécurité régionale.

The Abstract:

This study aims to analyse the foreign policy impact of Iran Nedjad and its determinants on the security and regional cooperation matters towards the gulf council countries (GCC). For that purpose, the strategic Iranian thought is conceived as the following:

- ✓ The regional policy question in Iran is correlated to the influence of shiite existence in the GCC. In fact, the Khoumeiny theory of the supreme guide is proved in the ideological and pragmatic dimensions of Iran's foreign policy.
- ✓ The nuclear programme is apart a mechanism to articulate the Iranian ambition, in order to contribute to the security system's formulation in the region.
- ✓ The borders question between Iran and the United Arabic of Emirats In the dispute of the three islands. Furthermore, the regional role's theory comparing to Turkey, Saudi Arabia, Iraq, USA, Europe and Russia.

In the framework of bilateral relations between Iran and GCC, this study aims to design either the convergence and divergence factors, or the lineal scenario. Indeed, and leaning on some relying indicators, we have promoted the convergent scenario, since it contains all economic, political, securitary and military ingredients of bilateral integration.

Key words:

The Iranian foreign policy, the supreme guide theory, the arab region, the gulf council cooperation countries (GCC), the regional security.

الفهرس:

مقدمة.....	ص1
الفصل الأول: بنية السياسة الخارجية الإيرانية وواقع منطقة الخليج.....	ص9
المبحث الأول: السياسة الخارجية الإيرانية والأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج.....	ص10
المطلب الأول: محددات السياسة الخارجية الإيرانية.....	ص10
أ - المحدد الإيديولوجي.....	ص11
ب - المحدد الاقتصادي.....	ص12
ج - المحدد الإثني.....	ص13
د - المحدد الإقليمي والدولي.....	ص13
هـ - المحدد السياسي.....	ص13
و - المحدد الجيوبوليتيكي.....	ص13
المطلب الثاني: مؤسسات صنع السياسة الخارجية الإيرانية.....	ص16
أ - الولي الفقيه.....	ص16
ب - السلطة التنفيذية.....	ص17
ج - السلطة التشريعية.....	ص17
د - المؤسسة العسكرية.....	ص19
هـ - السلطة القضائية.....	ص19
المطلب الثالث: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج لدى صانع القرار الإيراني.....	ص20
أ - الموقع الجغرافي.....	ص21
ب - التركيبة السكانية.....	ص22
ج - القدرة الاقتصادية.....	ص22
د - القوة العسكرية.....	ص23
المبحث الثاني: المقتربات النظرية لتفسير السياسة الخارجية الإيرانية.....	ص25
المطلب الأول: مقترب الواقعية الجديدة.....	ص25
أ - الموقع النسبي للقوة كمتغير تفسيري مستقل لسلوك الفاعل.....	ص26
ب - نموذج الفاعل الواقعي ومنطق سلوك سياسته الخارجية.....	ص27
ج - القوة السياسية كمتغير تابع لسلوك الفاعل الخارجي.....	ص28

المطلب الثاني: مقترب الليبرالية النفعية.....	ص29
أ - الفواعل المجتمعية المهيمنة كمتغير تفسيري مستقل.....	ص30
ب - نموذج الفاعل الليبرالي ومنطق سلوك سياسته الخارجية.....	ص31
ج - تحصيل المنفعة كحافز لسلوك السياسة الخارجية.....	ص32
المطلب الثالث: المقترب البنائي.....	ص34
أ - المعايير الدولية والمجتمعية كمتغير تفسيري مستقل.....	ص35
ب - نموذج الفاعل البنائي ومنطق سلوك سياسته الخارجية.....	ص36
ج - الهوية كمبدأ لسلوك السياسة الخارجية.....	ص37
الفصل الثاني: حركية السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي.....	ص40
المبحث الأول: قضايا التعاون الإقليمي.....	ص41
المطلب الأول: قضايا التعاون الإقليمي في المجال الأمني.....	ص41
أ - الأمن الإقليمي الخليجي.....	ص41
ب - الاتفاقيات الأمنية الإيرانية-الخليجية.....	ص42
المطلب الثاني: قضايا التعاون الإقليمي في المجال السياسي.....	ص47
أ - العلاقات الإيرانية-السعودية في ظل المنافسة حول النفوذ.....	ص47
ب - الزيارات الرسمية الإيرانية مع بقية دول المجلس.....	ص48
المطلب الثالث: قضايا التعاون الإقليمي في المجال الاقتصادي.....	ص52
أ - الاهتمام الإيراني بدول مجلس التعاون الخليجي.....	ص52
ب - الشراكة الإيرانية-الإماراتية.....	ص53
المبحث الثاني: إستراتيجية المواجهة الإيرانية.....	ص57
المطلب الأول: القضية المذهبية في السياسة الخارجية الإيرانية.....	ص57
أ - تصدير الثورة الإسلامية.....	ص57
ب - توظيف العامل الشيعي في عهد نجاد.....	ص59
المطلب الثاني: البرنامج النووي الإيراني.....	ص61
أ - مراحل البرنامج النووي الإيراني.....	ص61
ب - التسوية الدولية للأزمة النووية الإيرانية.....	ص63
ج - الاستمرارية والتغير في السياسة النووية الإيرانية في عهد نجاد.....	ص65
المطلب الثالث: النفوذ الإيراني والبحث عن الدور الإقليمي.....	ص67
أ - إستراتيجية الدور الإقليمي الإيراني.....	ص67
ب - قضايا الحدود.....	ص69
ج - النزاع الإيراني-الإماراتي في ظل تصعيد التيار المحافظ.....	ص70

الفصل الثالث: العلاقات الإيرانية مع دول المجلس في ظل تحديات السياسة الخارجية الإيرانية..	ص72
المبحث الأول: إيران بين التحديات الداخلية والمنافسة الدولية.....	ص73
المطلب الأول: الصراع السياسي بين التيار الإصلاحي والمحافظ.....	ص73
أ - التيارات السياسية في إيران.....	ص73
ب - تفسير الانقسامات السياسية الداخلية.....	ص75
المطلب الثاني: تحديات القوى الإقليمية المنافسة.....	ص77
أ - الدور السعودي.....	ص77
ب - الدور التركي.....	ص79
ج - الدور العراقي.....	ص81
المطلب الثالث: إيران ومعادلة توازن القوى الدولية.....	ص82
أ - المواجهة الأمريكية الإيرانية.....	ص82
ب - الحوار الإيراني الأوروبي.....	ص84
ج - التقارب الروسي الإيراني.....	ص86
المبحث الثاني: مستقبل العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليج.....	ص88
المطلب الأول: استمرار الوضع القائم (السيناريو الخطي).....	ص89
أ - عوامل بقاء الوضع الراهن على مستوى العلاقات بين إيران ودول المجلس.....	ص89
ب - الاتجاهات المستقبلية لسيناريو الوضع الراهن.....	ص91
المطلب الثاني: تقارب العلاقات الإيرانية مع دول المجلس (السيناريو الإصلاحي).....	ص92
أ - عوامل التقارب بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران.....	ص92
ب - الاتجاهات المستقبلية لسيناريو تقارب العلاقات.....	ص93
المطلب الثالث: المسار النزاعي في العلاقات الإيرانية مع دول المجلس (السيناريو الثوري).....	ص96
أ - عوامل التباعد بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي.....	ص96
ب - الاتجاهات المستقبلية لسيناريو تباعد العلاقات.....	ص97
الخاتمة.....	ص101
قائمة المصادر والمراجع.....	ص106
الملاحق.....	ص115

فهرس الجداول:

الصفحة	العنوان	الجدول
21	طول الساحل البحري ومساحة إيران ودول المجلس	الجدول (1)
22	تطور أعداد السكان في إيران ودول المجلس 1995- 2012	الجدول (2)
23	عناصر القوة الاقتصادية في إيران ودول المجلس حسب إحصائيات 2012	الجدول (3)
24	عناصر القوة العسكرية في إيران ودول المجلس حسب إحصائيات 2008	الجدول (4)
38	جدول لمقارنة الفرضيات المركزية للمقتربات الثلاثة في تفسير السياسة الخارجية	الجدول (5)
47	تبادل الزيارات الرسمية بين إيران والسعودية منذ الثورة الإسلامية في سنة 1979	الجدول (6)
54	نسبة التبادل التجاري بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي لسنة 2012	الجدول (7)
63	أهم المفاعلات النووية في إيران	الجدول (8)
75	أهم نقاط الاختلاف بين الإصلاحيين والمحافظين	الجدول (9)

فهرس الأشكال:

الصفحة	العنوان	الأشكال
19	بنية النظام السياسي في إيران	الشكل (1)
51	سياسة إيران الأمنية تجاد دول مجلس التعاون الخليجي	الشكل (2)
53	حجم التبادل التجاري بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي من 2005-2012	الشكل (3)

فهرس الخرائط:

الصفحة	العنوان	الخرائط
14	الموقع الجيوبوليتيكي لإيران في منطقة الخليج	الخريطة (1)
60	نسبة الشيعة في العالم وفي البيئة الإقليمية لإيران ومنطقة الخليج	الخريطة (2)
65	موقع مفاعل بوشهر النووي في إيران وقربه من دول مجلس التعاون الخليجي	الخريطة (3)
86	الموقع الجيوبوليتيكي لبحر قزوين	الخريطة (4)

مقدمة

يندرج موضوع الدراسة ضمن مجال السياسة الخارجية التي هي أحد فروع العلاقات الدولية، والتي تعد بدورها حقلاً واسعاً من حقول العلوم السياسية التي تتميز بالنسبية وعدم الإطلاق في نتائجها لأنها فرع من فروع العلوم الإنسانية والاجتماعية. والسياسة الخارجية تعد الإطار العام والشامل الذي يمكننا من خلاله فهم وتفسير سلوك مختلف الدول وتوجهاتها في مختلف مراحل اتخاذ القرارات على مستوياتها، على الرغم من تعدد مجالات السياسة الخارجية وتشعبها وتناقض توجهات الدول المختلفة، انطلاقاً من سعي كل واحدة لتحقيق مصالحها وأمنها الوطني.

معروف أن السياسة الخارجية الإيرانية تتسم بالثبات والمؤسسية إلى حد كبير، وأن الدور الذي يلعبه رئيس الجمهورية في تخطيطها وتوجيهها يعتبر محدوداً مقارنة بالدور الذي يضطلع به المرشد الأعلى حسب نظرية ولاية الفقيه، وذلك بحكم طبيعة النظام السياسي الإيراني وهيراركيته من خلال مشاركة جميع المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية في عملية صنع السياسة الخارجية.

ومن هذا المنطلق، تسعى الدراسة إلى تحليل جملة من العوامل والمتغيرات ذات الصلة الوثيقة بالسياسة الإقليمية لإيران، ودراستها على النحو الذي يركز على تحليل عناصر السياسة الخارجية الإيرانية، والكيفية التي يمكن أن تمثل من خلالها إيران تهديداً للأمن الإقليمي الخليجي، خصوصاً مع اتجاهها نحو تطوير قدراتها في مجال أسلحة الدمار الشامل، بالتالي، هي دراسة في التحول الذي طرأ على السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عهد الرئيس السابق محمود أحمدني نجاد. كما تشتمل الدراسة على تحديد العوامل التي أضفت صفة الاعتدال على السياسات الإيرانية، بعد أن أصبحت المصالح القومية لا الاعتبارات الأيديولوجية، هي المسيطرة على السياسة الإيرانية، وفي الأخير كان من الأجدر تحديد أثر المتغيرات والتحديات على السياسة الخارجية الإيرانية، وذلك في إطار دراسة العوامل التي تؤدي إلى التقارب أو التباعد في مستوى العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي.

أولاً: الإطار المنهجي

(1) الإشكالية: تركز الدراسة على تحليل مشكلة بحثية جوهرية، أساسها التساؤل عن طبيعة وحركة سياسة إيران الخارجية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي في فترة حكم الرئيس السابق أحمدني نجاد، أي دراسة سياسة إيران الإقليمية:

هل أثرت السياسة الخارجية الإيرانية المعتمدة خلال الفترة (2005-2013) في تفعيل قضايا الأمن والتعاون الإقليمي تجاه دول مجلس التعاون الخليجي ؟

و من هنا نطرح التساؤلات الفرعية التالية :

- ما هي إمكانات وقدرات إيران العسكرية والاقتصادية التي تجعلها تلعب دورا في صياغة الأمن الإقليمي الخليجي ؟
- هل هناك علاقة تفاعلية بين السياسة الإيرانية من جهة، وعوامل عدم الاستقرار في المنطقة من جهة أخرى وكيف تعاملت معها إيران ؟
- ما هو مستقبل العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي في إطار التحديات التي تواجه السياسة الخارجية الإيرانية في البيئة الداخلية، الإقليمية والدولية ؟

(2) فرضيات الدراسة :

تسعى الدراسة إلى اختبار مجموعة من الفرضيات، إلى جانب سعيها إلى الإجابة عن عدد من التساؤلات التي أثارناها من قبل:

الفرضية الأولى: كلما عملت إيران على تطوير قدراتها فيما يتعلق امتلاك أسلحة الدمار الشامل، كلما اعتبرته دول مجلس التعاون الخليجي تهديدا لأمنها القومي.

الفرضية الثانية: كلما كان النظام الإقليمي الخليجي يشكل بيئة فوضوية أين تغلب التفاعلات النزاعية على التفاعلات التعاونية، كلما دفع ذلك دول مجلس التعاون الخليجي للجوء إلى الحماية الأمريكية.

الفرضية الثالثة: إذا كان لإيران تحديات داخلية وإقليمية ودولية معقدة فإن تلك التحديات ستلعب دورا في ترجيح سيناريو تقارب علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي.

(3) مجال الدراسة:

تتحدد حدود الدراسة في الإطارين الزماني والمكاني في:

أ) الإطار الزمني:

ستحاول الدراسة التركيز على الفترة الزمانية لتوجه السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي إن كانت تحكمها الأبعاد الإيديولوجية أو المصلحية في قضية التعاون الإقليمي، وهي الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى 2013، وهو تاريخ وصول محمود أحمدني نجاد الرئيس السابق لإيران في عهده، الأولى في 2005 والثانية في 2009.

تعتبر عهدة الرئيس المحافظ المتشدد نجاد من بين المراحل، بعد فترة الخميني، ما شهدت تصعيدا في أغلب القضايا النزاعية أو حتى التعاونية التي تجمع بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي.

ب) الإطار المكاني:

تحاول الدراسة التركيز على السياسة الخارجية الإيرانية كمتغير مستقل وتأثيرها على قضايا التعاون الإقليمي كمتغير تابع، وذلك تجاه دول مجلس التعاون الخليجي الست وهي: المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، الكويت، قطر وسلطنة عمان.

4) مبررات اختيار الموضوع:

لا يقوم أي بحث علمي إلا إذا استند على مجموعة من الدوافع التي كثيرا ما تخص البيئة المحيطة، أضف إلى ذلك العوامل الذاتية التي تتعلق بالرغبة في الموضوع والمؤهلات العلمية التي تسمح بالتفوق في نوع من البحوث دون الآخر:

أ) مبررات موضوعية:

- إن إيران هي إحدى ركائز التوازن الاستراتيجي والأمني في منطقة الخليج العربي، وبالتالي ترتبط دراسة سياستها الخارجية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي إلى حد كبير بمعادلات التوازن الاستراتيجي والأمني هناك.

- عدم تجاهل إيران، فهي فاعل أساسي في العديد من القضايا الإقليمية والعربية ولا يمكن تجاوزها، ولكن يجب التنسيق معها ووضع آلية للحوار الخليجي الإيراني.

ب) مبررات ذاتية:

- الرغبة في أن تمثل هذه الدراسة إضافة للمكتبة العربية فيما يتعلق بدراسات السياسات الخارجية والإقليمية والرغبة في استكمال مشروع يقوم على هدف التخصص في الدراسات الإقليمية التي تتناول ظاهرة التكتلات.

- اهتمام شخصي بالظواهر الإسلامية وكل ما يرتبط بها، خاصة وأن إيران تعتبر مثالا عن النموذج القائد للتيار الإسلامي الراديكالي الصاعد الذي بدا للكثيرين قوة تغيير داخلية ستقود المنطقة إلى مرحلة مختلفة.

5) أهداف الدراسة العلمية والعملية:

أ) الأهداف العلمية:

- دراسة التحول الذي طرأ على السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، من المواجهة والتعنت في عهد آية الله الخميني إلى مزيد من الاعتدال والانفتاح في عهدي رفسنجاني وخاتمي، فضلا عن المزج بين الأبعاد المصلحية والإيديولوجية في عهد محمود أحمدي نجاد، وكذا تحليل عناصر السياسة الخارجية الإيرانية، والكيفية التي يمكن أن تمثل من خلالها إيران تهديدا للأمن الإقليمي الخليجي، خصوصا مع اتجاهها نحو تطوير قدراتها في مجال أسلحة الدمار الشامل.

- تتبع أهمية الدراسة كون الموضوع يتعلق بالأمن الوطني لدول مجلس التعاون الخليجي والاستقرار في منطقة الخليج حيث أن البرنامج النووي الإيراني يدخل المنطقة بأكملها في سباق تسلح يجعل الموارد الاقتصادية تستنزف ويدفع إلى التصعيد للمواجهة العسكرية فيدخل المنطقة في تحالفات إقليمية ودولية. كما تأتي أهمية الموضوع من خلال إلقاء الضوء على أثر التسلح الإيراني على دول مجلس التعاون الخليجي من الناحيتين الأمنية والسياسية.

(ب) الأهداف العملية:

- تتمثل الأهمية العملية للدراسة في الكشف عن المشروع الإيراني في منطقة الخليج، هل هو مشروع تعاوني أم نزاعي، خاصة وأن الدول الخليجية ككل كانت دوما مرتبطة بهذه الدولة من الناحية الإيديولوجية والتاريخية.
- تعتبر دراسة السياسة الخارجية الإيرانية هدفا من أهداف تحليل النظام السياسي الإيراني، على اعتبار أن نموذج الثورة الإسلامية جسد جدلية الفكر على أرض الواقع.

(6) الأدبيات السابقة للدراسة:

في إطار الدراسات الخاصة بالسياسة الخارجية لإيران تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، هناك عدد من الكتابات الأكاديمية، نعرض بعضها في ما يلي:

(أ) في دراسة بعنوان، **إيران: معضلات سياسة الاحتواء المزدوج**، يناقش كل من كوردسمان وأحمد هاشم وضعية إيران في النظام الإقليمي والدولي منذ اندلاع الثورة الإسلامية عام 1979.

تسعى هذه الدراسة وراء فهم أعمق للسياسة الخارجية الإيرانية من خلال ما تحويه إيران من مادة حول القدرات الإيرانية بمختلف أشكالها السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية، واستخدامها في سياستها الخارجية مقابل قدرات منظومة دول مجلس التعاون الخليجي.

(ب) الدراسة الثانية **لجبرالد غرين بعنوان: أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين**، وهي إحدى الدراسات التي تتناول تحليلا للمتغيرات والعوامل التي سيكون لها أثر مباشر في صياغة أمن الخليج العربي بصورته المستقبلية.

تتضمن هذه الدراسة عددا من الدراسات المفصلة لمجموعة من الباحثين والمهتمين بالشؤون الخليجية، حيث يختص الفصل الأول بتحليل العلاقة بين إيران والأمن الخليجي، فيعرض **جيرالد غرين** إيران بوصفها أحد المصادر الحالية والمستقبلية للتهديد الأمني في المنطقة.

(ج) الدراسة الثالثة تحمل عنوان، **إيران والخليج: البحث عن الاستقرار**، وتعرض آراء عدد من كبار المختصين بشؤون إيران ومنطقة الخليج العربي، بهدف إعطاء رصد شامل ومتوازن للقضايا الرئيسة التي تواجه المنطقة في مطلع القرن الحادي والعشرين.

ويختتم **جمال السويدي** الكتاب بدراسة عن المآزق الأمني في الخليج والدور الذي يمكن أن تؤديه إيران فيما يتعلق بمسألة الأمن في الخليج، ضمن إطار دراسته للعلاقات بدول الخليج، وبحث الديناميات الأمنية المصاحبة للعلاقات المتوترة، فيتناول بحث عدد من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تقود إلى مجموعة من التفاعلات.

(د) وأخيرا، لدينا دراسة **منصور حسن العتيبي**، تحت عنوان: **السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي**، بحيث تتسائل هذه الدراسة عن ثوابت السياسة الخارجية الإيرانية وحركيتها تجاه

دول مجلس التعاون الخليجي منذ الثورة الإسلامية الإيرانية في 1979 إلى غاية فترة حكم الرئيس الأسبق محمد خاتمي.

ثانيا: المناهج والاقترابات

(1) الإطار المنهجي:

منهج صناعة القرار:

نجدّه بشكل أساسي في الفصل الأول من الدراسة، وذلك من خلال تحليل عملية صنع قرار السياسة الخارجية الإيراني والقوى المؤثرة فيه، سواء على المستوى القيادي أو على مستوى المؤسسة الدينية أو القوى الأخرى كالمؤسسة العسكرية.

(2) المقاربات:

مقاربة الأمن الإقليمي المركب:

تحت عنوان إعادة فهم الأقاليم جاء كتاب كل من "Barry Buzan & Ole Weaver" الأقاليم والقوة لإخضاع مفهوم النظام الإقليمي للتصورات البنائية من خلال اقتراح مفهوم المركب الأمني الإقليمي¹: "هو تحقق مستوى من الارتباط الأمني بين دول منطقة إقليمية ما، حيث يصبح أمن كل دولة غير قابل للانفصال عن أمن بقية الدول الداخلة في الإقليم"، وذلك باعتبار أن إيران تتصور أن أمن إيران من أمن دول المجلس وأمن هذه الأخيرة من أمن الخليج، وأمن الخليج هو من أمن منطقة الشرق الأوسط ككل.

ثالثا: الإطار المفاهيمي

(1) الإطار المفاهيمي:

من بين المفاهيم الأساسية والتي تعتبر لصيقة بظاهرة الدراسة، نذكر ما يلي:

السياسة الخارجية:

هي سياسة الجزء إزاء الكل أو هي سياسة دولة إزاء مجموعة الدول داخل الإقليم، وتتحدد وفقا للإمكانات المادية والموضوعية لتلك الدولة، ووفقا لطبيعة الأوضاع الإقليمية والدولية السائدة خلال فترة معينة، أما ما يميز سياسة إيران الخارجية، فنظرية ولاية الفقيه.

ولاية الفقيه:

هي نظرية أتى بها آية الله الخميني وطبقها سنة 1979، ومؤداها أن الحكام الحقيقيين هم الفقهاء، أما باقي المؤسسات فهي مجرد أداة لهم، كما جعل للفقيه صلاحيات في الدور الذي يقومون به من خلال التمييز بينهم في العصمة والخطأ، أي أنها نظرية تجمع بين الميدان السياسي والديني معا.

¹: Barry Buzan and Lene Hansen, **the evolution of international security studies** (New York: Cambridge University Press, 2009), p22.

دول مجلس التعاون الخليجي:

النظام الإقليمي الخليجي هو ذلك الامتداد الجغرافي الذي يضم الدول الواقعة على سواحل الخليج العربي، ويضم كل من إيران وسلطنة عمان والإمارات والكويت وقطر والبحرين والعراق والسعودية واليمن. أما مجلس التعاون الخليجي، والذي يضم جميع هذه الدول ما عدا إيران، فلم يكن قيامه عام 1981 وليد اللحظة، بل كان نتيجة لظروف إقليمية ودولية خاصة في أواخر السبعينيات من القرن 20، فالمحادثات الرسمية جرت في السعودية بين القادة الخليجيين في نهاية عام 1980 لبحث موضوع إنشاء صيغة وحدوية خليجية بمشاركة الدول الخليجية الست (السعودية، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين وسلطنة عمان)، وبناء على ذلك، عقد وزراء خارجية الدول الست اجتماعا بمدينة الرياض في 4 فيفري 1981¹.

قضايا الأمن القومي:

هي القضايا التي تركز على الأمن القطري أو الجماعي، ويعني ذلك اتفاق عدة دول في إطار إقليم واحد على التخطيط لمواجهة التهديدات التي تواجهها داخليا وخارجيا، وهو ما يعبر عنه بالأمن القومي، ويرتبط هذا المستوى بالنظام الإقليمي، وهو يفترض أن هناك اتفاقا قوميا على مصادر التهديد وإستراتيجية مواجهتها¹.

(2) الإطار النظري:

نظرية الدور:

يرى بروس بيدل (Bruce Biddle) أن مفهوم الدور له بعد اجتماعي وسيكولوجي بالدرجة الأولى، أي أنه أمر يتعلق بالفرد، ولذلك فإن التطرق إلى هذا المفهوم من وجهة نظر سياسية في معالجة دور الدولة يعطي دلالة مشتركة، باعتبار أنها تعبر عن إرادتها عبر سلوك سياسي خارجي². بالتالي، يجب على كل وحدة سياسية أن تحدد لنفسها وللآخرين طبيعة موقعها ووظيفتها في هذا النسق، وهو ما يعبر عنه بالدور القومي والذي يعني كذلك إدراك صناعات السياسة الخارجية لمواقع بلدانهم في النظام الدولي.

تقنية السيناريوهات:

تدخل هذه التقنية ضمن إطار الأدوات المنهجية الأكثر استعمالا في الدراسات المستقبلية، وكغيرها من الأدوات المنهجية، فإن هذه التقنية لا تحدد بدقة متى وكيف تحدث ظاهرة معينة في المستقبل، كالقول مثلا أن إيران ودول المجلس يتجهون نحو التقارب أو التنازع.

¹: إبراهيم المليفي، "خمس وعشرين عام من العمل العربي المشترك: مجلس التعاون العربي بوابة الوحدة الخليجية"، مجلة العربي، العدد 355، 2004، ص39.

²: صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده (بغداد: منشورات جامعة بغداد، 1986)، ص81.

تقنية تحليل المضمون:

لا يوجد تاريخ دقيق لبداية تحليل المضمون، وإنما تعود بداياته إلى لازويل (Lasswell) وزملائه عام 1930 عندما كانوا في مدرسة الصحافة في كولومبيا بأمريكا، وفي عام 1940، كان هناك استخدام منظم لهذه التقنية في بحوث الصحافة بعد الدراسات، ويعرف بيرلسون (Berelson) تحليل المضمون بأنه أحد أساليب البحث العلمي التي تهدف إلى الوصف المنظم والكمي لمضمون مواد الاتصال والخطابات.

رابعاً: صعوبات الدراسة

يعاني أغلب الباحثين في العالم العربي من العديد من الصعوبات الناتجة أصلاً عن تراجع العلم والبحث العلمي على مستوى المجتمعات والنخب التي تخصص أقل الميزانيات للبحث عكس ما نجده في العالم المتقدم، لذلك أول صعوبة تعترى أي باحث في العالم العربي هي نقص المراجع المتخصصة. أما الصعوبة الثانية فهي مرتبطة بالأولى وهي مشكلة الترجمة التي كثيراً ما تأخذ الوقت من الباحث دون الوصول إلى نتائج دقيقة، ما يجعل أغلب التراجم المتخصصة تقريبية لغناها بالمفاهيم الجديدة التي يصعب ضبط ترجمتها.

خامساً: تقسيم الدراسة

يختص الفصل الأول بتحليل النظام السياسي الإيراني، عن طريق التطرق إلى عملية صنع السياسة الخارجية في إيران وتحليل محدداتها في منطقة الخليج، كما تم التطرق إلى الأهمية الإستراتيجية للمنطقة، مع الحديث عن المقتربات النظرية التي من خلالها يمكن تفسير سلوك السياسة الخارجية. ويتناول الفصل الثاني دراسة وتحليل السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي خلال جمهورية الرئيس محمود نجاد منذ 2005 حتى 2013 بتناول لأهم القضايا الإقليمية في المجالات الأمنية، السياسية والاقتصادية، وكذا القضايا الخلافية المتمثلة في قضايا الحدود، القضية المذهبية، الملف النووي وقضايا النفوذ الإيراني والدور الإقليمي.

أما الفصل الثالث والأخير، فيختص بأهم التحديات التي تواجه السياسة الخارجية الإيرانية في بيئاتها الثلاث الداخلية، الجوارية الإقليمية والدولية، مع إدراج مبحث استشرافي لما يمكن أن تكون عليه العلاقات بين الطرفين.

الفصل الأول:
بنية السياسة الخارجية
الإيرانية وواقع منطقة الخليج

المبحث الأول: السياسة الخارجية الإيرانية والأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج

يعد موضوع السياسة الخارجية من بين المواضيع الحديثة المنبثقة عن العلاقات الدولية، والتي خضعت للتحليل المنهجي المنظم من قبل المختصين، وقد كان من الأجدر التطرق إلى النظام السياسي في إيران لفهم عملية صنع السياسة الخارجية وإدراك أبعادها المختلفة، أي البعد الإيديولوجي، المصلي وحتى البعد الفارسي، كما تطرقت الدراسة إلى الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج مع تناول المقاربات المفسرة للسياسة الخارجية الإيرانية.

المطلب الأول: محددات السياسة الخارجية الإيرانية

في خضم الحديث عن تعريف شامل وعام للسياسة الخارجية، نجد أنفسنا مضطرين للقيام بعملية اختزال لأهم التعاريف التي قدمت، فالصنف الأول منها يحصر السياسة الخارجية في إطار السلوكيات التي تقوم بها هيئة سلطوية بطريقة منظمة ومبرمجة قصد تحقيق مجموعة من الغايات والأهداف في المحيط الدولي.

في هذا السياق يندرج تعريف كل من جيمس روزنو ومحمد السيد سليم، فالأول يعتبرها بمثابة النشاطات السلطوية التي يتخذها الممثلون الرسميون للمجتمع القومي عن وعي من أجل إقرار أو تغيير وضع أو موقف معين في البيئة الدولية بشكل ينسجم مع الأهداف المحددة. أما الثاني، فيرى أنها برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة، أما الصنف الثاني، فيعتقد أنها ذلك النشاط المتمثل في أفعال وردود أفعال وتفاعل والدول والفواعل¹.

تعتبر إيران دولة الثورات، ويبرز ذلك من خلال تطور تاريخها السياسي، فالمنتبج لتطورها التاريخي يلحظ أن معظم التغيرات التي حدثت على مستوى الدولة سبقتها ثورة مهما كانت طبيعتها والاسم الذي يطلق عليها إن كانت دستورية أو بيضاء، أو ثورة إسلامية. ففي نهاية القرن التاسع العاشر وبداية القرن العشرين حدثت ثورتان مهمتان في إيران، الثورة الدستورية سنة 1906 والثورة الإسلامية سنة 1979، واللّتين أسهمتتا في إنهاء النظام الشاهنشاهي * المستبد.

¹: بوقارة حسين، السياسة الخارجية: دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل (الجزائر العاصمة: دار هومة، 2012)، ص17.

* الشاهنشاهي نسبة لمصطلح الشاه وهو مصطلح إيراني معناه الملك، أي النظام الملكي الذي كان سائدا في تلك الفترة.

في الفترات الأولى من الحرب الباردة كانت إيران تابعة للولايات المتحدة في سياستها الداخلية والخارجية، لكن وقيام الثورة الإيرانية تغير الأمر، فقد جاءت الثورة وبعدها قيام الجمهورية الإيرانية الإسلامية للقضاء على حكم رضا بهلوي الذي حكم إيران قبل الثورة الإسلامية، وكذا للقضاء على استغلال الغرب لثروات البلاد¹.

بالحديث عن محددات السياسة الخارجية الإيرانية، نذكر منها:

أ) المحدد الإيديولوجي:

تعتبر الإيديولوجيا العنصر الأكثر تأثيراً، وفي الحالة الإيرانية فإن الإيديولوجيا المؤسسة للثورة هي تلك التي كان فيها الترابط الوثيق بين الدين والسياسة، ويتضح ذلك من خلال أفكار الإمام الخميني²:

فكرة الحكومة الإسلامية:

يعتبر الخميني أن خير الحكومات هي الحكومة الإسلامية، ويرى أن النظام الجمهوري هو أفضل البدائل التي ستوصلنا إلى المحتوى الاجتماعي للنظام السياسي ويحقق تقدم المجتمع، ولكن الحكومة الإسلامية عنده لا تشبه الأشكال الحكومية المعروفة فهي حكومة دستورية، ولكن ذلك له معنى خاص عند الخميني، فالدستورية هنا تعني التقيد بالأوامر الإلهية والسنة النبوية المطهرة وليست النصوص الوضعية.

فكرة الأممية الدينية:

انتقد الخميني النعرات القومية التي تقسم العالم الإسلامي إلى ترك وأكراد وعرب وفرس، وأرجع إثارته إلى تأمر القوى العظمى التي لا هم لها إلا بعث مشاعر العداء والكراهية بين المسلمين، ولكن هذا النقد الحاد الذي وجهه لمفهوم القومية، وتمييزه بينه وبين مفهوم الوطنية، لم يمنعه من الانبهار بالشخصية القومية الإيرانية، وأهم من ذلك أنه لم يمنع بعض مؤسسات الدولة عن التعبير عن شدة مشاعرها القومية أثناء الثورة في 1979.

فكرة الحياد:

تبني الخميني فكرة الحياد من محتوى إسلامي عبر محددات شرعية هي عدم جواز الخضوع لغير الله سبحانه وتعالى، لكن مفهوم الحياد كما حدده الخميني اصطدم بطرحه الخاص بتقسيم العالم إلى مستكبرين ومستضعفين، طالما أن هذا التقسيم كان يعنى في جوهره التحيز للمستضعفين ضد المستكبرين.

¹: هويدي فهمي، إيران من الداخل (القاهرة: مؤسسة الأهرام، 1991)، ص45.

²: النجار عادل نبهان، "أثر النظام السياسي على عملية صنع القرار في إيران (1997-2005)" (رسالة ماجستير في العلوم، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2005-2006)، ص20.

ب- **المحدد الاقتصادي:** عملت إيران بعد الثورة على تعزيز قدراتها الاقتصادية بما يؤمن تعزيز قوتها وأمنها القومي، فمنذ قيام الجمهورية الإسلامية ووصول الإسلاميين إلى السلطة عملوا على إحداث تغييرات جذرية في النظام الإيراني، وذلك إما عن طريق نظام اقتصادي إسلامي تأكيداً على أن الإسلام مثله مثل الرأسمالية والاشتراكية له فلسفة اقتصادية خاصة ما يعني رفض التبعية للغرب¹. تمتلك إيران إمكانات اقتصادية معتبرة في مجال الزراعة والصناعة، فضلاً عن قدراتها من حيث الغاز والنفط، وذلك لولا الحصار المفروض عليها في فترة حكم الرئيس أحمدي نجاد الذي يعتبر محافظاً متشدداً يتبع منهج الثورة الخمينية في تعامله مع قضايا السياسة الداخلية خاصة التي لا يربطها بالبراغماتية أو الإصلاح الاقتصادي.

ج- **المحدد الإثني:** إن النسبة الأكبر في إيران يمثلها الفرس بحيث يشكلون أكثر من نصف السكان (51%)²، بينما تشكل الأقليات الأخرى نسبة قليلة، وهنا يظهر البعد الاستراتيجي من خلال تفوق القومية الفارسية على باقي الأقليات مشكلة بذلك مقوماً مهماً من بين أهم مقومات الشخصية الإيرانية.

لا يقتصر المحدد الإثني على التفوق السكاني والعنقي فحسب، بل يتعداه إلى التفوق الديني كذلك، بحيث³: 98% من الإيرانيين هم مسلمون سواء كانوا شيعة أم سنة، ويتقاسمان بينهما النسبة فالمذهب الشيعي يعتنقه حوالي 89% والسني حوالي 9%، وتوجد ديانات أخرى كالمسيحية، اليهودية، الزرادشتية، وهي تملك تمثيلاً لها في البرلمان وفقاً للزيادة السكانية، أما من ناحية اللغة، فإذا كان 53% من السكان يتحدثون اللغة الفارسية فإن: 18% يتحدثون الأذربيجانية، 6.1% يتحدثون الفيلانية، 10% يتحدثون الكردية و 2% يتحدثون العربية وهناك لغات أخرى.

¹: زلاقي حبيبة، "تأثير التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة" (رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009-2010)، ص 83.

²: شكاره أحمد، إيران والعراق وتركيا: الأثر الاستراتيجي في الخليج العربي (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2003)، ص 51.

³: الطويسي باسم، "أسئلة التغيير من الأيديولوجيا إلى الدولة"، نقلاً عن الموقع:

<http://www.Aljazeera.net/indepth/iron-file/2005/5-19.html>, 15/09/2013, 17:10.

لقد ساهم العنصر السكاني في دفع القيادات الإيرانية نحو صنع السياسة الخارجية إزاء جيرانها تحديداً، من خلال استغلال الأقليات مما يحقق مصالحها، وكمثال على ذلك محاولة استغلال الانقسامات الدينية في الخليج العربي لصالحها، من خلال تجنيد الطائفة الشيعية ودعوتها لأن تكون قوة ضغط على النظم الحاكمة وزعزعة استقرارها، واستغلال التضارب القائم بين الشيعة والسنة لضرب استقرارها، كما يظهر أيضاً من خلال مطالبة آية الله الخميني الدول الخليجية بإتباع المذهب الشيعي والتشكيك بالشرعية الإسلامية لأنظمة الحكم فيها.

د - المحدد الإقليمي والدولي: ويتمثل في مجموع السياسات والمصالح لدول المنطقة وللدول الكبرى بشكل خاص، وهي شبكة من المصالح المتضاربة التي يصبح على صانع القرار أن يتعامل معها على أساس تحقيق أكبر قدر من المكاسب وأقل قدر من الخسائر¹. تكون هذه السياسات مبنية على استراتيجيات يتخذها صانع القرار في إيران لدرء الأخطار التي قد تجعلها لا تحقق أي مصلحة في المنطقة ونقصد في دراستنا دول مجلس التعاون الخليجي، ولكسب تحالفات إستراتيجية تمكنها من تحقيق مصالحها سواء من الدول المجاورة كتركيا أو الدول الكبرى كالصين وروسيا.

هـ - المحدد السياسي: بعد الثورة الإسلامية، نجحت إيران في معالجة مشكل الشرعية والهوية إلى حد ما، إذ أنه أصبح لديها نظام دستوري يتكون من فقيه يعتبر الرجل الأول في البلاد، إذ يملك الزعامة الدينية والسياسية معاً والممنوحة له من طرف الشعب وبتأييد من رجال الدين، هذا فضلاً عن الرئيس والذي ينتخب لمدة أربع سنوات ولعهدين غير قابلتين للتجديد، أما انتخابات الرئاسة فتجري كل 4 سنوات يمنح فيها حق الانتخاب بموجب الدستور لجميع الإيرانيين ذكورا وإناثا ممن بلغوا سن 16 تماماً فما فوق²، وذلك بالإضافة إلى المؤسسات الدستورية الأخرى من السلطة التنفيذية كالوزراء والسلطة التشريعية بمختلف مجالسها والسلطة القضائية.

و - المحدد الجيوبوليتيكي: تنسب إلى نابليون مقولة أن الموقع الجغرافي للدولة هو الذي يحدد سياستها الخارجية، إذ تقع إيران ضمن منظومة شرق أوسطية وضمن منظومة فرعية هي المنظومة الخليجية وكذا ضمن دول آسيا الوسطى، وتكتسي كذلك بعداً جيو-استراتيجياً في السياسة الدولية، لاحتوائها على النفط.

¹: عبد الحي وليد، إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020 (الجزائر: مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، 2010)، ص263.

²: زلاقي حبيبة، المرجع السابق، ص56.

<http://www.gulfsecurity.org/wp-content/uploads/4723-1-866x800.jpg>

وإيران محاطة كذلك بدول كثيرة منها غير مستقر سياسيا وأمنيا، مثل: باكستان، أفغانستان والعراق، فيما بعضها الآخر في مراحل نموه، لكنه من الناحية الأمنية يتسم بالتبعية للغرب مثل تركيا والدول المطلة على الحوض الجنوبي للخليج ونقصد بذلك دول مجلس التعاون الخليجي، فيما البعض الآخر ضعيف وتابع مثل تركمانستان وأذربيجان.

إن الموقع الاستراتيجي لإيران يجعل منها بلداً له أهمية جيوبوليتيكية خاصة على مستوى منطقة الخليج إذ يعتبر الخليج العربي ذا أهمية بالغة بالنسبة لها، فهو يعتبر نافذة إيران بالنسبة للعالم الخارجي بامتداده من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي على مساحة 800 كلم، ومن مصب شط العرب إلى مضيق هرمز، وعلى هذا الأساس، تعتبر إيران "دولة شبه مغلقة" تحاصرها اليابسة من الشمال والشرق والغرب، بحيث تعتمد أساساً في اتصالها بالخارج على إطلالتها الخليجية التي تعتبر الأطول (3200 كلم) مقارنة بسواها¹.

يستمد موقع إيران في المنطقة محوريته من الضعف الذي يعانيه الموقع الجيوبوليتيكي للدول المجاورة، ومن المستبعد أن يشهد الوضع العام لهذه الدول تحولا هيكليا إيجابيا خلال السنوات القريبة القادمة، كما تنسم أهمية الخليج بالنسبة لصانع القرار الخارجي الإيراني من خلال سيطرة دول الخليج على طرق الملاحة البحرية الدولية، وذلك عبر مضيق هرمز الذي تسيطر عليه إيران وعمان.

أما في الجنوب، فهي على بعد جوار عربي مخترق أمنياً وسياسياً، جسده الاحتلال الأمريكي للعراق، بحيث أصبح النظام العراقي موال لواشنطن، وهو ما يعني انتقال الدور الأمريكي من الفاعل الضاغط إلى الفاعل المباشر، هذا بالإضافة إلى الخلاف مع الإمارات العربية المتحدة حول جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى، وأبي موسى، بالإضافة إلى تداعيات النزاع الهندي الباكستاني حول كشمير.

¹: عبد المنعم مسعد نيفين، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية-الإيرانية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)،

المطلب الثاني: مؤسسات صنع السياسة الخارجية في إيران

يعتبر الدستور الإيراني الذي صدر عام 1979 والذي تم تعديله عام 1989، المصدر الأول لسياسة إيران الخارجية، إذ خصص الفصل العاشر منه للحديث عن السياسة الخارجية الإيرانية، فجاء مثلاً في المادة 152 من الدستور الإيراني ما يلي: "تقوم السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية على أساس الامتناع عن أي نوع من أنواع التسلط أو الخضوع له، والمحافظة على الاستقلال الكامل ووحدانية أراضي البلاد، والدفاع عن حقوق جميع المسلمين، وعدم الانحياز مقابل القوى المتسلطة، وتبادل العلاقات السلمية مع الدول غير المحاربة"¹.

وفقاً لهذه المادة، فإن السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية لا تتدخل في أمور الدول الأخرى ولا تخضع هي أيضاً للقوى الأجنبية، ومجال اهتمامها الأول هو العالم الإسلامي، كما يتضح أنها سياسة سلمية غير منحازة وتعتمد على المبادأة في السلم.

يتميز النظام السياسي الإيراني عن غيره من النظم السياسية بطابعه الدستوري الفريد، وذلك لوجود مؤسسة "الولي الفقيه" المرشد الأعلى التي تملك صلاحيات واسعة.

أ) الولي الفقيه:

يرتبط "الولي الفقيه" أو "المرشد الأعلى" بالنظرية السياسية الدينية التي أشار إليها الإمام الخميني ألا وهي "ولاية الفقيه"، إذ نشأت هذه النظرية على يد الشيخ أحمد النقراني مؤلف كتاب "عوائد الأيام" في أصول الفقه، وطبقها الإمام الخميني في سنة 1979 لأول مرة.

نصت المادة 5 من الدستور الإيراني على أن ولاية الأمة في ظل غياب الإمام المهدي تؤول إلى أعدل وأعلم وأتقى رجل في الأمة ليدبر شؤونها²، ومن أهم صلاحياته من الفصل السابع³:

- تحديد السياسات العامة للبلاد والإشراف عليها بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام.
- تعيين وعزل نصف أعضاء مجلس صيانة الدستور البالغ عددهم 12.
- تعيين رئيس السلطة التنفيذية.
- تعيين رئيس القائد الأعلى لقوات الحرس الثوري.
- تعيين أعضاء مجلس الخبراء والمجلس الأعلى للدفاع القومي ومجلس القضاء.
- من خلال اعتبار أن مجلس الخبراء يمكنه -نظرياً- أن يعزل المرشد في حالة عجز المرشد على أداء واجباته الدستورية أو فقدانه صفة من صفات الأهلية⁴.

¹: المادة (152) من الدستور الإيراني، ص 122.

²: المادة 107 من الدستور الإيراني، ص 119.

³: من المادة 107 حتى المادة 110 من الدستور الإيراني، ص ص 119-120.

⁴: المادة 109 من الدستور الإيراني، ص 119.

ب) السلطة التنفيذية:

تحدث الدستور عن رئاسة الجمهورية (الرئيس، النواب والوزراء)¹ وعرفها بأنها أعلى سلطة في البلاد، حيث ينتخب الرئيس من قبل الشعب لـ 4 سنوات و يحق له تولي الرئاسة بشكل متتال مرتين فقط، في حين عدد شروطه في: الأصل الإيراني، الجنسية الإيرانية، أن يكون متدين وموثوق به، الإيمان بالمبادئ الأساسية للجمهورية الإسلامية في إيران والمذهب الرسمي للبلاد، ومن صلاحياته:

- ينفذ الدستور وفقا للمادة 113، في حالات خاصة -ولمقتضيات الضرورة- وبمصادقة مجلس الوزراء، يحق لرئيس الجمهورية تعيين ممثل خاص له -أو عدة ممثلين- وتحديد صلاحياتهم، وفي هذه الحالات، تعتبر القرارات التي يتخذها الممثل أو الممثلون المذكورون بمثابة قرارات رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء حسب المادة 127.

- يستطيع رئيس الجمهورية أن يعزل الوزراء، وفي هذه الحالة يطلب إلى المجلس منح الثقة للوزير الجديد أو الوزراء الجدد حسب المادة 136.

- يتم تعيين السفراء باقتراح من وزير الخارجية ومصادقة رئيس الجمهورية الذي يوقع على أوراق اعتماد السفراء، ويتسلم أوراق اعتماد سفراء الدول الأخرى حسب المادة 128.

- المصادقة على الاتفاقيات والمعاهدات والعقود بعد مجلس الشورى حسب المادة 125.

نواب الرئيس: جاؤوا مع تعديل دستور 1989، و هو منصب مهم خاصة بعد تعديلات الرئيس لرئاسة الوزراء، فللنواب صلاحيات متعددة ومهمة خاصة النائب الأول: الذي يقوم بمقام الرئيس في حالة الوفاة أو العزل أو الاستقالة و المرض و ذلك بعد موافقة القيادة².

من خلال إجراء مقارنة بسيطة بين الولي الفقيه ورئيس الجمهورية، يمكن وصف النظام التنفيذي الإيراني بكونه حكومة ذات رأسين (الولي الفقيه ورئيس الجمهورية)، فالفرق واضح بينهما في مدة الحكم، الجهة المسؤولة عن الانتخاب وطبيعة الصلاحيات، فنجد أن المرشد الأعلى ينتخبه مجلس الخبراء الذي يعين أعضائهم لمدى الحياة، من أجل تأدية صلاحيات مطلقة وفوق جميع السلطات.

ج) السلطة التشريعية:

✓ مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان):

هو أعلى سلطة تشريعية في إيران، يبلغ عدد أعضائه 270 عضو ينتخبون من قبل الشعب لمدة أربع سنوات (الاقتراع السري) المباشر على أن يضاف 20 عضو بعد كل 10 سنوات استجابة للتطورات السكانية والسياسية، ومن بعض صلاحياته:

¹: عبد المنعم مسعد نيفين، المرجع السابق، ص 89.

²: نفس المرجع، ص ص 89-90.

- يحق له أن يسن القوانين في القضايا كافة، ضمن الحدود المقررة في الدستور (المادة 71).
- لا يحق لهذا المجلس أن يسن القوانين المغايرة لأصول المذهب الرسمي أو للدستور (المادة 72).
- يحق لمجلس الشورى الإسلامي أن يتولى التدقيق والتحقيق في جميع شؤون البلاد (المادة 75).
- يجب أن تتم المصادقة على المواثيق والاتفاقيات الدولية من قبل مجلس الشورى (المادة 77).
- يحظر إدخال أي تغيير في الخطوط الحدودية سوي التغييرات الجزئية مع مراعاة مصالح البلاد، وأن يصادق عليها أربعة أخماس عدد النواب في مجلس الشورى الإسلامي (المادة 81).

✓ مجلس أوصياء الدستور (صيانة الدستور):

- وجد مجلس الأوصياء ليتم أعمال مجلس الشورى، ويبلغ عدد الأعضاء فيه 12 عضو ستة فقهاء يعينهم المرشد وستة خبراء قانون يقرع عليهم مجلس الشورى بعد ترشيح السلطة القضائية. أما من حيث صلاحياته، فهو يشرف على بعض المسائل المهمة، إذ تم ذكر العلاقة بين مجلس الأوصياء ومجلس الشورى في الفصل الثامن¹، ومن بعض صلاحياته:
- المصادقة على تشريعات مجلس الشورى أوردتها إليه للتغيير في ضوء ملاحظات مجلس الأوصياء.
 - حضور جلسات مجلس الشورى الطارئة للمساعدة في تشريع عملية صدور التشريعات.
 - تفسير نصوص الدستور ويرجح التفسير الحاصل على 3/4 من أصوات أعضاء مجلس الأوصياء.
 - الإشراف على الانتخابات الرئاسية وغيرها والاستفتاءات العامة.

هناك مؤسسات يصعب نسبها لإحدى السلطات وهي ثلاثة:

1- مجمع تشخيص مصلحة النظام:

نشأ بقرار من الخميني في 1412هـ - 1988 بهدف الفصل في النزاع بين مجلس الشورى وصيانة الدستور بشأن القوانين والقرارات الصادرة عن مجلس الشورى.

2- مجلس الأعلى للأمن القومي:

أنشئ مجلس الأعلى للأمن القومي بعد مراجعة الدستور سنة 1989، وحدد هدف إنشائه بحماية الثورة الإسلامية والمصالح القومية للجمهورية الإسلامية والدفاع عن سيادة إيران وأراضيها²، من الدستور للحديث عن المجلس، وتعتبر قرارات المجلس نافذة بعد مصادقة المرشد عليها.

3- مجلس الخبراء:

برزت فكرة إنشاء مجلس الخبراء مع بداية إعداد مسودات الدستور سنة 1979، إذ رأى آية الله الخميني أن يشكل مجلس خبراء يراجع مسودة الدستور ثم يعرضها على الشعب في استفتاء عام.

¹: من المادة 91 حتى المادة 99 من الدستور الإيراني، ص ص 118-119.

²: المادة 176 من الفصل 13 من الدستور الإيراني، ص 122.

د - المؤسسة العسكرية:

لا يمكن إهمال دورها لأنها هي الحامي الرسمي للدولة، تتولى مسؤولية الدفاع عن استقلال البلاد والحفاظ على نظام الجمهورية الإسلامية فيها، فهي لا تتبع للسلطة التنفيذية بشكل مباشر، فالمرشد الأعلى هو الذي يعين قادة الجيش والحرس الثوري، كما لا يجوز لهذه المؤسسة أن تسمح بإقامة أية قاعدة عسكرية أجنبية حتى ولو كانت على أساس الاستفادة منها في الأغراض السلمية¹.

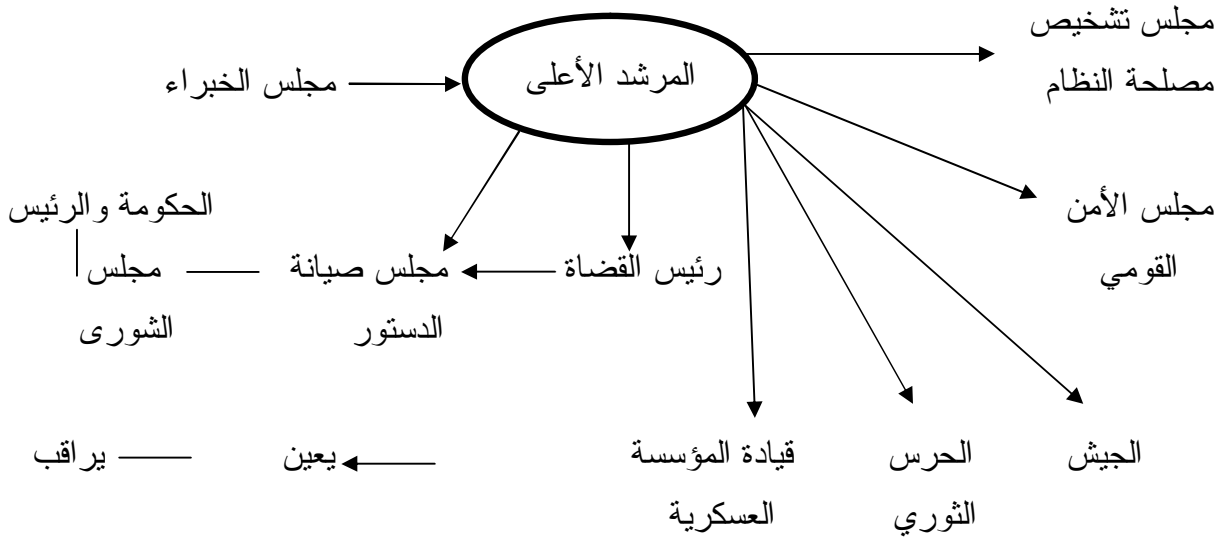
بعد الثورة الإسلامية في إيران، تم إنشاء الحرس الثوري (Pasdaran) نتيجة الشكوك في ولاء الجيش لاسيما بعد إحباط محاولتي انقلاب في 1982 و 1983 على التوالي، وفي 1989، تم إعطاء الحرس وزنا أكبر في القيادة ما قلل من خطر المواجهة بين الطرفين².

يبرز كذلك دور الحرس الثوري استنادا إلى المادة 147 من الدستور والتي تنص على أنه في وقت السلم، يساهم الجيش في النشاطات الإنتاجية دون أن يؤثر ذلك على جاهزيته القتالية³.

هـ - السلطة القضائية:

طبقا للدستور، يعين رئيس القضاة من قبل المرشد الأعلى، ومهمته مراقبة تطابق الممارسات والقوانين مع الشريعة الإسلامية، كما أنه يرشح 6 أعضاء من مجلس الدستور⁴.

الشكل رقم 1: بنية النظام السياسي في إيران.



المصدر: الشكل مقترح من طرف الطالب.

¹: أنظر المواد (من 143 حتى 146 وكذا المادتين 150 و 151) من الدستور الإيراني، ص121.

²: عبد الحي وليد، المرجع السابق، ص163.

³: أنظر المادة 147 من الدستور الإيراني، ص121.

⁴: أنظر المادة 57 من الدستور الإيراني، ص116.

المطلب الثالث: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج لدى صانع القرار الإيراني

يعتمد الواقعيون البنويون المعاصرون إلى إضفاء المزيد من على مفهوم القوة في السياق الواقعي، وصنف كينيث وولتز القوة إلى حجم السكان، المساحة، الموارد، الاقتصاد، القوة العسكرية ودرجة الاستقرار السياسي وغيرها. وعلى هذا الأساس، ينبغي علينا التعرف على تلك الإمكانيات أو المقومات أو القدرات التي تحدد قوة الدولة التي تمتلكها مجموع الدول العربية المكونة للنظام الإقليمي الخليجي، بالأخص دول مجلس التعاون الخليجي مقارنة بما تمتلكه إيران في مقابل ذلك من مقومات قوة:

أ - الموقع الجغرافي:

إن البيئة الجغرافية بعناصرها المختلفة من موقع ومساحة وتضاريس تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في صياغة الدولة لسياستها الخارجية، لأن بيئة الدولة الجغرافية تحدد المجال الحيوي لحركتها السياسية الخارجية وماهية التهديد الموجه إلى أمنها ومصادره¹، إذ سادت العلاقات الدولية مجموعة من نظريات السياسة الخارجية التي تقول بالتأثير المباشر للجغرافيا في سياسة الدول الخارجية².

إن الموقع الجغرافي المتميز لمنطقة الخليج العربي وما تحويه أراضيها من ثروات نفطية جعل العديد من القوى تهتم بهذه المنطقة، فصارت محورا تدور حوله الكثير من الأحداث العالمية.

اكتسب الخليج العربي-الفارسي* أهميته الإستراتيجية من موقعه الجغرافي، فهو يتربع على 250.000 كلم² بطول يقدر بـ 800 كلم وبعرض 470 كلم في أقصى نقطة له، كما يحتوي على مضيق هرمز، فهو يقع في جنوب غرب قارة آسيا على شكل ذراع مائية يتصل طرفها الجنوبي بخليج عمان، فالبحر العربي، فالمحيط الهندي، كما يبدو مثل بحيرة راكدة مغلقة فيما عدا منفذ بحري واحد بعرض 40 كلم هو مضيق هرمز الذي يربط الخليج بالعالم، وتمتلك العربية السعودية أكبر مساحة في المنطقة، تليها إيران، بينما تحتل البحرين المساحة الأصغر، ويبلغ إجمالي مساحة منطقة الخليج بدولها الثماني نحو 4.47 مليون كلم²³.

¹: العتيبي حسن منصور، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي (1979-1997) (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص42.

²: بدوي محمد طه، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، ط3 (القاهرة: المكتب المصري الحديث، 1976)، ص ص. 137-142.

* إن تعبير الخليج العربي هو الشائع في الاستعمال لكن لأسباب جيوسياسية وأيديولوجية تنتشبت إيران بإضافة الانتماء الفارسي للخليج حفاظا على مركزها فيه وهي التي خاضت حربا مع العراق بسبب هذا الخليج.

³: عبد الله عبد الخالق، "النفط والنظام الإقليمي الخليجي"، المستقبل العربي، العدد 114، أكتوبر 1993، ص23.

تتميز إيران عن باقي دول المنطقة بأنها تمتلك أكبر سواحل على الخليج العربي بطول 1200 كيلومتر، تليها الإمارات فالسعودية¹، إضافة إلى إشرافها على سواحل الخليج العربي وبحر عمان، فإنها تتميز بموقع استراتيجي أتاح لها حدوداً مشتركة مع الاتحاد السوفيتي سابقاً، كما أن إشرافها على مضيق هرمز يمكنها من السيطرة على الملاحة الدولية في الخليج إلى المياه المفتوحة، ما يضيف إليها مصدراً من مصادر القوة.

انطلاقاً من وجود حدود مباشرة بين إيران وعدد من الدول الخليجية، وفي ظل غياب علاقات تعاونية، نستطيع القول بأن الأمر يكسب العلاقات بينها وبين تلك الدول طابعاً صراعياً، كما يجعل من إيران عامل تهديد أمني، خاصة بعد احتلالها جزر الإمارات: طناب الصغرى، طناب الكبرى وأبو موسى، وكذا قيام الثورة الإسلامية في إيران وما طرحته من شعارات هدفها الأول نقل وتصدير هذه الثورة.

إن وضع دول النظام الخليجي الجغرافي قد أسهم في حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة من خلال نزاعات الحدود العديدة التي ثارت بين دول النظام، وعلى سبيل المثال: دولة السعودية والتي نشأت بينها وبين معظم دول النظام الخليجي نزاعات حول الحدود، مثل النزاع مع إيران، الكويت، الإمارات، اليمن، قطر، وسلطنة عمان، كذلك هناك النزاع القطري البحريني الذي حل قضائياً، والنزاع الذي ثار بين دولة الإمارات وسلطنة عمان حول واحة البريمي وكلها من الدلائل التي تؤكد أن المعطيات الجغرافية أسهمت في حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة، نقترح الجدول التالي:

الجدول رقم 1: طول الساحل البحري ومساحة إيران ودول المجلس.

الدولة	طول الساحل على الخليج العربي (كلم)	المساحة (كلم2)
الإمارات	800	73 ألف
البحرين	120	600
عمان	90	300 ألف
الكويت	200	17 ألف
قطر	380	11 ألف
السعودية	550	2,2 مليون
إيران	1200	1,6 مليون
المجموع	3340 كلم	4 ملايين و 205.600 كلم2

المصدر: عبد الخالق عبد الله، "النفط والنظام الإقليمي الخليجي"، المستقبل العربي، العدد 114، أكتوبر 1993، ص 23.

¹: الشيباني عدنان كاظم جبار، الحميدة عبد الحسين الظالمي، "الأهمية الإستراتيجية لموقع إيران الجغرافي: دراسة في الجغرافية السياسية"، نقلاً عن الموقع:

ب - التركيبة السكانية:

تعتبر إيران أكبر دول النظام الخليجي من حيث عدد السكان، فهي تتفوق من حيث عدد السكان، إذ تتوقع بعض المصادر أن يصل عدد سكان إيران عام 2025 إلى 67% من العدد الإجمالي لسكان النظام الإقليمي الخليجي¹، بحيث تساهم التركيبة السكانية في عدم استقرار النظام الإقليمي الخليجي للتفوق العددي الإيراني، بحكم وجود عدم تجانس ديموغرافي واختلال واضح في التوزيع لمصلحة إيران، وهذا ما جعل دولة مثل الكويت عاجزة عن مجابهة غزو تقوم به دولة أخرى تفوقها عددا وعتادا مثل العراق.

الجدول رقم 2: تطور أعداد السكان في إيران ودول المجلس 1995 - 2012.

الدولة	1995	1997	2001	2011	2012
الإمارات	2.411.041	2.624.000	2.369.000	8.264.070	8.468.212
البحرين	577.684	620.378	634.000	1.234.596	1.281.332
عمان	2.131.000	2.255.609	2.553.000	2.770.000	3.831.553
الكويت	1.801.797	1.979.689	1.974.000	3.566.437	3.824.000
قطر	490.132	522.023	744.000	1.696.563	2.042.444
السعودية	18.801.588	20.001.487	22.024.000	28.376.355	29.195.895
إيران	61.528.050	62.5 مليون	65.620.000	77.628.000	79.853.900

المصدر:

CIA factbook, 2012.

ج - القدرة الاقتصادية:

يؤدي الاقتصاد دورا مهما في تحديد قوة الدولة، فالقوى الاقتصادية اليوم هي المؤثرة في الساحة الدولية ومن أهم عناصر القوة الاقتصادية التي سوف نتطرق إليها ما يلي: الناتج المحلي الإجمالي، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الصادرات ونسبة الواردات، نسبة الديون الخارجية، ونسبة التضخم، وكذا نسبة البطالة.

لقد عزز تأسيس مجلس التعاون الخليجي من الدور الاقتصادي لدول الخليج العربي، ففي 26 ماي 1981 كانت قد وقعت اتفاقية بين الدول الخليجية الست: المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، الكويت، عمان وقطر لتنسيق سياستهم الأمنية والثقافية والسياسية².

¹: لافي الشمري عبد المحسن، "مجلس التعاون الخليجي وتحدي الوحدة" (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2011-2012)، ص 43.

²: GCC (Gulf Cooperation Council), "European Institute for research on mediterranean and Euro-Arab cooperation with the support of the European commission", Citing: <http://www.medeab.be/index.Html?Page=2&lang=en&doc=32>, 20/07/2013, 16:00.

يساهم النفط بنحو 80% من صادرات تلك الدول، ونحو 40% من الناتج القومي الإجمالي فيها، مع العلم أن تلك الدول سعت إلى تنويع مصادر الدخل القومي، فالتجته إلى زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى خصوصا القطاع الصناعي وقطاع الخدمات، وبدأت قادرة على تمويل مختلف مشروعات التنمية وفي مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصناعية التي تتميز بأحدث التكنولوجيا، مما أدى إلى تحقيق درجة معتبرة من الرفاهية الاقتصادية، فازداد مستوى الإنفاق الاستهلاكي، وأصبح متوسط دخل الفرد الخليجي من أعلى المعدلات في العالم، فقطر في المقدمة على مستوى النظام الإقليمي الخليجي¹.

الجدول رقم 3: عناصر القوة الاقتصادية في إيران ودول المجلس حسب إحصائيات 2012.

الدولة	الناتج القومي الإجمالي بالبليون \$	البطالة %	دخل الفرد بالدولار	الصادرات بالبليون \$	الواردات بالبليون \$	نسبة التضخم %	الديون الخارجية بالبليون \$
الإمارات	275.8	14	49.800	300.9	220.3	0.7	163.8
البحرين	33.63	8	29.200	21.4	15.17	2.8	27.12
عمان	91.54	8	29.600	52.04	26.49	2.9	10.18
الكويت	153.4	6	40.500	121	22.79	2.9	30.3
قطر	191	3	103.900	133.7	30.79	1.9	134.8
السعودية	921.7	11	31.800	395	136.8	4	134
إيران	تريليون \$ 1.096	15.5	13.300	65.33	66.97	27.1	14.84

المصدر:

CIA factbook, Op. cit.

د - القوة العسكرية:

تعتبر إحدى أهم مقومات تحديد شكل ميزان القوى في أي نظام إقليمي، كما أنها إحدى الأدوات التي تستخدمها الدولة في إدارة سياستها الخارجية في وقت السلم أو الحرب، أي إما كأداة رادعة أو وسيلة للحرب مباشرة، كما أن الفرق بين القوة العسكرية بين دولتين يحدد شكل العلاقات السياسية بينهما، ومن هنا ترتبط الأداة العسكرية ارتباطا وثيقا بالأداة الدبلوماسية، بل إنها قد تمثل تدعيما لها، بالإضافة إلى ذلك، يرتبط العامل العسكري ارتباطا وثيقا بالعامل الأمني وبرؤية كل دولة لأمنها القومي، والتهديدات التي تعترضه والفرص المتاحة لزيادته.

¹: CIA factbook, 2012.

إن قضية الدفاع المشترك تشغل حيزاً مهماً في السياسات الخارجية لدول المجلس من خلال¹:
"تأليف قوة خليجية موحدة قوامها 50.000 جندي (قوة درع الجزيرة) كقوة دعم عاجلة لمواجهة التهديدات في إطار نظام دفاعي مشترك، إقامة صناعة سلاح خليجي لتحقيق درجة من الاستقلالية في التسليح، وتحديد أهداف السياسات العسكرية، وتأمين الملاحة في الخليج العربي والبحر الأحمر".
على الرغم من أن البعض من دول المجلس وبخاصة السعودية والكويت زادت المخصصات المالية لميزانية الدفاع ما بعد حرب تحرير الكويت في محاولة لموازنة التفوق الإيراني، ومواجهة الخطر العراقي، فما زالت إيران:

- تتفوق من حيث عدد أفراد، فتعداد جيشها هو 545 ألف.
 - تتفوق من جانب القوات البرية من دبابات وقطع مدفعية وصواريخ أرض-أرض.
 - تتفوق على دول المجلس مجتمعة فيما يختص بالقوات البحرية مع امتلاكها السلاح النووي.
 - بينما تتفوق دول المجلس فيما يختص بأعداد عربات القتال المدرعة والعربات المدرعة.
 - وبينما يميل الميزان لمصلحة دول المجلس الست فيما يتعلق بالقوات الجوية بما تشمله من قاذفات ثقيلة وطائرات إنذار واستطلاع وطائرات نقل جوي وهليكوبتر.
- وفي هذا الإطار، أثبتت عوامل إقليمية عدة ضرورة توحيد الدول الخليجية لمواجهة الأخطار المشتركة، حيث اتضح بما لا يدع مجالاً للشك أن أمن الدول الخليجية مجتمعة يمثل وحدة واحدة لا يمكن تجزئتها، فأى تهديد يوجه لأمن إحدى هذه الدول لابد أن تكون له تداعيات على المستوى الخليجي العام.
- الجدول رقم 4: عناصر القوة العسكرية في إيران ودول المجلس حسب إحصائيات 2008.**

المؤشر	إيران	دول مجلس التعاون الخليجي	
عربات قتال برية	2978	9942	الإمارات 65.000
مدفعية وصواريخ	15.713	13.758	البحرين 12.000
طائرة مقاتلة	281	586	عمان 41.700
طائرة مروحية	257	401	الكويت 22.000
قطع بحرية حربية	327	232	قطر 11.800
تعداد الجيش	545.000	المجموع: 330.800	السعودية 233.000

المصدر: وليد عيد الحي، إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020 (الجزائر: مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، 2010)، ص 313.

¹: لافي الشمري عبد المحسن، المرجع السابق، ص 45.

المبحث الثاني: المقتربات النظرية لتفسير السياسة الخارجية الإيرانية

إن نظرية العلاقات الدولية تسعى لشرح الأحداث الدولية، فهي لا تستطيع تفسير دوافع الدول ولكنها تقدم اقتراحات بشأنها، ويقابل ذلك نظرية السياسة الخارجية التي تفسر اختلاف أهداف وأولويات الدول نحو العالم الخارجي، أي أنها تركز على الأسباب من اختيار سلوك معين، لكنها لا تستطيع تفسير نتائج هذه الجهود على تفاعلات السياسة الدولية التي يجب لتفسيرها الرجوع إلى نظرية العلاقات الدولية. إن سير العلاقات الدولية جعل كل مدرسة تستند إلى مدرسة إما عن طريق النقد أو أخذ بعض الأفكار واعتناقها، وإننا من خلال موضوع الدراسة، كان الاختيار على ثلاث مقتربات لتفسير السياسة الخارجية الإيرانية هي: الواقعية الجديدة، الليبرالية النفعية، البنائية.

المطلب الأول: مقرب الواقعية الجديدة

يتميز كينيث وولتر (Kenneth Waltz) وهو من أهم رواد الواقعية الجديدة البنيوية بين نظريات السياسة الدولية والسياسة الخارجية، فوظيفة نظرية العلاقات الدولية هي التحليل على مستوى النسق الدولي، أما نظرية السياسة الخارجية فتهم بسلوكيات الدول منفردة، غير أن بعض المنظرين أمثال كولين إيلمان (Colin Elman) واضع أسس النظرية الواقعية الجديدة للسياسة الخارجية، رأى بأن العلاقات الدولية هي مجال لتنفيذ السياسة الخارجية أو هي مجموعة من السياسات الخارجية لمجموعة من الدول، فإن رفضت الدولة أن تتخبط في سياسة خارجية ما، فسوف لن يكون هناك شيء اسمه العلاقات الدولية¹.

يتمثل التوجه الهجومي للسياسة الخارجية للدول في الأخذ باحتمالية التهديد وليس إمكانيته، لأنها مدركة بأن هذا الاحتمال تحكمه عوامل متغيرة كقوة الاقتصاد مثلاً، والحل الأمثل هو أن تعمل الدول على تعزيز سيطرتها على البيئة الدولية انطلاقاً من التوسيع الدائم لمصالحها في الخارج كما يشير روبرت جيلين (Robert Gilpin)، أما التوجه الدفاعي للسياسة الخارجية للدول يتمثل في كون أن الدولة تضعها بناء على أسوء السيناريوهات، فحتى وإن لم يكن أمن الدولة مهدداً بشكل مباشر ولا يبدو النزاع وشيك الحدوث، تبقى الدولة متمسكة بإمكانية وقوع الأسوأ، وأفضل طريقة تواجه به هذه الإمكانية هو حماية أو زيادة استقلالها².

¹: زغوني رابح، "تفسير السياسة الخارجية الفرنسية ضد العراق منذ حرب الخليج الثانية: فحص للمقتربات النظرية" (رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة بائنة، 2007-2008)، ص20.

²: شيباني إيناس، "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارتي جورج بوش الأب والابن" (رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة بائنة، 2009-2010)، ص63.

إن الواقعية الجديدة كمقترح للسياسة الخارجية تفترض أن الدول تتفاعل في نسق فوضوي، فهي تنتهج مبدئياً سياسات خارجية بالاعتماد على موقعها النسبي من القوة في ذات النسق (متغير مستقل)، وكفواعل موحدة وبطريقة عقلانية، تقوم بعملية التقييم لاختيار البديل الملائم (متغير وسيط)، ولما كان الصراع على القوة ميزة لتفاعلات النسق الدولي، فإنها تعامل القوة كوسيلة ضرورية لسلوك الفاعل نحو تحقيق أمنه وبقائه (متغير تابع).

أ - الموقع النسبي للقوة كمتغير تفسيري مستقل لسلوك الفاعل:

يتناول مقترح الواقعية الجديدة سلوك الدولة من الزاوية العليا في تبنيها لمستوى تحليل تنازلي ينطلق من الأعلى نحو الأسفل (Top-Down Approach) أو ما يعرف بمقترح النسق الدولي¹. تنطلق الواقعية الجديدة من مسلمة مركزية تتمثل في أن النسق الدولي يتسم بالفوضى، والتي تعرف بغياب قوة مشتركة أو سلطة مركزية تحفظ النظام في النسق، فكل الفواعل تخضع لبنية النسق الدولي الفوضوية التي تشكل بالنتيجة كل خيارات سياساتها الخارجية². يكون مقترح الواقعية الجديدة للسياسة الخارجية بهذا الشكل مقترفاً بنيوياً في تفسيره لسلوك الدول الخارجي من منظور نسقي، وهذا يثير التساؤل عن موقع الفاعل من صنع سياسته الخارجية.

- علاقة البنية بالفاعل في النظرية الواقعية الجديدة:

لا تنكر الواقعية الجديدة بأن أسباب المخرجات الدولية (سلوكات السياسة الخارجية) تمتد إلى مستوى الفاعل في حد ذاته (الدولة)، بل إن وولتز نفسه يعترف بأهمية هذا المستوى لثلاثة أسباب³:

- شرح اختلاف تصرف الدول رغم أنها متماثلة في موقعها من النسق.
- الوحدات ليست ضعيفة إلى الدرجة التي تمنعها من التأثير في النسق، بل التأثير بينهما متبادل.
- التحليل على مستوى الوحدة ضروري، لأن أولوية البنية على الفاعل أو العكس تتغير مع الوقت، ومع ذلك، يعتقد وولتز بضرورة أن تتجاهل النظرية النسقية الطبيعية الداخلية للفاعل، فرغم أنها قادرة على التأثير في النسق تبقى أضعف من أن تغيره، لذا لا نجده يولي اهتمام فيما إذا كانت الدول ثورية أو شرعية، تسلطية أو ديمقراطية، إيديولوجية أو واقعية.

¹: زكريا فريد، ت: خليفة رضا، من الثورة إلى القوة: الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي (القاهرة: شركة الأهرام للترجمة والنشر، 1990)، ص24.

²: Steven L. Lamy, **contemporary mainstream approaches: neo-liberalism** (Oxford: Oxford University Press, 2003), p209.

³: Ibid., p211.

حسب الواقعية الجديدة، فإن سلوك السياسة الخارجية لدولة ما يحدده أساسا موقع قوتها في النسق الدولي، بمعنى أن سلوك السياسة الخارجية لدولة يحدد موقع قوتها في النسق، وهذا يعتمد على متغيرين اثنين هما¹: نصيب الدولة من القدرات التي تمتلكها مقارنة بالقوى الأخرى، وقطبية النظام الدولي.

ب - نموذج الفاعل الواقعي ومنطق سلوك سياسته الخارجية:

يتعامل الواقعيون مع هذا الإشكال بافتراضهم أن هذه العلاقة يمكن فهمها من خلال نمط السلوك لدى الفاعل في النسق، ففي ظل نسق دولي سمته الفوضى المؤدية إلى الاعتماد على الذات، فإن هذا السلوك لن يكون عقلانيا، فمقرب الواقعية الجديدة للسياسة الخارجية يتبنى فرضية السلوك العقلاني للفاعل، وإذا قمنا بتوظيف الواقعية الجديدة كنظرية للعلاقات الدولية في تحليل تفاعلات البيئة الدولية دون الأخذ بمسألة أن الدول تتصرف غالبا بعقلانية، ما دامت هذه التفاعلات لا تتأثر بسلوك الدول منفردة، بقدر ما تتأثر بالبيئة الفوضوية للنسق الدولي، ومن أجل تفسير سلوك وحدات النظام منفردة، يجب أن يفحص مفهوم المصلحة الوطنية للفاعل بشكل مباشر².

يقترح وولتر بأن بنية الفوضى الدولية هي توليدية (Generative)، إذ نجده يفترض أن الدول دائما تتصرف بعقلانية في استجاباتها لحوافز وقيود هذا النسق، فالشروط البنوية تخلق مجموعة من القوانين والقواعد التي تأخذها الدول في الاعتبار حين متابعتها لمصالحها، ولأن الدول مدركة لمثل هذا الخطر فإنها تتصرف بالنظر للشروط التي يفرضها النسق، ويشرح وولتر المنطق وراء هذا السلوك³: "توفر هذه الحالة حافزا كافيا لأغلب الفواعل بعقلانية، إذ أنها تصبح أكثر حساسية للتكاليف، وهذا ما يمكن تسميته بفرضية العقلانية".

يقدم غراهام أليسون (Graham Allison) نموذج الفاعل العقلاني (Rational Actor Model) الذي يفترض أن قرارات السياسة الخارجية هي إجابات عقلانية لوضعيات معينة تصوغها الدولة كفاعل موحد بناء على حسابات التكاليف والفوائد، وينطلق هذا النموذج من أن الدولة فاعل وحدوي وكائن عقلاني يحاول تحقيق أهدافه ومصالحه.

¹: Jean Jacques Roche, **théories des relations internationales**, 5ème édition (Paris: éditions Montchrestien, 2004), p43.

²: زغوني رايح، المرجع السابق، ص26.

³: نفس المرجع.

إن تبني المقترح الواقعي للسياسة الخارجية لنموذج الفاعل العقلاني يقودنا للحديث عن السلوك الذي تفترضه الواقعية لهذا الفاعل، وهكذا، نقول بأن مفهوم العقلانية يتضمن أن يتأسس سلوك الفاعل بناءً¹: "السعي لتحقيق أهداف المصلحة الوطنية، جمع المعلومات المتعلقة بمشكلة معينة قبل اتخاذ أي قرار خارجي، حصر البدائل الممكنة وتقييم كل بديل من حيث التكاليف وتقييم النتائج، واختيار البديل الأكثر تعظيماً للمنافع".

ج - القوة السياسية كمتغير تابع لسلوك الفاعل الخارجي.

نفترض الواقعية الجديدة أن الدول ترغب أساساً في تأمين بقائها، وأنها مجبرة في ظل نسق يميزه الاعتماد على الذات أن تضمن إلى أقصى حد ممكن تقليص أي خطر خارجي قد يهدد أمنها مصدره هذه البيئة، صحيح أن الواقعية لا تعتبر أن الأمن هو هدف الدولة الوحيد ولكنها تعتبر أنه يبقى الهدف الأساسي، لأن تحقيق أي هدف في مجالات أخرى مرتبط أساساً بتحقيق درجة كافية من الأمن، بالتالي، تكون المصلحة في تحصيل الأمن هي التي تحدد باستمرار سلوكياتها الخارجية².

إن الواقعية الجديدة ترفض فكرة البحث عن القوة لدى الواقعيين التقليديين، ولكن البحث فقط عن الأمن الذي يعتبر الوسيلة الوحيدة لإضفاء طابعاً شرعياً لاستعمال هذه القوة، فانهدام الأمن في نظام فوضوي يخلق ضغطاً على الدول للحصول على أكبر قدر ممكن من القوة، ويفسر جون هيرز (John Herz) ذلك في قوله³: "في مثل هذا الوضع الفوضوي، فإن الشعور بعدم الأمن النابع عن الشك والخوف المتبادلين، يجبر الدول على التنافس حول مزيد من القوة لتوفير مزيد من الأمن".

إن الدارس لأدبيات الواقعية الجديدة يجد أن مفهوم الصراع على القوة يستخدم إما لوصف الحفاظ على الموقع النسبي لقوة الدولة أو زيادته في النسق أو لوصف النفوذ على سلوك الدول الأخرى والتأثير في التفاعلات الدولية، أي التأثير على الفواعل الأخرى والقرارات الدولية.

تطرح نظرية المدرسة الواقعية الجديدة في العلاقات الدولية النموذج الأمني ونموذج المكانة الدولية كإطار تفسيري لامتلاك الدولة للسلاح النووي، فواقعياً، لدى إيران العديد من اعتبارات الأمن القومي خاصة بسبب الوجود البحري والقواعد العسكرية في الخليج العربي جنوباً، ووفقاً لهذه الرؤية، تسعى النخبة داخل الدولة، ووفقاً لحسابات عقلانية رشيدة الحصول على السلاح النووي.

¹: زغوني رايح، المرجع السابق، ص 27.

²: نفس المرجع، ص 28.

³: زكريا فريد، المرجع السابق، ص 30.

المطلب الثاني: مقترح الليبرالية

تؤكد النظرية الليبرالية على وجود الكثير من أشكال التعاون على المستوى الدولي، فإن الدول وفقاً لما تفترضه لا تهتم بالمنافسة فقط والانشغال بمسألة القوة، بل تحاول كذلك بناء عالم يسوده السلم والعدالة، وأهم المرتكزات الأساسية التي يستند عليها الليبراليون هي تطبيق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وكذا ترشيد السياسة الخارجية¹.

إن الليبرالية تؤكد على أهمية الفرد والمجتمع في دراسة العلاقات الدولية، وقد دافع ستانلي هوفمان (Stanely Hoffmann) عن ذلك لأن جوهر الليبرالية هو الانضباط الذاتي والحل الوسط والسلام².
تعتقد الليبرالية أن السياق الذي تصنع فيه قرارات السياسة الخارجية هو الذي يضبط سلوك الفاعل، ولكن في أي بيئة: الداخلية أم الدولية تأخذ الأولوية في التحليل؟ فالمقترح الليبرالي يتبنى الرؤية التي تفترض العلاقة دول/مجتمع على أنها ذات التأثير الحاسم على سلوكها الخارجي، والدارس يجد نفسه أمام عائلة من النظريات الليبرالية باستعارة عبارة ستيفان والت (Stefane Walt) كل منها يفضل متغير داخلي مستقل مختلف: الإيديولوجيا السياسية والاقتصادية، الخصائص الوطنية، البنيات الاجتماعية والسياسية، المؤسسات السياسية³، وهذا ما أدى إلى وجود نظريات ليبرالية تقدم اقترابات مختلفة للسياسة الخارجية: الليبرالية الجمهورية، التجارية والمؤسساتية.

تختلف الليبرالية عن الواقعية في تفسيرها لسلوك الخارجي للدول، فإذا كانت الواقعية تركز على أهمية العوامل الدولية وبالضبط فوضوية النظام الدولي، فإن الليبرالية تؤكد على علاقة الدولة بالسياق الداخلي أين تتواجد، والذي يعتبر ذا أهمية في تحديد سلوك الدولة الخارجي، مع عدم إهمالها للمحيط الخارجي.
تفترض هذه الليبرالية أن الفواعل الرئيسية في السياسة هي: الأفراد والمجموعات المختلفة ضمن الدولة وليست الدول الموحدة، فالدول هي مجرد مؤسسات سياسية تمثل مصالح هذه الفواعل المجتمعية، لذا فإن هذه المصالح هي العامل الأكثر رجوحاً لأن تشكل السياسات الخارجية للدول أكثر من غيرها من العوامل، وليست قوة الدول بالعامل الذي يقود تفاعلات السياسة الدولية، ولكن أفضليتها هي بنية النسق السياسي المحلي الهرمية أو ما تسميه الليبرالية النفعية الشبكة السياسية لصنع السياسة الخارجية (متغير الليبرالية المستقل).

¹: عودة جهاد، النظام الدولي: نظريات وإشكاليات (القاهرة: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005)، ص 54.

²: بيليس جون وسميث ستيف، ت: مركز الخليج للأبحاث، عولمة السياسة العالمية (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص 314.

³: بيرم فاطمة، "أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة" (رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009-2010)، ص 78.

أ- الفواعل المجتمعية المهيمنة كمتغير تفسيري مستقل:

يضع المقرب الليبرالي للسياسة الخارجية علاقة الدولة/المجتمع ضمن جوهر نموذج لتفسير السياسة الخارجية، وينطلق من علاقة الدولة ببيئتها الداخلية، فعكس التحليل الواقعي المستقى من البيئة النسقية، يتعامل المقرب الليبرالي مع السياسة الخارجية كأولوية داخلية، هذا يؤدي إلى أن مستوى التحليل الليبرالي ينطلق من المجتمع الداخلي نحو البيئة الدولية (Down-Up Approach)¹.

طبيعة علاقة الدولة بالسياسة الخارجية:

لا ينظر الليبراليون إلى الدول كوحدات كما يفعل الواقعيون، بل يدركونها على أنها مؤسسات سياسية تمثل مصالح بعض الفواعل المجتمعية سواء في الأنظمة الاستبدادية أو الديمقراطية، والخيارات المرجحة لهذه الفواعل هي التي تشكل الأهداف الأساسية (خيارات الدولة) التي يسعى ممثلو الدولة الرسميون تحقيقها من خلال السياسة الخارجية²، وهكذا تكون المؤسسات السياسية مجرد أدوات يتمكن عبرها الأفراد من الدخول إلى الحقل السياسي وترجمة خياراتهم إلى سياسة الدولة الخارجية. هذا التصور يقود الليبراليين إلى المسئلة الأولى حول الدولة: الدولة ليست فاعلاً موحداً، وإنما مؤسسة تمثيلية معرضة باستمرار للاستيلاء وإعادة التوزيع للبناء وإعادة من طرف الفواعل المجتمعية بما يخدم مصالحها، ومعرفة طبيعة الممارسة ضمن هذه المؤسسة يحدد وجهة السياسة الخارجية للدولة.

طبيعة الفواعل المؤثرة في السياسة الخارجية:

تعتبر الليبرالية النفعية أن أهم فواعل السياسة الخارجية لدولة ما هم الأفراد العقلانيون وجماعات المصالح الخاصة، هذه الفواعل المجتمعية هي التي تحدد خيارات وأفضليات الدولة في سياساتها المحلية وحتى في سياستها الخارجية³.

هذا الافتراض يوصل الليبراليين إلى المسئلة الثانية حول الفواعل المجتمعية إذ لا يمكن فهم تطوير علاقة التعاون من دولة تجاه دولة أخرى، إلا إذا علم مضمون الأهداف التي تسعى الفواعل المجتمعية الرئيسية في هذه الدولة تحقيقها، ولذلك، فإن المتغير الرئيس هو التنوع في صور أفضليات الدول، وكما يشير مورافسيك (Moravcsik)⁴: "الفواعل الأساسية في السياسة هي أعضاء المجتمع الداخلي، أي الأفراد والجماعات الخاصة، فالمجتمع-تحليلياً - أولى من الدولة".

¹: Andrew Moravcsik, **liberal international relations theory : a Scientific Assessment** (Combridge: MIT Press, 2003), p162.

²: Ibid, p164.

³: زغوني رايح، المرجع السابق، ص39.

⁴: نفس المرجع.

المصالح المجتمعية المهيمنة كمتغير تفسيري مستقل:

تفترض الليبرالية أن خيارات السياسة الخارجية لدولة ما تجاه بيئتها الخارجية إنما تعكس مصالح وأولويات الفواعل المجتمعية التي توجد في موضع يسمح لها بفرض أهدافها على ممثلي الدولة الرسميين على المستوى الدولي، فمركز هذه الفواعل في بيئة صنع القرار الخارجي يحدد نوعية التوجهات الخارجية لهذه الدولة، ومن هنا، يستخدم الليبراليون مفهوم الشبكة السياسية كإطار تحليلي لتفسير سلوكيات السياسة الخارجية لدولة معينة لأنه يوفر معطيات عن الفواعل الأكثر تأثيراً وخياراتها في مجال السياسة الخارجية¹.

إن مفهوم الشبكة السياسية يعنى تلك العلاقات داخل حكومية التي تظهر في مسار العملية السياسية كنتائج لتفاعل الممارسين في شكل اتصال، تنسيق، تعاون وغيرها، ومن وجهة نظر ليبرالية، فإن الشبكة السياسية المتعلقة بالسياسة الخارجية تتضمن خمسة ممارسين رئيسيين هم²: فواعل النسق السياسي-الإداري، وهم ممارسو العمل السياسي في الرئاسة أو البرلمان، موظفو الإدارة ضمن أجهزة صنع القرار الخارجي، الفواعل المجتمعية الخاصة وهم جماعات الضغط الاقتصادي، وجماعات الضغط السياسي من الأحزاب السياسية والمجتمع المدني.

كخلاصة، فإن السياسة الخارجية وفق رؤية المقرب الليبرالي تشكلها الفواعل المجتمعية المهيمنة على الشبكة السياسية المتعلقة بصنع القرار الخارجي، والتحليل في هذا المستوى يكشف أن الفواعل المهيمنة تصنع قرار السياسة الخارجية في قضية خاصة في مجال معين، والتغيير الذي قد يلحق السياسة الخارجية لدولة ما إنما هو تغيير في خيارات وأولويات هذه الفواعل، أو تغيير في تركيبة الجماعة المهيمنة على صناعة القرار الخارجي.

ب - نموذج الفاعل الليبرالي ومنطق سلوك سياسته الخارجية:

اتضح سابقاً أن الدولة من وجهة نظر ليبرالية ليست فاعلاً وحدوياً، بل تتكون من أفراد وجماعات مصالح بخيارات وأولويات متباينة، فهي تعتبر أن الطابع الوحدوي للفاعل يعد تجاهلاً لتعدد الفواعل المجتمعية المشكلة للدولة.

¹: زغوني رايح، المرجع السابق، ص 40.

²: بيرم فاطمة، المرجع السابق، ص 83.

ترجع الليبرالية نماذج التوافق أو التنازع الداخلي حول قرار السياسة الخارجية تجاه قضية ما إلى التنوع في نماذج التفاعل بين الفواعل المجتمعية المهيمنة ضمن الشبكة السياسية المتعلقة بالسياسة الخارجية حتى يحقق كل فاعل أهدافه، بل وتؤكد أن الخلاف حول تحقيق هذه الأهداف قد يصل إلى درجة يعتبر معها استخدام العنف أمراً مقبولاً ومشروعاً بسبب الاختلاف في المعتقدات، ندرة المزايا المادية، واللاتوازن في القوة السياسية¹.

لذلك، يميز متبنو المقترح الليبرالي بين نوعين من السلوك العقلاني، فالفاعل الذي يتصرف وفق مبدأ العقلانية الجوهرية هو ذلك الذي يختار البديل الذي يعظم منفعته، أي أنه يأخذ في الاعتبار القيود المفروضة على السلوك (نقص المعلومات)، وإذا ما عرفت الأهداف الرئيسية للفاعل، فإن أولويات سياسته الخارجية يمكن استنتاجها نسبياً لأن الفاعل سيضع كل الخيارات الممكنة بناء على درجة المنفعة، ثم يعمل على تحقيق البديل الذي يعظم مكاسبه. وهذا هو النموذج الذي يتبناه المقترح الليبرالي في تسليمه بالسلوك العقلاني للفاعل، وكما يشير هيربرت سيمون (Herbert Simon)²: "إذا تجاهلنا خصائص الفاعل وأخذنا في الاعتبار فقط القيود التي تنشأ عن بيئته الخارجية، يمكن الحديث عن العقلانية الجوهرية أو الموضوعية".

ج - تحصيل المنفعة كحافز لسلوك السياسة الخارجية.

إن طريقة إدراك المقترح الليبرالي لطبيعة الدولة كمؤسسة سياسية ولحقيقة المتغيرات الفردية الكامنة وراء صنع سياستها الخارجية من جهة، ومنطق السلوك العقلاني للفواعل المجتمعية التي تمثلها من جهة أخرى، توحى بأنه يدين بمسلماته إلى مذهب الفردانية أو البراغماتية التي تفسر سلوك جميع الأفراد على أنه سعي وراء ضمان البقاء عن طريق تحقيق المصلحة الشخصية وتعزيز المنفعة المادية، وإذا ما تم تكيف هذا الطرح مع سلوك الدولة، فإن رغبة الفواعل المجتمعية في البقاء هي المدخل النظري الملائم لتفسير سلوك سياستها الخارجية، فهل هذا يعني أن المقترح الليبرالي منسجم والواقعي في تقرير أهداف الفاعل على أنها السعي إلى ضمان البقاء ؟

يتعلق مفهوم البقاء بالوفرة، فمن يملك أكبر قدر من الثروة هو الذي يملك أكبر قدر من المنفعة، لكن نقل هذا المعنى إلى النظرية السياسية غالباً ما يثير إشكالا، فبعض الليبراليين مثل برينام (Brennam) وبوشمان (Buchman) يرون بأن فرضية تعظيم المنفعة يجب أن تحصر في تعظيم الثراء المادي.

¹: Andrew Moravcsik, Op. cit, p162.

²: زغوني رابح، المرجع السابق، ص44.

وذلك على عكس الليبرالية المعاصرة التي ترى في حصر المنفعة في المكاسب المادية أمراً ضيقاً مقارنة بحقل العلوم السياسية، لهذا نجد أنها تميل إلى التعامل مع مفهوم المنفعة على أنه يتضمن عوامل القوة أو الوجود في مراكز صنع القرار، والشائع اليوم بين الليبراليين التمييز بين الوفرة أو الثروة كمكاسب مادية والقوة (قوة الوجود والتأثير) كمكاسب معنوية¹.

لما كانت الليبرالية النفعية تفترض أن الأهداف المتبعة من طرف الفواعل المجتمعية الأكثر تأثيراً تترجم في أهداف الدولة في علاقاتها الخارجية، فإن طبيعة السياسة الخارجية وفقاً لهذا المقترّب من المناسب إدراكها على أنها سياسة البحث عن المكاسب أو سياسة تعظيم المنفعة، بدلاً من سياسة القوة كما تفترض الواقعية الجديدة ذلك.

كخلاصة، تفترض الليبرالية أن ضمان البقاء هدف جميع الفواعل المجتمعية التي ترغب في تعظيم مكاسبها المادية والمعنوية، لكنها تختلف فيما إذا كانت المكاسب المادية أو المعنوية هي العامل الحاسم لضمان بقائها، فبينما تعتمد قدرة فواعل النسق السياسي-الإداري في المقام الأول على القوة، فإن الفواعل الخاصة تبحث أساساً على الحفاظ أو زيادة أمنها بتجميع الثروة المادية.

من خلال تطبيق النظرية الليبرالية على الحالة الإيرانية، نستشف أهمية القوة الاقتصادية في القضاء على المشكلات الاقتصادية الداخلية الأمر الذي يؤثر على سلوك السياسة الخارجية الذي يميل أكثر إلى التعاون باستخدام الأداة الدبلوماسية عن طريق (زيارة الإيرانيين ونظرائهم من دول المجلس الخليجي)، وكذا الأدوات الاقتصادية عن طريق العلاقات التجارية المتبادلة. ولقد ذكرنا من قبل أن الليبرالية تؤكد أن الخلاف حول تحقيق الأهداف قد يصل إلى درجة يعتبر معها استخدام العنف أمراً مقبولاً ومشروعاً بين مختلف الجماعات، أي بين المحافظين والإصلاحيين الذين يعتبرون الأكثر ليبرالية من غيرهم من خلال سياسة التهذئة والاعتدال.

¹: زغوني رابح، المرجع السابق، ص46.

المطلب الثالث: مقرب البنائية

ظهرت البنائية كنظرية قائمة بذاتها في العلاقات الدولية مع نهاية الحرب الباردة، وبالتحديد مع أواخر الثمانينيات من القرن العشرين، وذلك بعد فشل النظريات العقلانية السابقة (الواقعية والليبرالية) في التعامل مع المسائل الدولية الجديدة، وتولي البنائية اهتمامها بالأفكار والهويات والخطاب السائد.

رأى أب البنائية ألكسندر واندت (Alexandre Wendt) أن الفوضى هي نتاج ما يصنعه الدول فهي ليست حقيقة طبيعية وجدت بذاتها، بالتالي، هي تقدم لنا اقترابها للسياسة الخارجية بشكل يختلف جوهريا عن المقتربين الواقعي والليبرالي، وفقا لواندت، تنطلق البنائية من مجموعة من الافتراضات لفهم أكثر للسياسة الدولية¹، ولاحظ أن الفوضى هي ما تصنعه الدول فأعطى تصورا جديدا لفهم سلوك الدول في مجال السياسة الخارجية بتبنيه لتركيب نظري يقوم على²:

دور الأفكار الذي يتعدى دور القوة المادية، كيفية تحديد الفواعل لهويات البنيات المادية، النظام التذاتاني للبنيات، يتكون هذا النظام من انسجام المفاهيم والتنبؤات، الهويات التي تحدد المصالح والسلوكات، الهويات كما يقول واندت هي قاعدة المصالح.

ويعتبر نيكولاس أونيف (Nicholas Onuf) أول من استعمل مصطلح البنائية في كتابه: "عالم من صنعنا"، حيث ركز على انتقاد أعمال الواقعية البنيوية التي فشلت بالتنبؤ بنهاية الحرب الباردة بطريقة سلمية من خلال إعطاء تفسيرات بنائية مقبولة بينت دور الأفكار وأهميتها في تحديد طبيعة الواقع والتأثير على ممارسات الفاعلين³.

فالبنائية كنظرية اجتماعية ترفض النظريات العقلانية التي ترى أن البنية المادية هي المسؤولة عن خيارات اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، بالتالي تؤكد أن المعايير هي المسؤولة عن ذلك، فهي تدرك الفاعل (متغير البنائية الوسيط) كرجل اجتماعي وتفترض أنه يتخذ قراراته وفق منطق الملاءمة أي بما يلائم دوره الاجتماعي أو هويته، بالنتيجة، تصل البنائية إلى تصنيف أهداف السياسة الخارجية للفاعل بأنها معيارية (أي قد تلحقها أهداف مادية، لكن لا تسبقها) يسعى من خلالها الفاعل إلى الحفاظ على دوره الاجتماعي، إنها سياسة الثبات على الهوية (متغير البنائية التابع).

¹: جندلي عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية (الجزائر العاصمة: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007)، ص323.

²: Frédéric Charillon, **politique étrangère: nouveaux regards** (Paris: presses de sciences po, 2002), pp.74-75.

³: Klotz Audie et Lynch Cecelia, "le constructivisme dans la théorie des Relations Internationales", **Critique International**, N: 2, 1999, p51.

أ- المعايير الدولية والمجتمعية كمتغير تفسيري مستقل:

إن البنائية كنظرية اجتماعية للسياسة الخارجية تعامل الدولة كفاعل اجتماعي، وتنتظر للنسق السياسي الداخلي والخارجي الذي تتفاعل ضمنه على أنه بناء اجتماعي، ووفقا لذلك، فهي تدرك كلا من الفاعل والبنية على أنها بناءات اجتماعية ذاتانية أو منشأة اجتماعيا¹.

هذه المسلمة المركزية تقضي إلى أن المتغير التفسيري البنائي هو المعايير، فهي التي تشكل هوية الفاعل وخياراته وتعرف بالأهداف الفردية والجماعية التي يسعى إليها، وتحمله أو تمنعه على إتباع سلوك ما، وبذلك، فإن البنائية تنفي الفرضية العقلانية للواقعية الجديدة والليبرالية النفعية حول المصالح الوطنية حسب أحد أهم رواد البنائية في العلاقات الدولية، وهو فاينمر (Finnemore)²: "ليست المصلحة الوطنية ناتجا للتهديد الخارجي أو لمطالب داخلية بل يعاد تعريفها لتأثير المعايير".

يشترط للمعايير الاستمرارية، فكما في القانون الدولي لا تصبح كل ممارسة عرفا إلا تلك الممارسات التي تعارف عليها أعضاء المجتمع الدولي، فكذلك التي تظهر حيناً وتختفي آخر لا تعتبر معايير، فهي حتى تكون كذلك، يجب أن تتكرر وتحظى بالتأييد كشرط ضروري لضمان ما يسمى قابلية التنبؤ بها. يؤكد شيكل (Checkel) بأن البنائية لا تحتكر استخدام مفهوم المعايير بل توظفها بشكل مختلف تماما عن التوظيف العقلاني للواقعية والليبرالية، فهي تربط تأثير المعايير بمتغيرات القوة والمصلحة³.

علاقة البنية بالفاعل في النظرية البنائية:

تولي البنائية اهتماما خاصا بمسألة التفاعل بين النسق ووحداته، مركزة على علاقة الاعتماد المتبادل بينهما أو ما يسميه البنائيون بعلاقة التكوين المتبادل بين البنية والفاعل، إذ يرى واندت أن البنية الدولية المعيارية مثلا: مسائل الديمقراطية، حقوق الإنسان، التدخل الإنساني، السيادة، حرية التجارة، وغيرها هي التي تشكل هوية ومصالح الدول، لكن الدول من خلال سلوكياتها تعاود خلق هذه البنية الدولية⁴.

¹: زغوني رابع، المرجع السابق، ص50.

²: نفس المرجع.

³: Alex Macleod, "just defending national interest ? understanding french policy toward Iraq since the end of the gulf war", **Journal of International Relations and Development**, N: 4, 2004, p366.

⁴: Idem.

المعايير الدولية والمجتمعية كمتغير تفسيري مستقل:

تفترض البنائية أن خيارات السياسة الخارجية لدولة ما تجاه بيئتها الخارجية إنما تعكس تلك التوقعات القيمة المشتركة للسلوك (المعايير) التي تواجهها في البيئة الاجتماعية الدولية والداخلية، وتفتقر البنائية ضرورة الاقتراب من هذه المعايير من زاوية مختلفة، فهي تتحدث عن مفهوم التنشئة الاجتماعية للفرد، وتطبق نفس العملية على الدولة في بيئتها الاجتماعية، ولكن هذه الأخيرة تتعلق بالتنشئة فوق القومية والتنشئة المجتمعية¹.

ب - نموذج الفاعل البنائي ومنطق سلوك سياسته الخارجية:

ترجع نظرية الفاعل البنائي كمقترح اجتماعي للسياسة الخارجية سلوك الدول إلى تلك الضوابط المعيارية التي يتلقاها الفاعل من بيئته الاجتماعية، وتعتقد هذه المسلمة بأن طبيعة العلاقة التي تحكم المتغير التفسيري البنائي المستقل (المعايير) بمتغيرها التابع (السياسة الخارجية) تقتضي متغيراً وسيطاً (نموذج الفاعل ومنطق سلوكه).

فمن الواضح أن البنائية هكذا تقترح نموذجاً يعرف بنموذج الرجل الاجتماعي أو صاحب الدور، فالرجل الاجتماعي هو الفرد الذي يحاول ابتداء فهم للبيئة التي يتواجد فيها بالاعتماد أساساً على أحاسيسه الإدراكية وليس على عقلانيته، ثم يحول ذلك الفهم إلى صورة ذهنية ذات معنى حول تلك البيئة، وحتى يتخذ القرار المناسب، فإن الرجل الاجتماعي يشكل توقعاته بالنظر إلى درجة الشعور بالطمأنينة وليس المنفعة، وهو بذلك يختار البديل الذي يعتقد بأنه سيحقق هذا الشعور بشكل أفضل².

والرجل الاجتماعي من منظور بنائي ليس شخصاً مبرمجاً بمجموعة من الأهداف الأنانية يختار على أساسها بعقلانية الوسائل التي تخدم أهدافه، بل هو شخص متكيف والدور الاجتماعي الذي يكتسبه عبر التنشئة الاجتماعية، وهو الدور الذي يتصرف وفقاً له في الحالات التي يواجهها، وعليه، فليست النتائج المرغوب فيها والمنسجمة مع الأهداف المسبقة هي التي تقود سلوك الفاعل الاجتماعي (منطق النتائج) بل أن النتائج الأكثر ملائمة لهوية ودور هذا الفاعل هي ما يرجح خياراته، وهذا ما يصطلح عليه بمنطق الملاءمة³.

¹: زغوني رابح، المرجع السابق، ص53.

²: Norman Frohlich and others, "a cognitive model of political and economic choice bearing on the underpinnings of prospect", Citing:

<http://www.pubchoicesoc.org/papers2005/Frohlich_Oppenheimer_Saqib.pdf>, 05/08/2013, 17:45.

³: زغوني رابح، المرجع السابق، ص58.

بالنتيجة، إذا كان كل من البنائيين والعقلانيين يسلمون بفرضية العقلانية كآلية حاسمة في الربط بين المصلحة والسياسة الخارجية، فإنه بينما يتعامل العقلانيون مع المصالح والقيود المادية كشروط أولية، ينصرف اهتمام البنائيين إلى الهوية والمعايير كشروط أولية لتحديد المصلحة، إذ أن الثقافة تزود الأشخاص بمجموعة من المبادئ التي تضع لهم خريطة الأهداف والمصالح.

بالتالي، فالنموذج الأكثر ملاءمة للتحليل البنائي هو الذي يعرف بالنموذج المعرفي لصناعة القرار.

النموذج المعرفي لصناعة القرار:

وفقا لهذا النموذج، فإن صناع قرار السياسة الخارجية يقتصرون على البحث عن البدائل الأكثر اتساقا والنسق العقدي للدولة وتصوراتها وخبراتها السابقة، ولكنهم يكتفون بتقييمها وفقا لقيمة أساسية، ومن ثم فإن اتخاذ القرار هو القياس على القيم والمعايير التي تمثل هوية الدولة، لذلك فهم يرفضون البدائل غير المتسقة وهذا النسق العقدي أو تلك التي أثبتت الخبرة السابقة عدم جدواها رغم أنها قد تكون الأفضل من منظور عقلاني¹.

ج - الهوية كمبدأ لسلوك السياسة الخارجية:

إذا كانت الدولة بمثابة فاعل اجتماعي يوجه سياسته الخارجية بناء على مجموعة من التوقعات القيمية حول السلوك (المعايير) ويتصرف وفق نموذج الرجل الاجتماعي، أي وفق منطق الملاءمة، فلا شك أن الأهداف التي يريد بلوغها لا تخرج عن السياق التصوري الاجتماعي، إذا جوهر السياسة الخارجية وفقا لمقترح البنائية هو الثبات على التوقعات القيمية حول السلوك أو بشكل أدق الثبات على الهوية².

ربما كانت سياسة الثبات على التوقعات القيمية هو وصف لسياسة الفاعل البنائي (متغير وسيط) ومنطق سلوك سياسته الخارجية، أما أهدافه فتتمثل في ضمان الدور الاجتماعي للفاعل وفق أبعاد هويته الدولية والمجتمعية، باعتبار أن للهوية بعدين داخلي وخارجي، ففي السياق الداخلي للدولة يشار إليها غالبا بالهوية الوطنية التي تعكس ثقافة وقيم وتصورات الأمة والشعب، أما البعد الخارجي للهوية الوطنية فهو مجموعة المعايير المشتركة التي تتلقاها ضمن المجتمع الدولي، مثلا: حقوق الإنسان، الديمقراطية، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول... إلخ³.

¹: Lisbeth Aggestam, "role conceptions and the politics of identity in foreign policy ", Citing: <http://www.arena.uio.no/publications/wp99_8.htm>, 05/08/2013, 15:30.

²: Idem.

³: Alex Macleod, Op. cit, p366.

الجدول رقم 5: جدول لمقارنة الفرضيات المركزية للمقتربات الثلاثة في تفسير السياسة الخارجية.

المتغير التابع	المتغير المستقل	أهداف الفاعل	مستوى التحليل	منطق سلوك الفاعل	المقرب
سياسة القوة: امتلاك أكبر قدر ممكن من القوة العسكرية والاقتصادية لضمان الاستقلال والنفوذ.	الموقع النسبي لقوة الدولة على المستوى الدولي.	-البقاء. -الأمن. -الاستقلال. -النفوذ.	مستوى تنازلي: الأولوية لبنية النسق الدولي على حساب بنية النسق الداخلي للفاعل.	منطق النتائج: بمعنى تقييم البدائل المتاحة واختيار تلك التي تؤدي إلى المكاسب وتقليل الخسائر.	الواقعية الجديدة.
سياسة تعظيم المنفعة المادية (الوفرة الاقتصادية)، المعنوية كالقوة في مراكز صنع القرار	هيمنة مصالح الفواعل المجتمعية من سياسيين، إداريين وجماعات الضغط.	-البقاء. -القوة في مراكز صنع القرار. -الوفرة المادية.	مستوى تصاعدي: الأولوية للنسق الداخلي للفاعل على حساب النسق الدولي.	منطق النتائج: تقييم البدائل المتاحة والتي تعمل على تعظيم الفوائد بتكلفة قليلة.	الليبرالية النفعية
المعايير وسياسة الاتساق.	المعايير الدولية والمحلية الاجتماعية.	ضمان دور الفاعل بناء على هويته.	مستوى تنازلي وتصاعدي علاقة متبادلة بين البنية والفاعل.	منطق الملائمة: تقييم البدائل بما يتلاءم دور وهوية الفاعل.	البنائية.

المصدر: جدول مقترح من طرف الطالب.

تتأرجح السياسة الخارجية الإيرانية في تطبيقها العملي بين أساس الهوية الإسلامية باعتبار أن خصوم الإسلام هم تهديد للأمن الإيراني (الشيطان الأكبر والأصغر)، وبين أن أمن إيران يستند إلى نمط علاقاتها السياسية والاقتصادية وضمان علاقاتها مع الآخرين، وذلك في إطار الحديث عن محددات السياسة الخارجية في إيران: إيديولوجية، سياسية، جيوبوليتيكية، إقليمية ودولية.

بتطبيق المقتربات الثلاثة على الحالة الإيرانية لفترة رئاسة الرئيس السابق محمود أحمدي نجاد، نجد أنه تم التركيز على تطوير القدرات على المستوى العسكري خاصة بتطوير القدرات النووية لإيران للحصول على مكانة بارزة في النظام الدولي والمساهمة في صياغة منظومة أمنية في منطقة الخليج العربي وتقرير العلاقات البينية مع دول مجلس التعاون الخليجي، هذا من وجهة نظر واقعية. أما من خلال تطبيق النظرية الليبرالية على الحالة الإيرانية، فنبين الدور الذي يلعبه التيار الإصلاحى المعتدل في سياسته الخارجية، أما في إطار المقاربة البنائية، فنجد الدور الذي تلعبه القضية المذهبية ببعديها الفارسي والشيوعي.

كخلاصة نصل إليها هي أن جميع المقتربات الثلاثة مجتمعة تشكل مقتربا شاملا ومتكاملا لدراسة وتفسير السياسة الخارجية الإيرانية، فبينما تركز الواقعية الجديدة والليبرالية على المصالح والأهداف المادية العقلانية تركز البنائية على المصالح المعنوية.

الفصل الثاني:
حركة السياسة الخارجية
الإيرانية تجاه دول مجلس
التعاون الخليجي

المبحث الأول: قضايا التعاون الإقليمي

إذا كانت العلاقات الخليجية-الإيرانية قد شهدت تحولات شديدة خلال العقود الأخيرة من القرن 20م، إلا أنها عكست تغيراً ملحوظاً في الرؤى والمواقف والتوجهات، وبخاصة منذ تولي الرئيس الإيراني السابق محمود أحمدي نجاد في 2005 ثم 2009 بسياسته المتشددة، والتي تقوم على التعصب للفكر الثوري والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ونقصد بذلك دول مجلس التعاون الخليجي.

لقد شهدت منطقة الخليج منذ مطلع النصف الثاني من تسعينيات القرن 20م مجموعة من التطورات التي أكدت وجود توجه نحو مزيد من العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، ابتداءً بما تردد بشأن توقيع سلطنة عمان اتفاقاً أمنياً مع إيران، على الرغم من نفي الأولى ذلك، ومروراً بإعلان الرياض أنها تدرس من جانبها إبرام اتفاقية أمنية مع طهران، وانتهاءً بالزيارات المتبادلة بين مسؤولي الدولة الإيرانية ونظرائهم في عدد من دول المجلس، الأمر الذي اعتبره المراقبون توجهاً خليجياً لتحسين العلاقات مع إيران على حساب قضية الجزر، على الرغم مما يفرضه الالتزام على دول مجلس التعاون الخليجي مع دولة الإمارات في نزاعها حول الجزر الثلاث المحتلة من إيران، كما تتناول الدراسة أهم قضايا التعاون الإقليمي في المجال الأمني، السياسي والاقتصادي.

المطلب الأول: قضايا التعاون الإقليمي في المجال الأمني

أ- الأمن الإقليمي الخليجي:

برزت قضية أمن الخليج باعتبارها مسألة محورية في السياسة الدولية منذ أواخر السبعينيات، والحديث عن مسألة الأمن في الخليج يعود إلى 16 جانفي 1968، عندما أعلنت الحكومة البريطانية الانسحاب من الخليج، وقد بدأت في ذلك الوقت تيارات عنيفة واتجاهات متعارضة تتطلع إلى المنطقة، وكل منها يتهياً لملء الفراغ الأمني المحتمل حدوثه¹.

يدور جدل دائم بين خبراء الأمن القومي حول المدى الذي ينبغي الحكم به على دولة وفقاً لنواياها وقدراتها، فكل من النوايا والقدرات تكون دائماً غير مؤكدة حتى في المدى القصير، وتصبح غير مؤكدة كذلك بمرور الزمن، لأن السياسات الداخلية تغير التصورات الإستراتيجية، فيتدخل الواقع في الخطط وتعيد العوامل الخارجية تشكيل كل من تلك النوايا والقدرات، إذ لا تختلف إيران عن غيرها، فيوفر مثلاً التوتر بين الرئيس السابق أحمدي نجاد والمرشد الأعلى علي خامنئي دليلاً واضحاً على ذلك، أي على مدى صعوبة التنبؤ بالنوايا.

¹: سيكري فريدريك وآخرون، النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008)، ص 237.

ينبغي إذا أن نقرأ العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي من عدة أبعاد: أمنية، سياسية واقتصادية، ومن المواقع والمصالح المختلفة لهذا البلد أو ذاك في علاقته مع إيران، فما يصح على الإمارات، قد لا يصح على الكويت، أو على المملكة السعودية، أو على البحرين.

عملت الولايات المتحدة الأمريكية على دعم الجهود الإقليمية وتوجيهها نحو إقامة نظام للدفاع بعيداً عن التدخلات الخارجية، وبخاصة التدخلات السوفيتية، وتوافق ذلك مع التطلعات التوسعية الإيرانية والرغبة في القيام بالدور الرئيس في حماية المنطقة، فكانت إيران الشاه هي القوة الإقليمية التي اعتمدت عليها الولايات المتحدة بتطبيق سياستها، ومن ثم أمدتها بكل مقومات القوة العسكرية للقيام بهذا الدور¹.

كان لقيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 مثل الضربة للإستراتيجية الأمريكية في المنطقة نتيجة سقوط الشاه وانفتاح ثغرة الأمن في الخليج مرة أخرى بعد التغيير الذي حدث في السياستين الداخلية والخارجية لإيران، وبدلاً من أن تؤدي الثورة إلى تغيير توجهات إيران التوسعية في المنطقة، وصل الأمر إلى عدم إخفاء الرغبة في السيطرة على دول المنطقة كلها بإعلان مبدأ تصدير الثورة إلى الدول الخليجية، من خلال أساليب تؤدي إلى إيجاد حالات من عدم الاستقرار في تلك الدول.

بعد الحرب الإيرانية-العراقية، تآزمت العلاقات بين إيران والعراق، فطراً تحسن ملحوظ على العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي التي سارعت إلى مزيد من صور التعاون بين الجانبين، ولم يشب تلك العلاقات خلال تلك المرحلة سوى قضية الجزر الإماراتية الثلاث التي أثّرت بقوة خلال عهد الجمهورية الثانية نتيجة الإجراءات التي اتخذتها إيران لتغيير وجه الجزيرة.

ب - الاتفاقيات الأمنية الإيرانية-الخليجية:

تحاول الدراسة التطرق إلى قضايا التعاون الإقليمي من النواحي الأمنية، السياسية والاقتصادية.

قطر:

وقعت إيران وقطر في 2010 اتفاقية التعاون الأمني تشمل مكافحة الجريمة المنظمة وحراسة الحدود ومكافحة وغسيل الأموال والتزوير والاتجار بالبشر، وقال وزير الداخلية مصطفى محمد نجار عقب التوقيع على الاتفاقية أن إيران تؤمن بأن عليها توثيق الأمن والاستقرار مع دول الخليج².

¹: سيكري فريدريك وآخرون، المرجع السابق، ص238.

²: Georges Malbrunot, "pourquoi le Qatar achète tout le monde", **Politique Internationale**, N: 35, printemps 2012, p27.

الكويت:

فعلى صعيد الأمن الداخلي، كانت أولى جهود التعاون في مجال الأمن الداخلي بين إيران والكويت خلال زيارة وزير الداخلية الكويتي الأسبق الشيخ أحمد الحمود الجابر لطهران في أوت عام 1992 والتي تم خلالها الاتفاق على تعزيز التعاون لمكافحة تهريب المخدرات وإقامة تدريبات مشتركة لأجهزة مكافحة التهريب، كما تم الاتفاق على إقامة لجنة مشتركة لبحث سبل مكافحة تهريب المخدرات وإقامة تدريبات مشتركة لأجهزة مكافحة التهريب، كما تم الاتفاق أيضا على إقامة لجنة مشتركة لبحث سبل مكافحة تهريب المخدرات، فضلا عن توقيع الجانبين مذكرة تفاهم في جوان 1998 في مجال تنمية التعاون الأمني ومكافحة تهريب المخدرات وذلك خلال زيارة وزير الداخلية الكويتي الأسبق الشيخ محمد الخالد لطهران، وخلال زيارته للكويت في أكتوبر 2000 اتفق وزير الداخلية الإيراني مع نظيره الكويتي على تشكيل لجنة أمنية مشتركة لمكافحة الإرهاب وتهريب المخدرات¹.

في 09 ماي عام 2002، قام وزير الدفاع الإيراني الأدميرال علي شمخاني بزيارة الكويت أشار خلالها إلى أنه في إمكان دول المنطقة من خلال التعاون المشترك التصدي لأي طرف يحاول تكرار ما حدث أثناء الغزو العراقي للكويت عام 1990 وقبله الحرب العراقية-الإيرانية². بالتالي، يظهر التنافر الإيراني الكويتي في فترة حكم نجاد مع عدم تسجيل لأي اتفاقية تعاون أو زيارة رسمية.

السعودية:

أما مع السعودية، فلقد وقعت الدولتان في أبريل 2001 اتفاقا أمنيا نص على مكافحة الإرهاب والجريمة وغسيل الأموال ومراقبة الحدود البحرية والمياه الإقليمية، دون أن يشير الاتفاق إلى أي تعاون له بعد عسكري، وقد زار وزير الداخلية السعودي إيران في نفس العام بما يشير إلى محاولة متابعة ما نجم عن الاتفاق³.

تمثل العلاقات الإيرانية السعودية نمطا من اللعبة غير الصفيرية (Game Non Zero-sum)، أي أنها مزيج من المصالح المتناقضة والمصالح المشتركة، ويبدو أن إيران تسعى لتوسيع قاعدة المصالح المشتركة للجم المصالح المتناقضة بما يخدم فكرة تهدئة البيئة الإقليمية.

¹: صافيناز محمد أحمد، "إيران والخليج: تناقضات السياسة والاقتصاد"، نقلا عن الموقع:

<http://www.digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=290590&eid=471>, 24/10/2013, 12:30.

²: الشمري سعد، "شمخاني في أول زيارة للكويت"، نقلا عن الموقع:

<http://www.aawsat.com/details.asp?article=104174&issueno=8574#.Uo95aVJIpmQ>, 26/10/2013, 9:00.

³: Prasanta Kumar Pradhan, "GCC-Iran rivalry and strategic challenges for India in the gulf", **Indian Foreign Affairs Journal**, N: 1, 2011, p1.

يدعو دينيس روس (المنسق السابق لمفاوضات السلام الشرق أوسطية) إلى ضرورة توظيف القدرات المالية للسعودية للضغط على إيران، فيقول¹:

"لا بد أن نعمل على أن تستخدم السعودية أموالها واستثماراتها في أوروبا لتحفيز الشركات المتعددة الجنسيات الأوروبية للحصول على مكاسب أكبر من العمل مع السعودية بمقدار ما تضيق هذه الشركات الخناق على إيران"، بل ويدعو كذلك السعودية إلى أن تضغط على الإمارات المتحدة لتخفيف علاقاتها التجارية مع إيران، ويرى أن يتم ذلك من خلال تشكيل فريق لمراقبة الصادرات الإماراتية إلى إيران تطبيقاً لقرار يتم اتخاذه من مجلس الأمن مما يعفو للإمارات الحرج.

كما يبدو أن السعودية حريصة على ألا تتفرد إيران بالقرار الاستراتيجي في المنطقة، وتعمل السعودية لخلق انطباع لدى إيران بأن أي خطوة إستراتيجية لا بد أن تتم بتعاون البلدين، إذ نستشف ذلك من خلال دعوة وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل في 2004/12/05 في البحرين إلى إقامة منظومة أمنية إقليمية تقوم على تكامل اقتصادي، سياسي وعسكري بين دول المجلس وإدماج اليمن وإيران فيها، هذا فضلاً عن التصريح الذي قام به في 2008 حيث يقول²:

"إن التقارب وتبادل الأفكار بين إيران والسعودية حول مستجدات المنطقة يعتبر أمراً ضرورياً".

البحرين:

أما فيما يخص البحرين، فتتمحور العلاقات الإيرانية-البحرينية خاصة حول الهاجس التاريخي للعلاقة بين الطرفين، إذ تختزن السلطة السياسية وقطاعات شعبية بحرينية هواجس من إحياء إيران إدعاءات تاريخية لها في البحرين في القرن 13م، ورغم التصريحات التي تظهر بين الحين والآخر حول علاقة البحرين بإيران، كتصريحات صحيفة كيهان الإيرانية، فإن ذلك لا يشير إلى سياسة متبناة ومستقرة لدى صانع القرار الإيراني، خصوصاً وأن التاريخ يشهد أن إيران تنازلت عن البحرين لبريطانيا مقابل الحصول على الجزر الإماراتية الثلاث: أبو موسى، طناب الكبرى وطناب الصغرى.

إذ أنه من العاصمة الإيرانية، طهران، يوم السبت 11 جوان 2009، قام الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد بسن مشروع قانون إلى مجلس الشورى بشأن توقيع اتفاقية أمنية مع البحرين، كما قام وزير الخارجية الإيراني منوشهر متقي بالتصريح أن علاقات بلاده مع سلطنة عمان نموذج للعلاقات الطيبة مع جميع البلدان، وأن اتفاقاً أمنياً بين البلدين معد للتوقيع عليه³.

¹: عبد الحي وليد، المرجع السابق، ص 294.

²: نفس المرجع.

³: البلوشي يوسف بن محمد، "التعاون الإيراني العماني"، نقلاً عن الموقع:

سلطنة عمان:

أما العلاقات الإيرانية-العمانية، فتميزت بسمات ذات خصوصيات تستند إلى روابط عريقة ومستديمة في حالة من التنامي المستمر، فإن القيادتين في البلدين صديقتين، وزيارة السلطان العماني تلبية لدعوة الرئيس السابق نجاد والذي سبق له أن زار البلد توحى بأن العلاقة بين الدولتين شبه مستقرة دائماً لأن هناك ميزة من مزايا السياسة الخارجية العمانية وهي التزامها بالوسطية وسياسة حسن الجوار. فلو نظرنا للزيارات المتبادلة، فسنلاحظ أنها كانت أكثر كثافة من الجانب العماني إلى طهران مقارنة بالزيارات من الجانب الإيراني إلى مسقط، حيث شهدت من الجانب العماني زيارتين للسلطان "قابوس بن سعيد" الأولى في 2009 وكانت الزيارة الأولى له إلى إيران عام 1979، والثانية في أوت 2013¹. أما بالنسبة للاتفاقيات التي تربط بين البلدين فهناك اتفاق تعاون وتنسيق أمني، واتفاق لتجنب الازدواج الضريبي وقعا خلال زيارة السلطان قابوس الأول لطهران، وقبلها كان هناك اتفاق لتطوير حقل غاز كيشي المشترك الذي يحتوي احتياطي 48 تريليون قدم مكعب من الغاز والذي وقع في أبريل 2008، أيضاً هناك اتفاق لتعزيز التعاون الثنائي في مجال الدفاع وقع عام 2010، كما وافق البرلمان الإيراني في العام نفسه على مشروع قانون يسمح لإيران بتطبيق اتفاقية تعاون وتنسيق أمني مع عمان².

الإمارات:

اتفقت دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران يوم 14 أبريل 2008 على تعزيز التعاون الأمني، وأكد الجانبان ضرورة تعزيز العلاقات الثنائية والتنسيق في القضايا ذات الاهتمام المشترك حيث اتفق الجانبان على تعزيز التعاون في مجال مكافحة المخدرات والقرصنة والتسلل وبذل المزيد من الجهود بين قوات حرس السواحل لكلا البلدين للحد من التجاوزات البحرية، كما تم التأكيد على أهمية استمرار التوعية الإعلامية لمرتادي البحر من رعايا البلدين بعدم الصيد في المياه الإقليمية للجانب الآخر.

بشكل عام، وما يزيد من المخاوف المتبادلة بين الطرفين التنامي لقدرات إيران العسكرية وبرنامجه النووي من جهة، وصفقات الأسلحة التي تبرمها دول مجلس التعاون الخليجي مع الولايات المتحدة، وقواعد هذه الأخيرة في الخليج والتنسيق الأميركي من جهة ثانية، وما يختصر ذلك كله بالأمن في الخليج "إيران تريده أمناً خليجياً مشتركاً، ودول الخليج تريده أمناً تضمنه أو تحميه الولايات المتحدة". وفي الوقت نفسه، ثمة مسارات مفتوحة من البحث عن التفاهم ومن تجنب التصعيد ومن المخاوف من الفتنة المذهبية بين البلدين.

¹: بن سليمان خليفة، "زيارة السلطان قابوس لإيران رسائل ودلائل"، نقلا عن الموقع:

<http://www.akhbar-alkhaleej.com/12954/article/46526.html>, 24/10/2013, 12:30.

²: نفس المرجع.

نستنتج مما سبق أن كل الاتفاقيات الأمنية بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي هي اتفاقيات لا ترق إلى قضايا أساسية في مجال الاتفاق الأمني العسكري بل هي اتفاق في مجال تعزيز التعاون المتبادل، هذا من جهة، أما من جهة أخرى، فإن الاتفاق الأمني لا يكون بين الطرفين بشكل منفرد، بل في إطار تكتل المجلس ككل، لأنه لطالما كانت إيران تفاوض دول المجلس بشكل منفرد فهي بذلك تعزز ميل الكفة إلى جانبها.

أما فيما يتعلق بالزيارات المتبادلة بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، فنلاحظ:

- تعتمد إيران على عنصر المبادأة والمبادرة، فأغلب الزيارات إن لم تكن كلها هي من جانبها، وذلك مقابل خوف وتردد من دول المجلس.

- تعتبر عهدة الرئيس أحمدني نجاد هي الأولى من حيث عدد الزيارات ومن حيث الأهمية التي تحظى بها الزيارة لأنها سجلت عددا معتبرا من القضايا المتناقش حولها، تتمثل أساسا في زيارته إلى جزيرة أبي موسى وتصعيده للهجة عن طريق الأجهزة الإعلامية من حيث أحقية إيران للجزر.

- بالرغم من تجاذب العلاقات بين إيران ودول المجلس في هذه المرحلة، إلا أن حجم المبادلات التجارية تطور نوعيا مقابل المراحل الأخرى، ونفسر ذلك بالقرب الجغرافي الذي تفرضه الطبيعة، مثلا بين إمارة الشارقة في جزيرة أبي موسى، ذلك فضلا عن السياسة التي اعتمدها وتعتمدها بعض الدول الخليجية من دول المجلس تجاه إيران، بشأن تعزيز العلاقة معها وفي مقدمتها المملكة السعودية وقطر، أما الإمارات المتحدة، فلجأت إلى أسلوب الحذر بالنظر إلى مشكل الجزر الذي ترفض إيران عرضه إلى محكمة العدل الدولية.

المطلب الثاني: قضايا التعاون الإقليمي في المجال السياسي

من أبرز هذه العلاقات هي بين المملكة السعودية ودولة الإمارات من جهة وبين إيران من جهة ثانية، الأولى على المستوى السياسي، والثانية على المستوى الاقتصادي:

أ - العلاقات الإيرانية-السعودية في ظل المنافسة حول النفوذ:

بالنسبة إلى المملكة السعودية، فقد تفاوتت علاقاتها مع إيران كمعظم الدول العربية، ولا يزال الخلاف قائماً في ظل حرب باردة بين البلدين حول الأدوار ومواقع النفوذ، وحول ملفات المنطقة الساخنة من لبنان إلى فلسطين والعراق وصولاً إلى اليمن، أما الطابع السياسي لهذا الخلاف فيكمن في تعارض وجهات النظر حول هذه الملفات التالية:

نذكر على سبيل المثال المواقف مما يجري في فلسطين لجهة دعم المقاومة، أو دعم التسوية والسلطة الفلسطينية، وفي العراق حول دعم الحكومة الحالية، وحول عودة المالكي أو عودة علاوي، وبالأساس حول النفوذ الإيراني عموماً في العراق، وفي اليمن حول تأييد إيران للحوثيين، في مقابل دعم المملكة الرئيس اليمني علي عبد الله صالح، وكذلك فيما يتعلق طموحات كلا البلدين لزعامة العالم الإسلامي. ومن ذلك أيضاً تأييد إيران المساعي السورية السعودية لحل الأزمة في لبنان (قرار المحكمة وامتناع إيران الهجوم على صفقات التسلح السعودية) واعتبار وثائق ويكيليكس "وثائق شيطانية"، بمعنى أنها تهدف إلى الإيقاع بين الدول، وكذا تجنب التصريحات الاستفزازية من مسؤولي البلدين أثناء دعوة دول مجلس التعاون في قمته الأخيرة في ديسمبر 2010 إلى حل أزمة البرنامج النووي بالطرق السلمية¹.
الجدول رقم 6: تبادل الزيارات الرسمية بين إيران والسعودية منذ الثورة الإسلامية في سنة 1979.

السنة	الزيارات المتبادلة
1985	اتهامات إيرانية للسعودية بإغراق الأسواق النفطية للضغط على إيران.
1986	زار وزيراً خارجية البلدين البلد الآخر.
1988	مواجهات بين الأمن السعودي والحجاج الإيرانيين ومقتل حوالي 400 منهم.
1992	وفد تجاري إيراني يزور السعودية.
1998	زيارة هاشمي للسعودية وتشكيل لجنة اقتصادية برئاسة وزير خارجية البلدين
1999	زيارة خاتمي وزيارة وزراء الدفاع والخارجية والداخلية السعوديين لإيران بشكل منفرد.
2001	توقيع اتفاقيات أمنية بين البلدين.
2007	زار الرئيس أحمدني نجاد السعودية.

المصدر: جدول مقترح من طرف الطالب.

¹: عبد الحي وليد، المرجع السابق، ص 292.

أما فيما يخص الزيارات، ففي عام 1998، زار رافسنجاني السعودية وتشكلت لجنة تجارية بين البلدين، ثم قام خاتمي بزيارة السعودية عام 1999 أين تم إعفاء السعوديين من ضرورة الحصول على تأشيرة لزيارة إيران، الأمر الذي يشير إلى توجه عام وهو أن كل رؤساء إيران بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية زاروا السعودية، وآخرهم نجاد الذي زارها في مارس 2007، وهو ما يشير إلى أهمية للسعودية في التخطيط الإقليمي لإيران¹.

ب - الزيارات الرسمية الإيرانية مع بقية دول المجلس:

الكويت:

أما الكويت، فاتسمت العلاقات الإيرانية-الكويتية بعد الثورة الإسلامية في إيران وطيلة فترة الحرب الإيرانية العراقية بقدر من التوتر، سواء بسبب التأييد الكويتي للعراق أو بسبب الاتهامات الكويتية لإيران بمحاولة استغلال الشيعة لإثارة القلاقل داخل دولة الكويت.

إلا أن الاحتلال العراقي للكويت منح إيران فرصة استثمار ذلك لصالح مد الجسور مع الدول الخليجية بخاصة الكويت، إلى الحد الذي جعل علي الصباح وزير الدفاع الكويتي يعلن في 23 جانفي 1992 أنه لا يستبعد ترتيبات أمنية بين دول المجلس وإيران، لاسيما وأنه سبق ذلك في ديسمبر 1991 زيارة وزير الدفاع الإيراني إلى قطر التي كان ولي عهدا قد زار إيران في نوفمبر 1991، وتم التوقيع على 5 اتفاقيات للتعاون².

مع تولي الرئيس خاتمي عام 1997 وإعلانه مبادئ حسن الجوار مع دول المجلس الست، تسارعت وتيرة التعاون بين طهران وتلك الدول، إذ قام وزير الخارجية الإيراني الأسبق كمال خرازي بزيارة إلى الكويت في 11 نوفمبر 1997³، لكن ما يثير الغموض هو نقص إن لم نقل انعدام أي زيارة في فترة الرئيس نجاد، الأمر الذي يجعلنا نفسر ذلك أنه لا يهتم استراتيجيا سوى بالبحرين، السعودية، عمان والإمارات.

¹: Hamza Belloumi, " Nejad a gagné mais... la révolution est en danger", sur le site:

<http://islamiqaa.canalblog.com/archives/2009/06/29/14245909.html>, 06/11/2013, 17:45.

²: عبد الحي وليد، المرجع السابق، ص ص. 297-298.

³: الجصاني عبد الواحد، " للعراق كل الحق في مطالبة إيران بتعويضات الحرب"، نقلا عن الموقع:

http://www.albasrah.net/pages/mod.php?mod=art&lapage=../ar_articles_2006/0806/jsani_310806.htm, 06/11/2013, 11:30.

الإمارات:

في حين أن الإمارات تمثل أحد الشركاء التجاريين الأساسيين لإيران، فلقد كان من أهم نتائج زيارات الرئيس محمود أحمددي نجاد لدول الخليج، أولاً زيارته لدولة الإمارات في 27 فيفري 2006 وكانت الأولى من نوعها منذ قيام الثورة الإسلامية 1979، وتتاول الرئيس الإيراني العلاقات السياسية والأمنية الثنائية بما فيها النزاع الإماراتي على الجزر الثلاث، مروراً بالعلاقات الاقتصادية الثنائية، حيث تعد أكبر شريك تجاري لإيران في المنطقة¹، دون أن ننسى كذلك زيارة الرئيس السابق لإيران على ضوء التصريحات الثنائية حول أحقية الجزر في مارس 2012، والتي عدت قمة التحديات، فصدر بيان عن مجلس التعاون الخليجي يدين تلك الزيارة.

قطر:

تعد زيارة أمير قطر حمد بن خليفة آل ثاني إلى طهران عام 2000 علامة بارزة في سلسلة التقارب ليس فقط بين إيران وقطر، بل بين إيران وبقية دول الخليج لكونها الزيارة الأولى التي يقوم بها حاكم دولة خليجية لإيران منذ 20 عاماً، كذلك نذكر الزيارة الثانية التي قام بها أمير قطر في 2006 والتي جاءت في ظروف عصيبة تعصف بالمنطقة وهي أيضاً الزيارة الأولى التي يقوم بها حاكم خليجي لدولة إيران في تلك الظروف وفي ظل تواجد الرئيس الإيراني المنتهدة أحمددي نجاد². قامت قطر، هي الأخرى، في 22 ديسمبر 2006 بخطوة غير مسبقة ودون التشاور مع دول خليجية أخرى بدعوة الرئيس محمود أحمددي نجاد لحضور قمة مجلس التعاون الخليجي في الدوحة، تفاجأت دول المجلس في البداية لكنها تقبلت الوضع في نهاية المطاف³، وقدم نجاد برنامجاً مؤلفاً من 12 نقطة للتعاون البيني في المجالين الاقتصادي-العسكري، وبالرغم من أن دول الخليج قد أبدت رداً فاتراً، إلا أنه نجح في تحقيق هدفه في القمة، فقد تحدث الكثير من المسؤولين عن تقوية العلاقات مع إيران. بالتالي، فالعلاقات الإيرانية-القطرية من بين أفضل العلاقات الثنائية داخل دول المجلس، وليس أدل على ذلك من تصريحات أمير دولة قطر في الخامس من سبتمبر عام 2009، والتي نفى فيها وجود مشاكل بين إيران ودول مجلس التعاون باستثناء الخلاف الإماراتي حول الجزر.

¹: نصار محمد، "الإمارات تدين بأشد العبارات زيارة أحمددي نجاد"، نقلاً عن الموقع:

<http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=672330&issueno=12189#.Uo-DzVJIpmQ>, 07/11/2013, 18:10.

²: Ali Fathollah, "la roulette russe et la guerre contre l'Iran", sur le site:

http://www.palestine-solidarite.org/analyses.Ali_Fathollah-Nejad.210407.html, 07/11/2013, 16:30.

³: Georges Malbrunot, Op. cit, p35.

عمان:

كانت العلاقات الإيرانية-العمانية في العهد البهلوي محدودة جدا بسبب العزلة التي كانت تنتهجها عمان في عهد السلطان سعيد بن تيمور، لكن قدوم السلطان قابوس إلى السلطة في عمان جعل إيران البلد الثالث الذي اعترف به، وقام بزيارته الأخيرة في أوت 2013¹ في توقيت تمر فيه العلاقات الخليجية والعربية عموما مع إيران بمرحلة حرجة، وذلك على خلفية مواقف طهران غير المواتية ودورها في أزماتها وتحديدا الأزمة السورية.

بالنظر إذا إلى التأصيل التاريخي لذلك، فنجد أنه أعلن رسميا عن بدء العلاقات السياسية بين البلدين في بيان رسمي بتاريخ 26 أوت 1971، إذ أوفدت إيران أول سفير لها إلى مسقط في شهر أفريل 1972، كما عينت السلطنة قائما بأعمال سفارتها في طهران بداية والذي ارتقى إلى منصب السفير في فيفري 1974².

إن المصالح المشتركة والثقة المتبادلة بين الجانبين كانت السبب الرئيس في تطوير التعاون بين البلدين، والذي بلغ ذروته في وقت قصير جدا، إذ سادت العلاقات الإيرانية-العمانية أجواء من الود والمحبة تخطت مرحلة العلاقات الطبيعية بين الدول لتدخل مرحلة التعاون الاستراتيجي والأمني بينهما، وقد دفع هذا التعاون الأمور في اتجاه الإسراع في تكريس علاقات قوية بين البلدين، إذ اتسعت مجالات التعاون بينهما خاصة فيما يتعلق بتوفير أمن مضيق هرمز، كما أبرمت الدولتان عددا من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم حول التعاون المشترك.

في تقرير لبول ريشتر عقب الزيارة الثانية لسلطان عمان، ونقلنا عن صحيفة "خراسان" الإيرانية اليومية أن السلطان قابوس تقدم بمقترح أمريكي يتضمن إمكانية إعادة إيران إلى النظام الدولي لتحويل الأموال في حال موافقتها خفض الأنشطة المتعلقة بتخصيب اليورانيوم، إذ توقف دخول إيران في نظام "سوفيت" نتيجة للعقوبات المفروضة عليها، الأمر الذي أدى إلى حرمانها من الحصول على ملايين الدولارات المودعة في بنوك الخارج.

أما القضية الثانية، فمرتبطة بالأزمة السورية، والرسالة هذه المرة موجهة من طهران إلى واشنطن، فمع الحديث عن ضربة عسكرية وشيكة ضد سوريا، أرادت القيادة الإيرانية أن توضح للرئيس الأمريكي أوباما عن طريق الوسيط العماني بأن عليه أن يدرك هو وحلفاؤه أن دمشق خط أحمر بالنسبة لطهران، وأنها أضيفت إلى بنت جبيل في جنوب لبنان (مقر حزب الله).

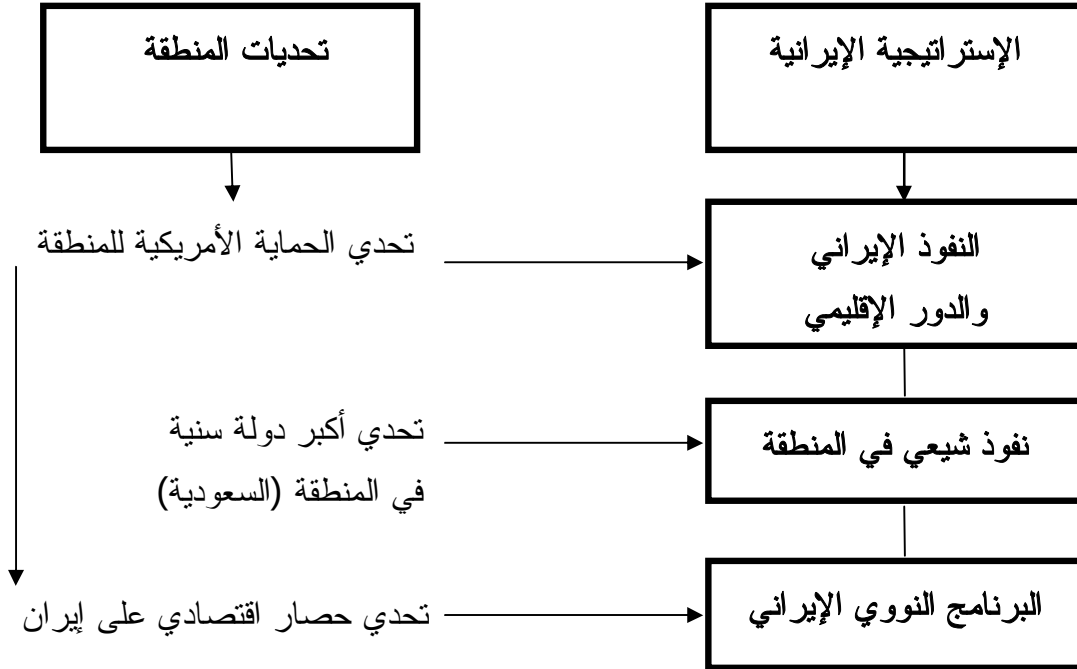
¹: البلوشي يوسف بن محمد، المرجع السابق.

²: نفس المرجع.

بعد التعرض إلى كل هذه الزيارات المتبادلة التي لم تتعلق فقط بفترة حكم الرئيس السابق أحمددي نجاد، وإنما زادت وأصبحت أكثر العلاقات المتبادلة بين مد وجزر، وتفسير ذلك يجعل الدراسة تؤكد تشدد نجاد جعل إيران هي المبادرة الأولى في اعتماد الزيارات وذلك حسبما تنصه القاعدة: "كن قريباً من عدوك حتى تعرف نقاط ضعفه"، فزيارته إلى جزيرة أبي موسى الاستفزازية لم تدفع دول مجلس التعاون الخليجي إلى أي اقتراح أو قرار بالرغم من وجود اتفاقية أمنية جماعية.

رغم السمة العامة للعلاقات البينية بين الطرفين الإيراني من جهة ودول المجلس من جهة أخرى، نجد أن هذه العلاقات أثناء فترة حكم الرئيس محمود أحمددي نجاد هي أسيرة العلاقة بين إيران، الإمارات العربية المتحدة والسعودية، باعتبار أن مشكل الجزر هو حجر عثرة أمام السير الحسن للتبادلات النوعية في المجال السياسي أو حتى الاقتصادي والأمني، وباعتبار أن السعودية وإيران يمثلان مركز التجاذب من حيث أدوار القوة والنفوذ.

عند النظر ملياً في مقدار الزيارات الرسمية المتبادلة بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، نجد أن إيران تحاول تحقيق سياسة أمنية أحادية من استراتيجياتها في المنطقة، والمعتمدة أساساً على قضايا النفوذ الإقليمي باستخدام النفوذ الشيعي وسياسة الردع النووي، بالرغم من التحديات المعقدة. الشكل رقم 2: سياسة إيران الأمنية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي.



المصدر: الشكل مقترح من طرف الطالب.

المطلب الثالث: قضايا التعاون الإقليمي في المجال الاقتصادي

أ- الاهتمام الإيراني بدول مجلس التعاون الخليجي:

إن الأمن لا يعني السياسيين والعاملين في الجيش والمواطنين فحسب، ولكنه ينطوي على تأثيرات عميقة بالنسبة لقطاع الأعمال التجارية، ففي الواقع، يمكن أن نقول أن عالمي الأمن والأعمال مرتبطان بشكل جوهري بتدهور الأمن وتدهور بيئة الأعمال، والعكس صحيح.

بمعنى أنه إذا أصبحت بيئة الأعمال طاردة للاستثمارات، ستزداد فرص الاضطراب الاجتماعي وعدم الاستقرار، مما يفضي إلى تحديات أمنية، وهذا السبب في أن كل عملية سلام يجب أن تلقى دعماً سياسياً ودعماً اقتصادياً معاً، لأن الاقتصاد والسياسة متشابكان، ويجب بالتالي، أن تلعب الأعمال التجارية دورها في خلق اقتصادات آمنة ومستدامة.

على هذا الأساس، تعتبر العلاقات الاقتصادية والتجارية بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي أبرز نواحي التعاون الإقليمي المشترك بين الجانبين، بغض النظر عن المشكلات الأخرى التي تطرحها النواحي السياسية والأمنية من تلك العلاقات، فالعلاقات التجارية والاقتصادية بين الساحلين العربي والفرسي للخليج علاقات قديمة، تعود بجذورها إلى القرن 17م، حيث أدت الموانئ الفارسية دوراً ملموساً في تنشيط حركة التجارة البينية، وازدادت تلك العلاقات قوة وصلابة في العصر الحديث بحكم الاستقرار والازدهار الاقتصاديين الذين يتمتع بهما سكان الساحلين العربي والإيراني.

لم تكن علاقات إيران بدول المجلس علاقات تعاونية في مجملها نتيجة السياسة الإيرانية في الخليج بصفة خاصة أو نتيجة سياستها تجاه الدول العربية بصفة عامة، غير أن هذا الوضع بدأ يتغير منذ نهاية الستينيات، وبدأ يحدث تحول في العلاقات الإيرانية الخليجية.

خلال الجمهورية الإيرانية الأولى، أي بعد الثورة الإسلامية سنة 1979، تغير هذا الوضع بالنسبة إلى علاقات التعاون بين إيران ودول المجلس، إذ تميزت مرحلة الحكم الخميني بالصراع بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي وذلك بسبب الحرب العراقية-الإيرانية التي جعلت دول المجلس تراجع خريطة تحالفاتها الإقليمية، بالتالي، اتجهت المملكة العربية السعودية، الكويت، الإمارات، قطر، البحرين، وسلطنة عمان إلى التوحد في تنظيم إقليمي جديد، وهو مجلس التعاون لدول الخليج العربية سنة 1981¹.

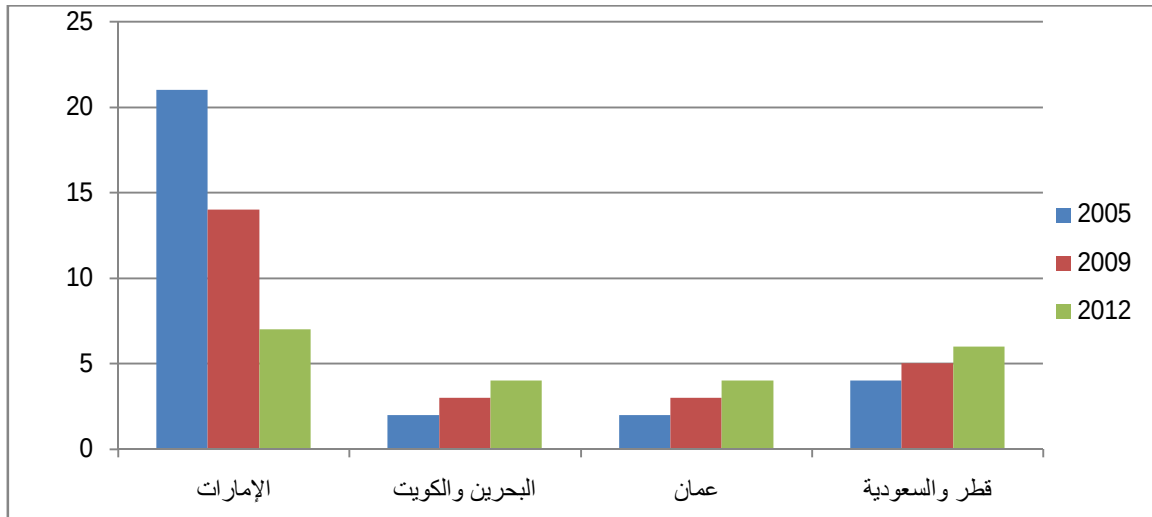
¹: Thierry Coville, "l'Arabie Saoudite, l'Iran et les Emirats Arabes Unis: perspectives de développement dans l'optique d'un grand Moyen-Orient", *Géostratégiques*, N: 10, Décembre 2005, p179.

انطلاقاً من موقف إيران الرفض للحرب العراقية على الكويت، استطاعت بذلك أن تعيد علاقتها الدبلوماسية مع الكويت، ووقعت اتفاقيات تجارية مع البحرين وعمان وقطر ودولة الإمارات العربية المتحدة، وبدأت في التقارب مع المملكة العربية السعودية، لأن التقارب مع السعودية باعتبارها أكبر الدول في مجلس التعاون هو أمر يعوقه عدد من العوامل، كالاختلاف المذهبي، والمنافسة الحادة، والهيمنة على الخليج والاختلاف حول السياسات النفطية.

ب - الشراكة الإيرانية-الإماراتية:

على صعيد دولة الإمارات، تبدو دبي العاصمة الاقتصادية، صاحبة الدور الأبرز في العلاقة مع إيران، وفي الوقت الذي يفترض فيه أن تنفذ هذه الدولة العقوبات التي فرضها مجلس الأمن على إيران في جوان 2010 بحيث مارست الولايات المتحدة الضغوط المباشرة لتطبيق تلك العقوبات، فإن حجم التبادل التجاري بين إيران وبين دول المجلس قد زاد مع بعض هذه الدول خلال السنوات القليلة الماضية، ومرد ذلك هو القرب الجغرافي مع دول الخليج والأسعار المناسبة وسهولة الترخيص وقلة الضغوط بالمقارنة مع الغرب فيما يتعلق بالعملية المصرفية وسهولة التحويلات والتعاملات المالية. على هذا الأساس، دعا بنك الكويت المركزي في 11 نوفمبر 2010 المصارف والمؤسسات المالية إلى تطبيق العقوبات ضد إيران، أي بعد مضي نحو أربعة أشهر على فرض مجلس الأمن لتلك العقوبات، لكن قطر دعت في الوقت نفسه إلى توثيق العلاقات مع طهران¹.

الشكل رقم 3: حجم التبادل التجاري بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي من 2005-2012.



المصدر:

Eurostat DG Trade, from EU bilateral trade with the world (2012), pp.65-66.

¹: Eurostat DG Trade, from EU bilateral trade with the world (2011), pp.65-66.

أصبحت دبي منذ سنوات أهم مركز للنشاطات التجارية خارج إيران، وعلاوة على موقعها الجغرافي القريب من الجمهورية الإسلامية، فإن الاقتصاد الإيراني يستفيد كثيرا من النشاط الذي تقوم به الشركات الإيرانية في المهجر القريب، وبحسب معظم التقارير والدراسات يعيش في دولة الإمارات العربية المتحدة نحو 400.000 إيراني، ومعنى ذلك أن كل عاشر مواطن في دولة الإمارات العربية المتحدة هو من أصل إيراني.

في دبي على سبيل المثال كل رابع أو خامس شخص ينحدر من إيران، وإذا احتسبنا الجنسيات الأجنبية الأخرى من الفيليبين وباكستان والهند وسواها، لأصبح عدد الإيرانيين أكبر بكثير قياسا إلى السكان الأصليين، وهذه معضلة ديمغرافية إستراتيجية تشكل أحد مصادر قلقها المستقبلي¹.

الجدول رقم 7: نسب التبادل التجاري بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي لسنة 2012.

دول مجلس التعاون الخليجي	نسبة التبادل بالمائة	الرتبة عالميا
الإمارات	7.4	5
البحرين	0.1	41
الكويت	0,1	32
عمان	0.3	23
قطر	0,01	45
السعودية	0.7	14

المصدر: صندوق النقد الدولي، "التقرير السنوي لإيران 2012"، التقرير السنوي 2012، صندوق التقرير الدولي، 2012، ص41.

إلا أننا نقول أن العلاقة بين إيران والإمارات المتحدة أكثر من ذلك، فقد تأسست الشركات الإيرانية في دبي قبل الثورة بسنوات طويلة، وثمة من يتحدث عن أكثر من 8000 شركة في دولة الإمارات العربية المتحدة معظمها في دبي، إذ تعتبر أفضل مكان للإيرانيين حيث يستقر فيها رجال الأعمال ويوفرون لأولادهم فرص الالتحاق بجامعات أمريكية واسترالية لها فروع في الإمارة².

ينفق الإيرانيون في دبي مبالغ كبيرة، ويقدر حجم الاستثمارات الإيرانية في الشركات والعقارات بنحو 300 مليار دولار، ما يعنى أن نسبة 15% من العقارات في دبي مملوكة لإيرانيين، وتسهم كل أزمة داخل إيران في زيادة حجم الاستثمارات الإيرانية في دبي، إذ بعد أيام قليلة على فوز محمود أحمدي نجاد بمنصب رئيس الجمهورية في جوان عام 2005 وصل إلى دبي 200 مليون دولار من إيران³.

¹: Nadim Hasbani, " la politique de défense des Emirats Arabes Unis au sein des enjeux géopolitiques du Golfe arabo-persique" (thèse de doctorat, géopolitique, 2011), p10.

²: Mehdi Saboori, " les Émirats Arabes unis et les Iraniens", **Hérodote**, N: 133, 2009, p167.

³: Amin Moghadam, "l'autre rive: les Iraniens aux Emirats Arabes Unis entre visibilité et invisibilité", **Maghreb-Machrek**, N: 201, Automne 2009, p8.

إذا تبدو العلاقات الاقتصادية الإيرانية مع دبي قوية وراسخة على الرغم من الخلافات السياسية والأمنية الإيرانية-الخليجية عموماً، وعلى الرغم من الضغوط الأميركية للتقيد بالعقوبات المفروضة على إيران، ولعل هذه العلاقة الاقتصادية وهذا الحجم الكبير والمؤثر للشركات الإيرانية في دبي هو الذي يمنع أي توتر بين البلدين أن يدوم طويلاً.

كما ينبغي أن نقرأ تطور هذه العلاقات في إطار التحولات التي شهدتها إيران خصوصاً بعد الحرب مع العراق وبداية مرحلة إعادة الأعمار وصولاً إلى مرحلة أحمدي نجاد التي ترافقت مع مشروع المحافظين الجدد في الولايات المتحدة، ولعل احتلال العراق عام 2003 كان المتغير الاستراتيجي الأبرز بالإضافة إلى نتائج الحروب الإسرائيلية على لبنان وفلسطين في 2006، و2008، و2009، التي بدلت مشهد صعود القوى وتراجعها ومشهد المصالح ومستقبل العلاقات بين دول المنطقة. وإن كانت العقوبات الدولية على إيران قد أثرت إلى حد ما على حجم هذه التبادلات التجارية ففي الوقت الذي أعلن فيه مصدر دبلوماسي إيراني رفيع أن قيمة الصفقات التجارية بين دولتي إيران والإمارات العربية المتحدة انخفضت بكثير في العام 2011، وأعلنت جمارك دبي أنه للمرة الأولى في تاريخ العلاقات بين البلدين شهدت تجارة دبي مع إيران خلال النصف الأول من عام 2012 انخفاضاً ملحوظاً بنسبة 24%¹.

وفقاً للشكل رقم 3، نلاحظ أن حجم التبادلات التجارية بين الإمارات وإيران تعتبر الأكثر ارتفاعاً على الإطلاق، ونفس الشيء بالنسبة لعمان وقطر والمملكة السعودية التي استمرت بل تزايدت قيمة مبادلاتها التجارية والاقتصادية مع إيران، أما البحرين والكويت، فكانت النسب تتراوح بنسب متقاربة، ما عدا الإمارات العربية المتحدة التي انخفض قيمة مبادلاتها من 21 مليار دولار في 2005، 14 مليار دولار في 2009 ثم 6.8 مليار دولار في 2012.

الأمر الذي يجعلنا نفسر ذلك بتزامن ذلك مع قرارات مجلس الأمن للأمم المتحدة (1737، 1747، 1803) في 2006، 2007 و 2009 على الترتيب، وهو ما يبدو انعكاساً للالتزام الإماراتي بالعقوبات الدولية المفروضة على إيران في عدة مجالات دون غيرها من دول المجلس، وإنما نفسر ذلك بالزيارة المفاجئة للرئيس أحمدي نجاد لجزيرة أبي موسى وتصادد حدة الأزمة بين البلدين.

¹: لهب عطا عبد الوهاب، "النفط والغاز في دول الخليج بين احتياطاتها الوفيرة والتهديدات المحتملة"، نقلاً عن الموقع:

http://www.aleqt.com/section_online_articles.html, 06/11/2013, 18:10.

تعتبر الإمارات الشريك الأول لإيران، فقد وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى نحو 13 مليار دولار، في حين وصل حجم التبادل التجاري لإيران مع سلطنة عمان إلى نحو ملياري دولار، ومليار دولار مع السعودية و650 مليون دولار مع الكويت، ونحو 200 مليون دولار مع قطر، ونحو 15 مليون دولار مع البحرين، أي بما يعادل حوالي 4 مليار دولار، في حين بلغ 12 مليار دولار في سنة 2011¹.

كانت الأرقام الإيرانية تتحدث عن أن حجم الميزان التجاري بين الإمارات وإيران بلغ نحو 13 مليار دولار حتى عام 2011، وصحيح أن حجم التجارة بين البلدين يسجل 13 مليار دولار في الفترة الحالية، إلا أن التجارة الحقيقية بين الإمارات وإيران لا تتجاوز 30 في المائة فقط، فيما تحتل تجارة إعادة التصدير للبضائع القادمة من أوروبا وآسيا الجزء المتبقي، وهو ما يعني أن التجارة الحقيقية بين البلدين انخفضت بمعدل 70% خلال العامين المنصرمين².

يقول مرتضى معصوم زادة، نائب رئيس مجلس الأعمال الإيراني في دبي أن أكثر من 100 تاجر إيراني أفلسوا خلال الأشهر الستة الماضية، وهم بعض ممن تأثروا بشدة بالعقوبات المفروضة على بلادهم، مشيراً إلى أن الأوضاع ساءت بشكل واضح في العامين الأخيرين مع اشتداد نار العقوبات التي تؤثر على التجار ونشاطهم بشكل مباشر³.

كان لافتاً ومتوقفاً في آن معا أن تغيب أي أرقام تتعلق بإيران عن أحدث تقرير رسمي يرصد حجم تجارة دبي مع العالم خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2012 وكذا عام 2013، لذلك فالمتابعة الدقيقة لأرقام التبادلات التجارية بين البلدين خلال عام 2011، وتزامنها مع الجولات الأربع للعقوبات التي فرضت على إيران تباعا خلال السنوات الماضية بسبب برنامجها النووي، تظهر حقائق تبرر غياب إيران للمرة الأولى عن تصنيف الدول الأهم في التبادلات التجارية مع الإمارات، كما تعطي المبرر لعدد من التجار الإيرانيين للقول أن إيران لم تعد شريكا تجاريا مهما للإمارات.

¹: لهب عطا عبد الوهاب، نفس المرجع.

²: لعونة محمود، "تجارة دبي بعد حظر التعامل مع إيران: تخفيف القيود أو الإفلاس"، نقلا عن الموقع:

http://www.aleqt.com/2013/01/08/article_723144.html, 24/10/2013, 13:30.

³: نفس المرجع.

المبحث الثاني: إستراتيجية المواجهة الإيرانية

تتوضح الإستراتيجية الإيرانية من خلال اعتماد سياسة إقليمية تتميز بالتناقض فيما يتعلق بقضايا الارتباطات المذهبية والإيديولوجية، بمعنى اعتبار عامل الشيعة عنصر تهديد بالنسبة للأمن الإيراني، وكذا قضايا الملف النووي وقضايا الدور الإقليمي في الجوانب، حيث أن إيران تمتلك مشروعا لاحتواء ما حولها بدافع قومي وديني شيعي وبدافع مصلحي، وذلك من خلال:

- الزيارات المتبادلة والتي تعتمد على عنصر المبادأة الإيراني، للاستفادة مما حققته دول المجلس في الميدان الاقتصادي، مع توظيف القضايا النزاعية كورقة رابحة (قضية الجزر).
- تصدير الثورة الإسلامية التي أتى بها آية الله الخميني.
- تملك إيران مشروعا حضاريا فارسيا، إذ أن دراسة الكاتب عادل عبد الله تؤكد أنها تلتزم بفارسيتها أكثر من التزامها بإسلامها أو حتى بشيعيتها¹.

المطلب الأول: القضية المذهبية في السياسة الخارجية الإيرانية

أ- تصدير الثورة الإسلامية:

منذ بداية الثورة الإيرانية 1979، ونظرية ولاية الفقيه* تحدد النظرة الإيرانية لدول الجوار وفي مقدمتها دول مجلس التعاون الخليجي، إذ ظهرت داخل إيران أربع اتجاهات مختلفة بصدد قضية تصدير الثورة²:

- الاتجاه الأول، القوميون الوطنيون، وهم أنصار الجبهة الوطنية، وتلخصت رؤيتهم في ضرورة التركيز على تنمية القدرات الذاتية، رفض تصدير الثورة والاكتفاء بالتنمية الداخلية ورفض التعامل دوليا بالمعايير الإسلامية.

- الاتجاه الثاني، القوميون الإسلاميون، ويؤمن هؤلاء بنظرية المؤامرة، وأن الاستعمار هو السبب وراء حالة التخلف التي يعيشها العالم الإسلامي وكذا عالمية الإسلام، فلا يعترفون بالحدود الجغرافية الموجودة.

¹: عبد الله عادل علي، محركات السياسة الفارسية في منطقة الخليج العربي (الكويت: دون اسم ناشر، 2008)، ص 11.

*: أوردت المصادر المعتمدة عند الشيعة الصورة النموذجية المتفق عليها عن دولة المهدي المنتظر، ووظيفته كخليفة أخير في سلالة بيت النبوة المعصومين على ما تقتضيه الرؤية الإثنا عشرية، فهي تتلخص فيما رواه المجلسي عن رواية المفضل بن عمر الذي توجه إلى الإمام جعفر الصادق بأسئلة عن يوم القيامة والمهدي وعلامات ظهوره، ولم يبق هذا الأخير بسامراء حين اختفائه بل انتقل إلى قصر صابر في المدينة، وبعد أن أقام هناك ست سنوات، اختفى عام 266هـ.

²: بيزن ايزدي، ت: سعيد الصباغ، مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية (القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2000)،

- الاتجاه الثالث، القوميون الثوريون، ويرى هؤلاء أنه من الضروري العمل على أن يكون الوضع الداخلي الإيراني نموذجاً يحتذى به من الشعوب الأخرى، وضرورة استخدام كافة الوسائل لتحقيق الأهداف، العمل بحسب ما تملّيه المصلحة الوطنية والظروف للإطاحة بالأنظمة العميلة والمستبدة، محاولة التعايش مع الوضع القائم إذا لم تتوافر الظروف لتصدير الثورة، والدخول في صراع مع الدول المجاورة إذا تعرضت المصالح الإيرانية للتهديد.

- الاتجاه الرابع، رؤية آية الله الخميني ورؤية أحمدي نجاد، وتتمثل هذه الرؤية في نمذجة الثورة وتقديمها إلى الشعوب الخارجية، تصدير الثورة هو أحد الأساليب التكتيكية لتلاقي الضغوط الخارجية على إيران، العمل على إحلال الثقافة الثورية الإسلامية محل الثقافة التقليدية لدى الشعوب الأخرى.

تعتبر إيران الفارسية قوة حضارية قديمة، فقد كانت أحد أهم القوى الحضارية، وشكلت النزعة التوسعية الإيرانية تجاه الأطراف الإقليمية أحد أهم السمات التي ميزت توجهاتها الخارجية والتي يمكن أن يرصدها الباحث في تاريخ العلاقات الإيرانية العربية، خاصة قبل الفتح الإسلامي لدولة فارس. فقد سعت إيران على مدى حضورها التاريخي إلى إصباغ سياستها الخارجية بالصبغة الإيديولوجية حيث برزت القومية الفارسية قبل الفتح الإسلامي أما الإيديولوجية الدينية، فبرزت مع قيام الدولة الصفوية بترسيم المذهب الشيعي المذهب الديني الرسمي لإيران عام 1501 تحت مسمى الثورة الإيديولوجية ذات الطابع الديني¹، ثم جاءت ثورة 1979 التي مزجت نظرية ولاية الفقيه بين الطابع الديني والسياسي.

كان على إيران أن تبحث عن تقارب ديني مع الأطراف الإسلامية، باعتبار أغلب دول مجلس التعاون الخليجي دولاً سنية المذهب، وهذا ما ظهر في إحدى خطابات الخميني²: "المشكلة ليست في السني والشيعي بل هي أكبر من ذلك هي في الغرب".

حيث أبرزت هذه المقولة سياسة إيران الإقليمية التي تهدف إلى تصوير العدو من الدول الخارجة عن الإقليم خاصة وأن طبيعة النظام الخليجي تتميز بنظام الاختراق العميق أين تتضارب مصالح القوى الكبرى ومصالح القوى الإقليمية، مما يؤدي إلى استغلال ورقة الانقسامات التي نجحت الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة في استخدامها من خلال قوة تغلغلها وفعاليتها في أغلب المنظومات الفرعية للإقليم، بحيث أن الولايات المتحدة قد استفادت من الصراع القائم بين القطبين الشيعي والسني، بغرض تقريب دول المجلس أكثر مما هي عليه، وجعل التباعد في علاقاته مع إيران أمراً حتمياً.

¹: عبد الله عادل علي، المرجع السابق، ص27.

²: عيساوة آمنة، المرجع السابق، ص83.

ب - توظيف العامل الشيعي في عهد نجاد:

أدت السياسات الإيرانية إلى صدام بينها وبين عدد من الدول الخليجية، وخصوصا المملكة العربية السعودية، فقد شن الإعلام الإيراني حملة عنيفة على النظام السعودي منذ عام 1979، دعا فيها إلى نزع الإشراف السعودي على الأماكن المقدسة، إذ دعا الخميني إلى وضع المدينتين المقدستين مكة المكرمة والمدينة المنورة تحت سيادة إسلامية مشتركة، كما طالب رئيس وزرائه موسوي عام 1984 بإرسال قوات من الدول الإسلامية كافة إلى مكة والمدينة، كما بدأت إيران في إثارة القلاقل خلال موسم الحج، وتكررت المواجهات بين الحجاج الإيرانيين وقوات الأمن السعودي التي بلغت ذروتها عام 1987 عندما اتهمت السعودية إيران بتهريب كميات من المتفجرات خلال موسم الحج¹.

إن ذلك الفكر الأيديولوجي القائم على مبدأ تصدير الثورة في عهد الخميني قد طرأت عليه تغييرات نتيجة المراجعة التي خضع لها تحت ضغط الظروف الدولية والإقليمية وحتى الداخلية التي مرت بها إيران أثناء الجمهورية الأولى، لذلك كان على رافسنجاني أن يتبع إيديولوجيا أكثر براغماتية مع التخفيف من إطلاق شعارات تصدير الثورة واتهام النظم الخليجية بأنها لا تمثل الإسلام الحقيقي.

التأثير الرئيس للخميني على شيعة الخليج تمثل بنظريته ولاية الفقيه التي بدأت أحزاب وقوى شيعية خليجية بتبنيها، وعززت الولاء بينها وبين إيران، وقد انعكس توتر علاقات دولها بالثورة الإيرانية إلى لجوء بعض هذه الأفراد إلى تنفيذ عمليات عنف، فيما كان المظهر الأبرز للتوتر بين إيران والسعودية في الأحداث الأمنية، وتحديدًا في فترة الحج التي كانت تتخللها صدامات بين الحجاج الإيرانيين والسلطات هناك.

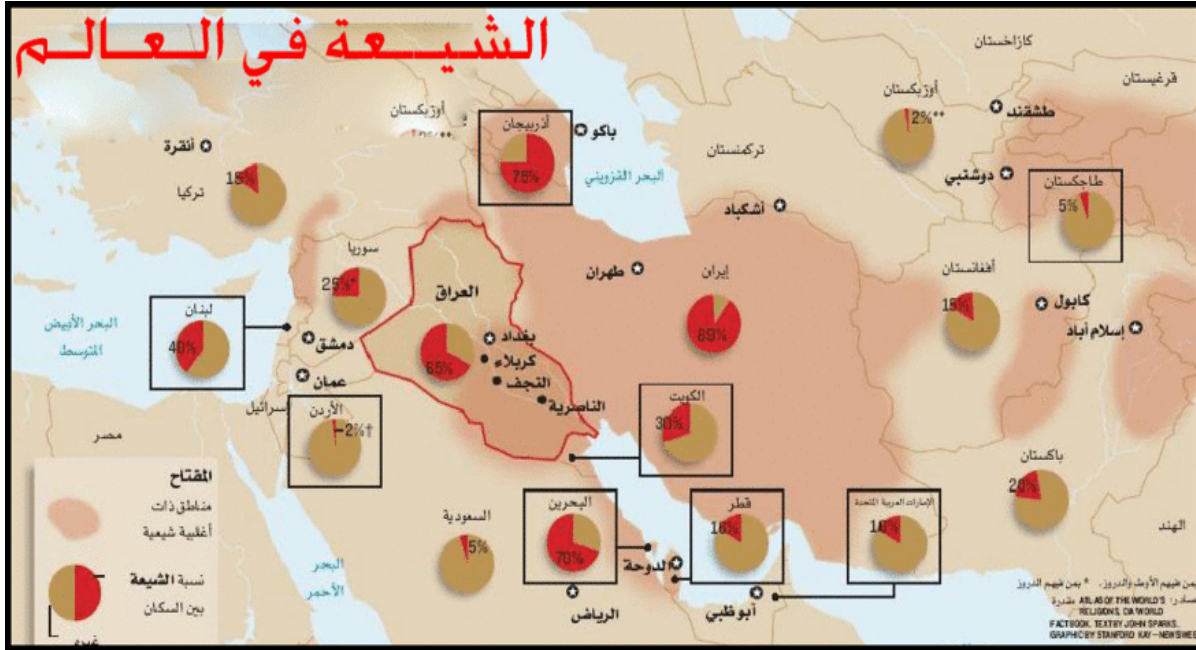
مع قدوم نجاد، أصبح التأثير الإيراني هذه المرة يختلف كثيرا عن المرحلة السابقة من محاولات تصدير الثورة، فتركز الخميني في المرحلة الأولى انصب على تصدير النموذج الثوري الإسلامي، مع التأكيد على مبدأ ولاية الفقيه في إحياء الثورة لدى الشيعة في دول ومجتمعات أخرى.

يوضح طبيعة هذا التغير ولي نصر في كتابه "صحوة الشيعة" بالقول: تقوم الصحوة الشيعية على الغالبية الشيعية القابضة حديثًا على زمام الأمور في العراق، الصعود الراهن لإيران كزعيم إقليمي في المنطقة وتمكين الشيعة من أمرهم في لبنان والمملكة العربية السعودية والكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة وباكستان (أو كما يطلق عليه بالهلال الشيعي)².

¹: أبو هلال فراس، "إيران والثورات العربية: الموقف والتداعيات"، تقرير حول سلسلة تقييم حالة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جوان 2011، ص12.

²: نصر ولي، ت: الكعكي سامي، صحوة الشيعة: الصراعات داخل الإسلام وكيف سترسم مستقبل الشرق الأوسط (بيروت: دار الكتاب، 2007)، ص 182.

الخريطة رقم 2: نسبة الشيعة في العالم وفي البيئة الإقليمية لإيران ومنطقة الخليج.



المصدر:

http://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/thumb/2/20/Schiitischer_Halbmond.jpg/360px-Schiitischer_Halbmond.jpg

في الكويت، وبالرغم أن نسبة الشيعة أقل من البحرين إلا أن قرب الكويت جغرافيا وديمغرافيا من إيران وجنوب العراق والمنطقة الشرقية في السعودية حيث توجد الكثافة الشيعية في المنطقة، يجعل منها على تماس مباشر مع النفوذ الإيراني والنشاط الشيعي بكافة أنماطه السياسية وتحولاته التي مر بها منذ الثورة الإيرانية في العام 1979 إلى اليوم أي سنة 2013، كما تتعدد المظلات السياسية للشيعة وتختلف في مرجعياتها ورؤيتها السياسية، لأن شيعة البحرين أو الكويت هم من أصول عربية وليست فارسية، ومنها التحالف الإسلامي الوطني (الواجهة السياسية لجمعية الثقافة الاجتماعية، والأقرب إلى إيران) والائتلاف الوطني، تجمع العدالة والسلام، تجمع الرسالة الإنسانية الوطني¹.

كانت المواقف الإيرانية النجادية تتناقض بشأن ما كان يدور من حراك شعبي لدى معظم الدول العربية، فإذا كانت تؤيد بعضها ولا تساند البعض الآخر من خلال تصريحاتها حول أحقية الشعب اليمني (الحوثيون الشيعة) وكذا أحقية الشعب البحريني (أغلبية شيعية) وخاصة بعد التدخل السعودي في اليمن، وفي المقابل، تساند الحركات الاحتجاجية في تونس، مصر وسوريا.

¹: صحيفة الشرق الأوسط، "نتائج الانتخابات الكويتية"، صحيفة الشرق الأوسط، 18 ماي 2009، نقلا عن الموقع:

<http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=519643&issueno=11129>, 12/10/2013, 17:15.

المطلب الثاني: الملف النووي الإيراني

يعتبر الملف النووي الإيراني من أعقد القضايا في السياسة الخارجية الإيرانية، وذلك لارتباطه بعدة مستويات داخلية وخارجية، فقد بدأت سياسة التسلح الإيراني منذ عهد الشاه مدعومة في ذلك من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، في الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن 20 حينما كانت إيران في ظل الحكم الشاهنشاهي تلعب دور شرطي الخليج العربي لحماية للمصالح الغربية الأوروبية والأمريكية آنذاك. بدأ البرنامج النووي الإيراني، وقد كانت أول منشأة نووية ضخمة بناها الشاه في طهران هي مركز البحوث النووية (Tehran Nuclear Research Center) الذي تأسس في عام 1967¹.

في هذا الإطار، عقدت إيران اتفاقيات مع كل من فرنسا وألمانيا في 1968 لانجاز مفاعل بوشهر، ثم تم إيقاف النشاط النووي بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 وإعلان الجمهورية الإسلامية الإيرانية العداء على الغرب وخاصة الولايات المتحدة ووصفتها بالشيطان الأكبر²، وتغيرت مواقفها من سياسة التسلح الإيراني، إذ فسر هذا التوقف لأسباب عدة أهمها أن الخميني يرفض أصلاً فكرة التسلح النووي، حيث أصدر فتوى تحظر تطوير واستخدام الأسلحة النووية، وهناك من يفسرها أن ذلك بسبب العزلة الدولية التي فرضت على إيران خلالها وانشغالها بتداعيات الحرب مع العراق.

أ- مراحل البرنامج النووي الإيراني:

انضمت إيران لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في 2 فيفري 1972، ووقعت على اتفاقية ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في 15 ماي 1975، و بدأ البرنامج النووي الإيراني منذ عهد الشاه بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية³، ويمكن تقسيم المراحل التي مر بها البرنامج إلى³:

✓ المرحلة الأولى:

بدأت هذه المرحلة في عهد الشاه، واستهدفت امتلاك قدرة نووية متواضعة في مدينة بوشهر بمساعدة ألمانيا، إلا أن البدايات الفعلية للمشروع النووي الإيراني تم تسجيلها في عهد الشاه بهلوي مع بداية الستينيات والسبعينيات، حيث قام بإنشاء المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية وذلك كرد فعل مباشر على النجاح الذي حققته الهند بتفجير أول قنبلة نووية عام 1974.

¹: عميور صالح دعاس، "التحولات الدولية الجديدة و تطور الأسلحة الإستراتيجية في العالم الإسلامي" (رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2001-2002)، ص114.

²: حمدي رشا، "موقف إدارة بوش اتجاه البرنامج النووي الإيراني"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 152، أبريل 2003، ص309.

* هذه الاتفاقية تلزم الدولة بالإعلان عن منشآتها النووية، كما تلزم الوكالة الدولية بمساعدة تلك الدولة في الحصول على التقنية النووية والتحقق من استخدامها للأغراض السلمية.

³: Mohammad-Reza Djalili et Thierry Kellner, "Iran regard vers l'est: la politique asiatique de la république islamique", **GRIP**, N: 2, 2005, p10.

✓ المرحلة الثانية:

استعادت القيادة الإيرانية اهتمامها بالبرنامج النووي، ووجدت أنه لتفعيل البرنامج لابد من الحصول على الدعم الخارجي، وذلك منذ سنة 1986 عند إعلان آية الله الخميني التزام بلاده بمواصلة تطوير قدراتها النووية، فيما جاء بمثابة مقدمة لنشاط إيراني مكثف في هذا المجال، وسار هذا النشاط في إطار توسيع دائرة التعاون النووي مع الدول الأجنبية، لاسيما مع الأرجنتين، الصين، الهند وباكستان¹.

✓ المرحلة الثالثة:

بدأت هذه المرحلة عقب حرب الخليج الثانية في أوائل عام 1991 والتي ولدت إرادة كبيرة لبرامج التسلح بصفة عامة، وبرنامج التسلح النووي في إيران بصفة خاصة وازدادت هذه الإرادة عقب انهيار الإتحاد السوفييتي في أواخر عام 1991.

كما شكل لجوء إيران إلى التعاون مع روسيا بداية النقلة النوعية الأكثر أهمية للبرنامج النووي الإيراني منذ أواخر عام 1992، حيث وفر ذلك لإيران احتياجاتها من المفاعلات النووية الأكبر حجماً، وفي شهر نوفمبر 1994، أعلنت إيران أن روسيا أقرت اتفاقية بمبلغ 780 مليون دولار لإكمال مفاعل بوشهر الذي توقفت الأعمال به أثناء الحرب العراقية الإيرانية، وتم التوقيع على هذه الاتفاقية في 8 جانفي 1995 لتصرح إيران بعد ذلك أن المفاعلين أصبحا جاهزين في 13 مارس 2003².

✓ المرحلة الرابعة:

وهي مرحلة الشكوك الدولية في سلمية البرنامج النووي الإيراني، وقد بدأت هذه المرحلة بعدما استطاعت إيران أن تنشئ مفاعلاً نووياً بقوة 5 ميغاوات وذلك عقب انتهاء حرب الخليج الثانية، وفعلاً أدت الضغوط الدولية إلى قيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية برئاسة البرادعي آنذاك بمخاطبة السلطات الإيرانية عام 1996 مطالبة منها السماح لها بأعمال التفتيش، فأثبتت سلمية البرنامج النووي الإيراني³.

بعد توقيع كل من إيران وروسيا على الاتفاقية السابقة في 8 جانفي 1995، والتي قامت بموجبها روسيا بتسليم مفاعلي بوشهر، أثار ذلك مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية التي تأكدت بعد أن قامت منظمة "مجاهدي خلق" المعارضة لإيران في أوت 2002 بالتصريح بأن إيران تملك منشأتين نوويتين في أراك وناترز لتخصيب اليورانيوم بعيداً عن رقابة الوكالة الدولية من أجل صنع الأسلحة النووية⁴.

¹: حمدي رشا، المرجع السابق، ص310.

²: طاهري أمير، "إيران: الأزمة الجديدة حول البرنامج النووي"، جريدة الشرق الأوسط، العدد5، أوت 2005.

³: خلاف تميم هاني، "القدرات النووية الإيرانية المنظور الدولي والإقليمي"، مجلة السياسة الدولية، العدد142، 2000، ص151.

⁴: حنفي عبد العظيم محمود، "طهران والانتقام لكشف برنامجها النووي"، نقلاً عن الموقع:

الجدول رقم 8: أهم المفاعلات النووية في إيران.

الرقم	المفاعلات	برنامج المفاعلات النووية
1	بوشهر	- تبلغ قوته 1000 واط، يعمل بالماء الخفيف، فيستخدم اليورانيوم المخصب المستورد من روسيا بعد أن وصلت الدفعات الثماني. - يواجه مشكلة، لاسيما أن كل ما تمتلكه إيران من المفاعل النقي لا يزيد عن 825 طن، وهي لا تكف لسد حاجته إلا لـ 7 سنوات، كما يقع في منطقة زلزالية.
2	نانتز	- يعد المنشأة الرئيسة لتخصيب اليورانيوم، إذ بدأ التخصيب فيه منذ عام 2006 - يحتوي على ما يقارب 4600 جهاز طرد مركزي تغذى باليورانيوم.
3	أصفهان	- أول مصنع لإنتاج الوقود النووي في إيران. - ينقى خام اليورانيوم من الشوائب لتحويله كيميائياً إلى غاز سداسي فلوريد اليورانيوم وهي المادة التي تضخ في أجهزة الطرد المركزي لإنتاج اليورانيوم. - تبلغ طاقة المصنع 10 أطنان من الوقود النووي لمفاعل المياه الثقيلة للأبحاث في أراك و 30 طن من الوقود النووي بدرجة تخصيب 5% مثل مفاعل بوشهر.
4	أراك	- تبلغ طاقته 40 ميغواط، وتقول طهران أنه يستخدم لإنتاج مواد مشعة للاستخدام السلمي، لكن المراقبين يرونه متناسبا لإنتاج البلوتونيوم (لصنع الأسلحة النووية).
5	مفاعلات غير مؤكدة	- من بينها: مفاعل طهران البحثي، مفاعل فرود وأردكان.

المصدر: جدول مقترح من طرف الطالب.

ب - التسوية الدولية للآزمة النووية الإيرانية:

استمرت تحقيقات الوكالة الدولية لمدة عام، وقدم محمد البرادعي المدير العام للوكالة تقريره الأول عن البرنامج النووي الإيراني في 6 جوان 2003، والذي أشار فيه أن إيران فشلت بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من خلال قيامها بأنشطة لم تبلغ عنها، كما طالبت الوكالة الدولية إيران أن تنضم إلى البروتوكول الإضافي الملحق بالاتفاقية، وأن تعلق تخصيب اليورانيوم فوراً¹، وبهذه المرحلة بدأت تتصاعد لهجة التعامل مع إيران، وبدأ التلويح بالغزو العسكري إن لم توقف تخصيب اليورانيوم*.

¹: العكلة وسام الدين، التحدي النووي الإيراني: حقيقة أم وهم (دمشق: دون دار نشر، 2013)، ص 26.

* يتم تخصيب اليورانيوم بتخليل مادة سادس كلوريد اليورانيوم في مادة مسامية فتزيد نسبة ذرات اليورانيوم -235 في اليورانيوم الطبيعي، ويصبح صالحاً للاستعمال في المفاعلات، ووقود اليورانيوم اللازم للمفاعلات الانشطارية لا يصنع قنبلة نووية، لأنها تتطلب تخصيب أكثر من 90% للحصول على تفاعل متسلسل سريع.

لقد تعززت الشكوك الدولية حول برنامج إيران النووي، بعد إعلان الرئيس الإيراني السابق محمود أحمدي نجاد في 11 فيفري 2006 عن دخول بلاده النادي النووي، بعد نجاحها في تخصيب اليورانيوم لإنتاج وقود المفاعلات المدنية، كما كشف رئيس الوكالة الإيرانية للطاقة الذرية غلام رضا أغازاده عن توصيل إيران إلى تخصيب اليورانيوم بنسبة 3.5% في مفاعل ناتنز^{**}، كما صرح بأن إيران تمتلك 146 جهاز طرد مركزي، كما نجحت في إنتاج 110 أطنان من غاز سادس فلوريد اليورانيوم^{***} الذي يتم وضعه في أجهزة الطرد المركزي¹.

بعدها دخلت إيران مرحلة حاسمة في أزمة ملفها النووي بعد صدور قرار مجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية في 24 سبتمبر 2005، وكذا بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم 1737 في 23 ديسمبر 2006 والقاضي بفرض عقوبات على إيران تحظر واردات وصادرات المواد الخطرة والتكنولوجيا المتعلقة بتخصيب اليورانيوم وإعادة المعالجة، والمفاعلات التي تسير بالماء الثقيل، بالإضافة إلى أنظمة الصواريخ الحاملة للرؤوس².

سعت الولايات المتحدة الأمريكية كنتيجة لكل ما سبق إلى جعل الدول الخليجية تتبنى موقفا أكثر عدائية ضد إيران، لتوظيفه في خدمة مشروعها، فبدأت في اتخاذ إجراءات عملية هدفها احتواء إيران في الخليج، حيث قدمت الإدارة الأمريكية مبادرة لدول مجلس التعاون الخليجي في فيفري 2006³، وتهدف هذه المبادرة إلى تحسين قدرات دول الخليج البحرية (السلع التي يتم نقلها إلى الخليج).

يبدو موقف الدول الخليجية مخالفا للدول العربية الأخرى، فهي منذ البداية تتخوف من البرنامج النووي الإيراني، ويبدو لموقفها اعتبارات منطقية وواقعية ذلك أنه لو حدث صدام بين الأطراف النووية (إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وإيران).

^{**} نسبة 3.5% من تخصيب اليورانيوم غير كافية لتخصيب اليورانيوم، ويرى الخبراء أن النسبة اللازمة لذلك هي 90%، بالتالي، أي نسبة تكون أقل من ذلك هي للاستخدامات السلمية فقط.

^{***} ويسمى كذلك هكسافلوريد اليورانيوم، وهو مركب كيميائي يتكون من ذرة من اليورانيوم مع ست ذرات من الفلور، يستخدم في تخصيب اليورانيوم في درجة حرارة وضغط معينين. إذ يرى العلماء وعلى رأسهم دافيد أولبرايت وكوري هندرستين من معهد العلوم والأمن الدولي، أن أي برنامج اختبار للطرد المركزي مهما كان صغيرا يحتاج من 1 كيلو غرام إلى 2 كيلو غرام من سادس فلوريد اليورانيوم، حيث يتم تدوير هذا الأخير في غرفة أسطوانية بسرعة شديدة، ويؤدي هذا إلى انفصال نظير اليورانيوم-238 الأكثر كثافة عن نظير اليورانيوم -235 الأخف.

¹: Mohammad-Reza Djalili, "l'Iran d'Ahmadinejad: évolutions internes et politique étrangère", *politique étrangère*, N: 1, 2007, p28.

²: Thierry Kellner, *le chrysanthème et la rose: les relations nippo-iraniennes contemporaines*, (Paris: Centre Maghreb/Moyen-Orient, 2008), pp.17-18.

³: علي المليجي علي، "الملف النووي الإيراني"، نقلا عن الموقع:

http://Kkmaq.gov.Sa/Detail.asp?In_news_itemed=2091339.HTML, 10/10/2013, 11:30.

الخريطة رقم 3: موقع مفاعل بوشهر النووي في إيران وقربه من دول مجلس التعاون الخليجي.



المصدر:

http://www.aleqt.com/a/small/6a/6aad08373fd430905096a84b86c9ea15_w400_h0.jpg

ج - الاستمرارية والتغير في السياسة النووية الإيرانية في عهد نجاد:

لم تفلح جميع الجهود الدولية في إيجاد مخرج لأزمة الملف النووي بما فيها المفاوضات بين الترويكا الأوروبية والمجموعة السداسية (1+5)*، فضلا عن إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، وفرض عقوبات اقتصادية على إيران، كل ذلك لم يجعل إيران تتخلى عن أنشطتها النووية والمتعلقة بتخصيب اليورانيوم، وذلك سواء تعلق الأمر بصعود التيار المحافظ أو الإصلاح.

ففيما يتعلق بعوامل الاستمرارية في السياسة الخارجية الإيرانية، فهي تلك العوامل التي تتسم بقدر من الثبات، بما يعني أن التغير في شخص رئيس الدولة وتوجهاته السياسية قد لا يتسبب في حدوث تحولات ملموسة في سياسة الدولة، ويأتي في مقدمة عوامل الثبات هذه أن السياسة الخارجية الإيرانية هي بالأساس سياسة مؤسسات، والتي تعتبر مؤسسة الرئاسة واحدة منها فقط، إذ تشاركها مؤسسات أخرى تلعب أدوارا أكثر أهمية كمؤسسة المرشد الأعلى الممثلة في شخص آية الله خامنئي.

* أمام تعثر الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إقناع إيران في وقف جهودها للحصول على الوقود النووي واستمرار الولايات المتحدة الأمريكية بضغوطها لإعلان الحرب العسكرية عليها، تدخلت دول الترويكا الأوروبية (فرنسا، بريطانيا وألمانيا)، ثم توالى المفاوضات في جنيف 2 بين إيران ومجموعة (1+5) وهي الدول الخمس التي تملك حق الفيتو. ألمانيا.

أما فيما يتعلق بعوامل التغير التي يمكن أن تتجم عن وصول أحمددي نجاد المحافظ إلى سدة الحكم فهي تتمثل في سيطرة الفكر المحافظ على أغلب مؤسسات صنع القرار، فقد نجح المحافظون في فرض سيطرتهم على مجلس الشورى منذ انتخابات 2004، بالإضافة إلى سيطرتهم على مجلس صيانة الدستور ومجلس تشخيص مصلحة النظام والسلطة القضائية، ثم أن المرشد الأعلى هو من المحافظين.

إنه من مظاهر التحول في توجهات المسؤولين الإيرانيين عن الملف النووي، كان التحول الأكبر الذي يتمثل في استقالة المفوض المعتدل حسن روحاني الذي كان مسؤولاً عن الملف النووي الإيراني منذ 2002 حتى 2005، ثم جرى تعيين المحافظ المتشدد على لاريجاني في منصب كبير المفاوضين، إذ قام هذا الأخير بإعلان رفضه القوي والقاطع للمقترحات الأوروبية التي تتضمن امتيازات تجارية وسياسية ونووية مقابل وقف أنشطة التخصيب، أما فيما يتعلق بالتحول في طبيعة السياسة النووية الإيرانية، فقد بدا أن نجاد يعتزم تنفيذ سياسة لا تقوم فقط على التمسك الكامل بثوابت الموقف الإيراني ولكنها تسعى لكسب المزيد من الوقت¹.

وفيما يتعلق بالأزمة النووية، فإن السياسة الإيرانية في عهد أحمددي نجاد تميزت بنشوء درجة أكبر من الإجماع والاتفاق بين أقطاب السياسة الإيرانية بعد أن شاعت في عهد محمد خاتمي حالة من الانقسام فيما بين الزعامات الدينية والسياسية، بصورة كانت تتسبب في تخريب سياسات بعضهم بعضاً².

إن سياسة نجاد في الملف النووي تحكمها ضوابط تميل إلى التشدد وعدم الخضوع لما تريده الجماعة الدولية، بمعنى الضغط الدولي الذي تمارسه الولايات المتحدة حتى توقف طهران جهودها لاكتساب النووي، وما يدل على ذلك الاتفاق الأخير الذي جرى في 23 نوفمبر 2013 بين وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف ومجموعة (1+5)، بحيث قبلت طهران للسماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتفتيش المستمر للمنشآت النووية³.

¹: طاهري أمير، المرجع السابق.

²: محمود أحمد إبراهيم، في البرنامج النووي الإيراني (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2005)، ص241.

³: العابد مؤيد الحسيني، "أضواء على الاتفاق النووي الجديد في جنيف"، نقلا عن الموقع:

<http://annabaa.org/news/maqalat/writers/moayedhosaini.html>, 02/11/2013, 10:45.

المطلب الثالث: النفوذ الإيراني والبحث عن الدور الإقليمي

أ- إستراتيجية الدور الإقليمي الإيراني:

تبلورت إستراتيجية الدور الإقليمي الإيراني التي اعتبرت أن السيطرة على الخليج هي مجرد خطوة عن طريق تحقيق دور إقليمي أعظم يمتد إلى بحر العرب والمحيط الهندي، ولم تسع إيران للتخلي عن دورها الإقليمي الذي سعت إلى ممارسته إيران الشاه، فهناك اعتبارات مصلحة وقومية فوق المصالح والاعتبارات الأيديولوجية التي جاءت بها الثورة الإسلامية في إيران عام 1979.

اتخذت الجمهورية الإسلامية لنفسها منهجا مختلفا ودورا جديدا يتعدى حدود دور الشرطي السابق، وهذا الدور الجديد يرتكز على نظرية الحكومة العالمية للإسلام التي تؤكد ظهور المهدي المنتظر الإمام الغائب بعد غيبته الكبرى لكي يقيم حكومة العدل الإلهي ويقضي على الظلم، ويمتد نفوذ تلك الحكومة ليشمل العالم كله¹.

أدى توجه إيران الجديد في منطقة الخليج العربي واستمرار النزعة الاستعمارية لدى قادتها إلى وضعها على قمة الدول المهددة للأمن القومي لدول الخليج العربية عموما، وازدادت تلك الرؤية مع اندلاع حربها مع العراق، التي استمرت حوالي ثماني سنوات، وفتحت المجال أمام التدخلات الخارجية في منطقة الخليج العربي تحت زعم حماية المصالح النفطية وحماية أمن الدول الخليجية².

يؤكد الكثيرون أن إيران في طور التحول التدريجي من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية، وبخاصة منذ مجيء خاتمي على رأس السلطة الحاكمة في 23 ماي 1997، فالرئيس الإيراني الجديد يتمتع بفكر جديد حر وتوجه نحو تحقيق السلام الذي يعتبره ضرورة للعيش، فقد قال إثر زيارة له إلى إيطاليا إنه يشعر بالاعتزاز لكونه فتح في نهاية القرن العشرين طريقا جديدة طابعها الحوار بين الجمهورية الإسلامية والثقافات الأخرى، حيث قال³:

أعتر لكوني، وبصفتي رئيسا لإيران، فتحت في نهاية القرن العشرين طريق الحوار، ولا بد من بذل مجهود نحو السلام الحقيقي، لأن العالم سئم العيش بشكل دائم في العنف والإرهاب.

¹: عبد الله عادل علي، المرجع السابق، ص12.

²: Roger Tebib, "la politique de l'Iran pour une communauté régionale", **Géostratégiques**, N: 18, Janvier 2008, p203.

³: أبو طالب حسين، "التفاعلات الإيرانية-العربية"، **التقرير الاستراتيجي العربي 2003/2004**، الأهرام: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ص228.

إن قضايا النفوذ والدور الإقليمي في عهد نجاد يمكن التطرق إليها في شكل تفاعلات تدور وفقا لمستطيل يضم إيران، دول مجلس التعاون الخليجي، الولايات المتحدة الأمريكية والعراق، فالعلاقات صراعية بين إيران ومجلس التعاون، وبين إيران والعراق، وبين مجلس التعاون والعراق، وبين العراق والولايات المتحدة، وبين العراق وإيران، وبين الولايات المتحدة وإيران .

في ظل الغموض أو الالتباس الذي يحكم المشروع الإيراني الإقليمي هل هو مشروع تعاون أم هيمنة، هل هو مشروع تحرري أم مشروع مذهبي شيعي، يزداد تعقيد الخيارات العربية، حيث أن الطرف العربي من الدول الخليجية، خاصة دول مجلس التعاون الخليجي هو الأضعف بين القوى الإقليمية، فبغض النظر عن هذه القوى، فإن إيران هي الأكثر طموحا، فقد احتلت وضمت إقليم عربستان (الأهواز العربي) إلى أراضيها منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، واحتلت عام 1971 ثلاث جزر عربية تابعة لدولة الإمارات (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) ولها أطماع تاريخية في البحرين، ولها مشروع سياسي في العراق يتعارض مع وحدته واستقلاله والحفاظ على عروبتة.

في ظل هذه الحيثية، أي كون الطرف العربي هو الأضعف في معادلة توازن القوى الإقليمية، فإن خيارات دول المجلس تبدو صعبة، لكنها غير مستحيلة في تفاعلات مستطيل صراعات الهيمنة. فأمام تلك الدول الخليجية خياران، الأول: إما تطوير مشروع تفاعلات يضم إيران وتركيا والعرب ضمن ما يعرف بـ: مثلث النهوض الحضاري الإسلامي، والثاني: تطوير مشروع تفاعلات يضم إسرائيل وتركيا والعرب ضمن ما يعرف بمثلث التبعية للمشروع الأميركي.

كان للغزو الأمريكي للعراق في 2003، وسقوط النظام العراقي البعثي، قد قدما خدمات جليلة لإيران التي قارعت هذا النظام ثماني سنوات من دون أن تززع أركانه، وأتاحا لإيران الفرصة للظهور بمظهر الدولة الإقليمية الأولى في تلك المنطقة، ويبرز الآن، بعد احتلال العراق طور جديد من أطوار الدور الإقليمي الإيراني، فتدمير واحتلال القوة الإقليمية الوحيدة القادرة مباشرة على لجم إيران أوجد فرصا شتى لهاته الأخيرة، كي تقوم بدورها في تجسيد مشروعها على النحو الذي تراه¹.

في الوقت نفسه، تنتظر إيران بعين القلق تجاه إسرائيل التي تشكل الشيطان الأصغر في الإيديولوجيا الإيرانية، فهي ترغب في تقوية حضورها الإقليمي كورقة ضغط في وجه إسرائيل، خصوصا بعد وصول المحافظ نجاد لسدة الحكم على عهدتين الأولى في 2005 والثانية في 2009 بأجندته المتشددة.

¹: خليل العناني خليل، "النفوذ الإيراني في العراق"، مجلة السياسة الدولية، العدد 156، جويلية 2006، ص 110.

ب - قضايا الحدود:

تتمتع منطقة الخليج العربي بأهمية جيوبوليتيكية وإستراتيجية اقتصادية، فهي منطقة مليئة بالمشكلات والصراعات المتمحورة حول ادعاءات وحقوق تاريخية وجغرافية وقانونية في بعض المناطق الحدودية، وارتبط ذلك برؤية كل دولة لوزنها الدولي والإقليمي، وبالطموحات السياسية لقادتها، وتعتبر إيران من أكثر الدول في منطقة الخليج ادعاءاً للحقوق الإقليمية لدى جيرانها في المنطقة، الأمر الذي أوجد كثيراً من نقاط الاحتكاك مع الدول العربية في منطقة الخليج منذ مطلع القرن العشرين.

وعلى الرغم من أن إيران سعت إلى إتباع سياسة التهدئة على مختلف جبهاتها الحدودية، إلا أنها لم تتبع السياسة ذاتها في ما يتعلق بالجزر الإماراتية الثلاث التي احتلتها منذ عام 1971 وما زالت تصر على احتلالها، ففي مارس عام 1992 قام الرئيس الإيراني هاشمي رافسنجاني بزيارة مفاجئة إلى جزيرة أبي موسى هي الأولى من نوعها التي يقوم بها رئيس إيران إلى تلك الجزيرة منذ احتلالها عام 1971¹. وفي أعقاب تلك الزيارة، قامت إيران باتخاذ سلسلة من الإجراءات الإدارية بهدف تأكيد سيطرتها وهيمنتها على كامل الجزيرة وعلى الأشخاص المقيمين على أراضيها، فقد تعدت إيران على الجزء الواقع تحت سلطة الإمارات في جزيرة أبو موسى بوضع أنظمة للصواريخ في ذلك الجزء من الجزيرة، وإنشاء بلدية تابعة لمحافظة بندر عباس، وإغلاق روضة أطفال الجزيرة وطرده التلاميذ ومدرسيهم، كما قامت ببناء مجموعة من القواعد العسكرية والبحرية والصاروخية الضخمة في الجزيرة².

بالرغم من مظاهر التوافق البيني، إلا أن هذه المفاوضات باءت بالفشل نتيجة إصرار إيران على رفض مناقشة مسألة الاحتلال العسكري لجزيرتي طناب الكبرى وطناب الصغرى، وكذلك رفض الجانب الإيراني اقتراح دولة الإمارات بإحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية، إذ لا يبدو أن قضية جزيرة أبي موسى ستكون نهاية المطاف.

كما تجدر بنا الإشارة إلى أن الإمارات المتحدة العربية وافقت على إدارة مشتركة لجزيرة أبي موسى (تطالب بها الشارقة) شريطة عودة جزيرتي طناب الصغرى وطناب الكبرى (تطالب بها رأس الخيمة)، وعادت الإمارات وطرح موضوع الجزر على الأمم المتحدة عام 1980. وفي عام 1992، سيطرت إيران منفردة على كل جزيرة أبي موسى، وقد رفضت إيران عرض الموضوع على محكمة العدل الدولية ورفضت التعاون مع اللجنة الثلاثية التي شكلتها دول مجلس التعاون الخليجي عام 1999³.

¹: الغريب عبد الله محمد، وجاء دور المجوس: الأبعاد التاريخية والعقائدية و السياسية للثورة الإيرانية (القاهرة: دار الرضوان، 2005)، ص 325.

²: الأشعل عبد الله، "إيران والخليج: رؤية للمستقبل المنظور وأبعاده الإستراتيجية"، مختارات إيرانية، العدد 86، سبتمبر 2007.

³: وليد عبد الحي، المرجع السابق، ص 298.

ج - النزاع الإيراني -الإماراتي في ظل تصعيد التيار المحافظ:

دشنت الزيارة المفاجئة التي قام بها الرئيس السابق أحمدي نجاد لجزيرة أبي موسى في 11 أبريل 2012 فصلا جديدا من فصول التوتر بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، حيث أثارت الزيارة حفيظة الإمارات العربية التي وصفتها بالانتهاك الصارخ لسيادتها، فاستدعت سفيرها من طهران، كما استدعت سفير إيران وسلمته مذكرة احتجاج تتضمن التأكيد على سيادة الإمارات على الجزيرة ، كما قام وزراء خارجية دول المجلس بعقد اجتماع في 17 أبريل 2012 لبحث تداعيات هذه الخطوة¹.

في الحقيقة، لا يمكن فصل تلك الزيارة التصعيدية عن الأوضاع المتوترة التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط ككل، فهي ليست سوى حلقة من سلسلة صراع المحاور في المنطقة، ونعتقد أن هدف نجاد: - الهروب من الأزمة التي يعاني منها النظام الإيراني عبر إثارة أزمات فرعية لصرف النظر عن المشكلة الحقيقية خاصة بعد أن أعلن المرشد عن إمكانية التحول من النظام الرئاسي إلى البرلمان. - التمهيد لإعلان محافظة خليج فارس التي ستضم إلى جانب جزر "أبو موسى، طناب الكبرى وطناب الصغرى" عدد من الجزر الإيرانية في الخليج العربي مثل جزيرة قشم وكيش ولوان التي تقطنها أغلبية عربية بهدف الاستفادة من الموقع الاستراتيجي لهذه الجزر في نشر عدد من الصواريخ الإيرانية الهجومية والدفاعية ردا على الدرع الصاروخية التي يراد نشرها في دول الخليج. - محاولة إيران تقوية موقفها في المفاوضات النووية حتى يستطيع نجاد أن يقول أن بلاده لا تزال تملك الكثير من الأوراق لزعة أمن منطقة الخليج.

إنه للإشارة، وكما تنقله كتب التاريخ، كانت كل من طناب الكبرى والصغرى وأبو موسى جزرا إماراتية خاضعة للاحتلال البريطاني، الذي برحيله جعل إيران تتنازل عن البحرين عام 1970 مقابل أن تترك الجزر لصالحها، وفي ذات الشأن، وقعت إيران وإمارة الشارقة مذكرة تفاهم بخصوص جزيرة أبي موسى تقضي بإعطاء هذه الجزيرة وضعية قانونية مميزة، إذ نصت ديباجة المذكرة على أن لا إيران ولا الشارقة ستتخلى عن ادعائها بأبي موسى، وتعطي المادة الثانية لإيران والشارقة الولاية الكاملة لكل منهما على إقليم معين، في حين أنه فيما يتعلق بالجزر الأخرى، فكلمة الطنب عربية الأصل والمعنى، إذ قال الفيروز أبادي في محيطه: الطنب بضمين حبل طويل يشد به سرادق البيت أو الوتد²، فضلا أن عدة جزر تابعة لدولة الإمارات المتحدة تحمل أسماء تبدأ بكلمة "أبو" أو "بو" أشهرها جزيرة أبو ظبي وجزيرة أبو الأبيض وغيرها.

¹: العكلة وسام الدين، المرجع السابق، ص28.

²: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، القاموس المحيط، ط3 (القاهرة: منشورات شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، 1952)، ص101.

في الفصل الثاني، كان من الطبيعي التطرق إلى حركية السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، بمعنى ما هو الأثر الذي تتركه الاستراتيجيات التي يتخذها صانعو القرار في السياسة الخارجية الإيرانية في عملية تفعيل متغير الأمن وقضايا التعاون الإقليمي في المجالات الأمنية، السياسية والاقتصادية.

لقد كانت طبيعة التقارب تتم بمبادرة إيرانية على وجه العموم، أما دول المجلس، فكانت دوما تتأثر بسياسة إيران الأمنية التي تميزت بالتشدد على جميع الأصعدة، ومن بين الوسائل التي اعتمدتها إيران النجادية والتي كان لها الأثر في تعطيل قضايا الأمن الإقليمي بمجالاته لدينا النزاع الإيراني-الإماراتي حول الجزر الإماراتية المحتلة، الاختلاف الطائفي الذي تستخدمه إيران (شيعي-سني) وكذا الامتدادات الطائفية للشيعية داخل دول المجلس والتي استخدمتها وتستخدمها إيران لبسط نفوذها في النظام الخليجي خاصة.

كان لإيران النجادية تصورها الخاص بدورها الإقليمي في منطقة الخليج العربي، وكذلك نظريتها الخاصة في حماية الأمن الخليجي، فهي تسعى إلى أن تكون الدولة القائدة والرائدة في الخليج من خلال سياستها تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، وتسعى إلى تحقيق أمنها القومي، حتى ولو كان ذلك على حساب أمن الدول المجاورة، وقد سعى أحمد نجاد ليفرض على الدول الخليجية الاعتراف بدور إيران الأمني في المنطقة تحت شعار مظلة الأمن، رغبة في السيطرة السياسية والعقائدية على المنطقة.

الفصل الثالث:
العلاقات الإيرانية مع دول
مجلس التعاون الخليجي
في ظل تحديات السياسة
الخارجية الإيرانية

المبحث الأول: إيران بين التحديات الداخلية والمنافسة الدولية

انتصرت الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 نتيجة التفاف الشعب الإيراني حول قيادة الخميني ما دل على قوة التوافق بين النخبة السياسية والشعب، وكان لذلك كبير الأثر على السياسة الخارجية لإيران التي عرفت تحولات كبيرة في الطبيعة، الوسيلة والهدف، فكانت البداية لنظام يقال أنه فريد من نوعه، باعتبار أنه ليس فقط رئيس الجمهورية وحكومته المسؤولين عن عملية صنع السياسة الخارجية، ولكن المشكل الذي يطرح في إمكانية إيران للسير على نفس النمط من السياسة الخارجية أم هناك تحديات داخلية، إقليمية وخارجية تفرض نفسها.

المطلب الأول: الصراع السياسي بين التيار الإصلاحي والمحافظ

رأى المحافظون أن شرعية النظام الإسلامي لا تقوم إلا بظهور الإمام الغائب أحد أهم معتقدات الطائفة الشيعية الإمامية، أما المعارضة الليبرالية فطعنّت في الشرعية القانونية لولاية الفقيه واعتبرت أن مسودة الدستور التي وقع عليها الإمام الخميني لم تحتو المادة الخاصة بولاية الفقيه وأن هذه المادة أضيفت بضغط من الجماعة التي كانت عضوة في المجلس الذي انتخب لصياغة دستور الجمهورية، لذلك نادى التيار الليبرالي إلى العمل على إلغاء سلطة ولاية الفقيه من الدستور وإقامة نظام ديمقراطي يحترم الإسلام ومؤسسة العلماء¹.

وبرز الجدل مرة أخرى بعد وفاة الخميني في 1989 عند الإطاحة بآية الله منتظري* كخليفة للخميني لمعارضته ولاية الفقيه، ليتم تعيين خامنئي الذي لم يبلغ درجة الفقيه ما جعله رجل سياسة أكثر منه رجل دين².

أ - التيارات السياسية في إيران:

1 - التيار المحافظ:

يرى هذا التيار في الأفكار الإصلاحية انقلاباً ثقافياً وفكرياً على قيم الثورة الإسلامية ويهتمه بالعمل لصالح القوى الخارجية خاصة الولايات المتحدة، فموقع المرشد الأعلى للثورة الإسلامية حسب النصوص الدستورية، والتي تعد المرجعية الشرعية لأي خلاف قائم هو منصب فوق المساءلة إلا من طرف مجلس الخبراء الذي يعتبر انعكاساً خامنئي، فهو الذي يحدد نصف أعضائه الستة³.

¹: نافع بشير، "الأزمة الإيرانية، لماذا وكيف؟ وإلى أين؟"، نقلاً عن الموقع:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/974DE008-5B0A-478D-8420-3A7395826690.html>, 30/10/2013, 11:00.

* هو عالم ومفكر وفقيه إيراني.

²: عبد المنعم مسعد نيفين، المرجع السابق، ص 84.

³: نفس المرجع، ص 34.

إضافة إلى التقسيم الثنائي للتيارات السياسية الإيرانية، جاءت بعض الآراء التي ترى أن هناك تقسيم آخر للتفاعلات السياسية الإيرانية الداخلية ظهر بعد رئاسيات 2005، حيث انقسمت النخبة السياسية إلى أربع مجموعات منها ما هو مرتبط بالحكومة وعرفوا باليمين الراديكالي والمعارضين للحكومة تحت مسمى اليمين التقليدي إضافة إلى الإصلاحيين الوسطيين والإصلاحيين الراديكاليين. وتعود نشأة هذا الانقسام إلى الصراع الداخلي الذي حدث بعد صعود أحمد نجاد واليمين الراديكالي الذي طالب بالعودة إلى ما وصفوه بمثاليات العهد الثوري خصوصاً في مجالي الاقتصاد والسياسة الخارجية، وقد شكل ذلك مشكلة لليمين التقليدي، مما تسبب في زيادة الصراع بين مجموعة المحافظين المتشددين ومعظم رجال الدين¹.

إن التساؤل عن الإطار المرجعي الذي يتحرك فيه كلا التيارين يقودنا إلى القول بأن كل منهما يتنازع على الالتزام بصيغة الجمهورية وكيفية تأويلها، فمن خلال مطالب الإصلاحيين، يتبين أنهم يبحثون عن تفعيل المكون الجمهوري وتحديد المكون الإسلامي، فالأول نقصد به تعزيز وضع مؤسسات الدولة بدءاً من مؤسسة الرئاسة ومروراً بمؤسسة الشورى وانتهاء بمؤسسة القضاء، وأما تحديد المكون الإسلامي فالمقصود به ضبط صلاحيات المرشد.

2- التيار الإصلاحي:

برز التيار الإصلاحي مع الصعود السياسي للرئيس الأسبق محمد خاتمي في 1997 عند انعقاد ما يسمى في إيران جبهة الثاني من خرداد*، وضم مجموعة من الشخصيات السياسية المحافظة سابقاً، وانقسم هذا التيار إلى²:

- اتجاه إسلامي معتدل، ودعا إلى إعادة النظر في صلاحيات المرشد التي تحد من صلاحيات رئيس الجمهورية الذي جاء باختيار الشعب.
- اتجاه أكثر راديكالية ذهب إلى حد التشكيك في أصل الدور الذي تلعبه الحكومة الإسلامية في فرض المعايير الدينية على الناس، وطالب بحسر الدين في العلاقة بين الإنسان وربه، كما يضاف إلى هذا الاتجاه شخصية محمد رضا خاتمي الذي طالب بتقليص سلطات المرشد بصلاحياته وصلاحيات مؤسسات النظام غير المنتخبة في إيران.

¹: سوهراي نغمة، تحديات الأمن الإقليمي ومستقبل الاستقرار في الشرق الأوسط: دراسة حالة إيران (القاهرة: مركز الدراسات المستقبلية والإستراتيجية، 2008)، ص 16.

* يشير مصطلح حركة الثاني من خرداد إلى ائتلاف 18 جماعة وحزب سياسي من جبهة الإصلاح، كما يشير إلى كل من أيد البرامج الإصلاحية التي قدمها خاتمي عام 1997.

²: طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية (لبنان: دار الساتي، 2006)، ص 32-33.

الجدول رقم 9: أهم نقاط الاختلاف بين الإصلاحيين والمحافظين.

محافظون	إصلاحيون
استخدام المصطلحات القرآنية (حزب الله، المستكبرون، المستضعفون، الشيطان الأكبر).	استخدام المصطلحات السياسية الحديثة (المجتمع المدني، حوار الحضارات، الديمقراطية).
التأكيد على الشعارات الإيديولوجية (الموت لأمریکا، الموت لأعداء ولاية الفقيه).	رفض الشعارات الإيديولوجية (رفض شعار الموت لأمریکا).
إطلاق الصلاحيات لمنصب ولاية الفقيه.	التقليص من صلاحياته وتعزيز صلاحيات رئيس الجمهورية وكذا أولوية الشعب على المرشد.
الاعتقاد بمفهوم الغزو الثقافي.	الاعتقاد بالتفاعل الثقافي مع العالم.
رفض نمط الحياة الغربية.	الاعتقاد بوجود جوانب إيجابية في الثقافة الغربية.
حفظ الثقافة الإسلامية من خلال منع الفساد الاجتماعي، ضبط الحجاب والاختلاط، منع الفضائيات.	إطلاق الحريات الشخصية وحرية الصحافة والسينما والإعلام.
حفظ النظام من خلال تقنين الصحافة وضبط الإعلام.	التأكيد على تطبيق القانون.
خصوصية العلاقة مع الولايات المتحدة علاقة عدائية.	أولوية المصالح الإيرانية مع الولايات المتحدة وبقية الدول الغربية.

المصدر: الجدول مقترح من طرف الطالب.

ب - تفسير الانقسامات السياسية الداخلية:

سقطت مع الأحداث المتتالية في إيران فكرة توحيد النظام الإيراني والشعب على مبادئ الثورة الإسلامية وبدأت الاختلافات مطروحة على مستويين¹:

المستوى الأول (النخبة/الشعب):

أعطت الانتخابات الرئاسية عام 2005 انطباعاً قوياً على أن أحمدي نجاد كان خيار الشعب ولم يكن خيار النخبة التي ادعت أن الأميين والطبقات الكادحة هم من اختاروا نجاد.

المستوى الثاني (النخبة/النخبة):

نجد ضمن هذا المستوى فريق متمسك بمبادئ الثورة الإسلامية وفريق آخر يدعو إلى ضرورة مراجعتها، ما دفع الكثير لوصف الصراع السياسي في إيران على أنه لا يعلو عن كونه صراع على مراكز النفوذ السياسي بين الرموز التي قادت الثورة.

¹: عبد المؤمن محمد السعيد، "الشعب والنخبة في إيران"، نقلاً عن الموقع:

ذهبت نيفين عبد المنعم مسعد، وهي كاتبة مصرية وأستاذة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة إلى وصف المعركة الانتخابية لعام 2009 إلى جانب كونها معركة بين مشروعين سياسيين، فإنها أيضا معركة ما بين أهم مركزين للنفوذ في النظام الإيراني خامنئي من جهة ورافسنجاني من جهة أخرى، لذلك لابد من إثارة النقاط التالية¹:

النقطة الأولى:

يعد التحدي الذي مرت به الجمهورية الإسلامية الإيرانية خلال رئاسيات 2009 الأقوى منذ قيامها، فالمظاهرات الطلابية عام 1999 كانت أقل انتشارا من حيث ساحة المواجهة حيث أنها لم تتعد الوسط الطلابي المعارض لإغلاق صحيفة إصلاحية.

النقطة الثانية:

لقد كشفت هذه الأزمة عن تراجع مكانة المرشد على مستوى الشعب والنخبة، ولأن المرشد يميل أكثر إلى التيار المحافظ منه إلى التيار الإصلاحي، أدى ذلك إلى مناهضة هذه المؤسسة علنا من خلال المظاهرات التي جندتها الإصلاحيون لتقديم أفكار إصلاح مؤسسات النظام الإيراني، وقد دلت رئاسيات جوان 2009 على عمق فجوة الشرعية بين مؤسسة الولي الفقيه والمجتمع المدني المتصاعد والشعب الذي اعتبر سياسات المحافظين المدعومة من طرف المرشد لم تزد الإيرانيين إلا اختناقا اقتصاديا وانغلاقا على الخارج في عصر إطلاق الحريات.

نستنتج مما سبق أن نظرية ولاية الفقيه هي محور السجال الإيراني الداخلي دينيا وسياسيا، فقد اختلفت حولها آراء علماء الدين وفقهاء القانون الدستوري ومنظرو النظم السياسية، فمبدأ ولاية الفقيه يعني الطاعة المطلقة للمرشد الأعلى من جميع أعضاء النخبة السياسية الحاكمة والشعب على حد سواء، ما يطرح إشكالية المعصومية عند علماء الدين، وإشكالية ما مدى مطابقة هذا المبدأ الديني لمفهوم الجمهورية كمكون دستوري يميز الأنظمة السياسية الديمقراطية التي تقسم السلطة بالتوازي على جميع الأجهزة التنفيذية والتشريعية.

بالتالي، فإن المقاربة الأكثر موضوعية للاستقرار السياسي هي تلك المقاربة التي تركز على هوية النظام السياسي، أي مدى ارتباط هوية النظام بالنواة الصلبة للقيم والعقليات التي تؤثر في النظام السياسي ولا تخضع للأحداث العرضية، فالأنظمة السياسية يمكن أن تعرف عملية انتقال بطيء من داخل النسق السياسي لمواجهة القوى المخالفة في السلوك والقيم، ولعل هذا ما يحدث في إيران.

¹: عبد المنعم مسعد نيفين، المرجع السابق، ص32.

المطلب الثاني: تحديات القوى الإقليمية المنافسة

يحتل مفهوم المأزق الأمني كمفهوم تحليلي أهمية خاصة في تفسير العلاقات الدبلوماسية البينية في ظل النظام الأمني الشرق أوسطي والنظام الفرعي له ألا وهو النظام الخليجي، وتعني الأزمة الأمنية وجود تهديد تجاه قيم مكتسبة واقتترانه بمخاوف ضد الآخر عند اتخاذ الطرف (أ) مثلاً أي إجراءات دفاعية تستدعي الطرف (ب) إلى اعتبارها تهديداً مباشراً له¹، وما يعزز هذا الافتراض حالة الاعتماد على الذات في تحقيق الأمن الإقليمي وهذا أهم ما يميز النظام الخليجي.

ويبين المشهد الإقليمي في النظام الخليجي أن الأقطاب الخليجية العضوة منها في مجلس التعاون الخليجي، أهمها السعودية القطب الإقليمي البارز في المجلس والتي تعد أهم امتدادات الأمن الإقليمي الإيراني، وكذلك إسرائيل كدولة نووية إقليمية وتركيا كوسيط يسعى لتحقيق مصالحه من خلال فتح العلاقات على كافة الأطراف لحصر النفوذ الإيراني في الخليج من خلال منافسة إيران على التواجد في بؤر التوتر الإقليمي.

أ- الدور السعودي:

تعتبر المملكة العربية السعودية من أهم القوى الإقليمية، فاستناداً إلى العوامل المادية تقدر السواحل السعودية بحوالي 16% من إجمالي السواحل الخليجية، وعليه تكون ثالث دولة مطلة على الخليج بعد إيران (36%) والإمارات (24%)، بالإضافة إلى تربعها على مساحة جغرافية تشكل نسبة 49% من إجمالي مساحة دول الخليج كما أن عدد سكانها معتبر مقارنة بغيرها من دول مجلس التعاون الخليجي، أما من حيث الناتج القومي الإجمالي فإنه يقدر بـ: 921.7 بليون دولار أمريكي حسب تقديرات 2012 كما تحتل المرتبة الأولى من حيث احتياطي النفط.

أما من الناحية العسكرية، فحسبما جاء في إحصائيات (CIA factbook) لعام 2012، تحتكم السعودية بجيش مسلح يقدر بـ: 233.000 دون احتساب عدد الأفراد الاحتياطيين، ومن الناحية القيمية، تعتبر المملكة السعودية دولة سنوية بالدرجة الأولى مقابل المذهب الشيعي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، الأمر الذي يجعل الصراع الإيراني-السعودي هو صراع على النفوذ الإيديولوجي وعلى قضايا الدور الإقليمي.

¹: بيليس جون وسميث ستيف ، المرجع السابق، ص246.

حرصت السعودية منذ حرب الخليج الأولى على الاهتمام بتطوير منظومتها العسكرية، فركزت على تطوير السلاح الجوي والبحري نتيجة ميل القوة البرية لصالح إيران مما يعيق بناء قوة عسكرية برية قوية لاعتمادها على العنصر البشري بالدرجة الأولى، كما سارعت إلى جانب الدول الخليجية العربية إلى إنشاء مجلس التعاون الخليجي، ولم يكن للمجلس اختصاصات أمنية، ولكن الهاجس الأمني جراء نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية كان واضحاً في تصريحات القادة الخليجيين وفي المؤتمرات الوزارية والقمة التي ركزت على القضايا الأمنية، مما جعلها تحاول تكوين إستراتيجية دفاعية جماعية ترجمت لاحقاً إلى مبادرة سعودية لإنشاء قوات درع الجزيرة التي تطمح أن تكون بداية نواة جيش خليجي موحد¹.

تعتبر كافة الإجراءات الدفاعية التي قامت بها السعودية نتيجة منطقية لطبيعة البناء الفكري لدى صناع القرار السعوديين، الذين صوروا إيران كتهديد مباشر للأمن السعودي بعد إخلالها بالتوازنات الإقليمية القائمة، أين لعبت العقيدة الإيديولوجية الثورية دوراً مركزياً في رؤية إيران للعالم الخارجي خاصة تجاه الجوار العربي الخليجي، حيث تحولت الإستراتيجية الإيرانية من السعي للثورة المباشرة على أنظمة الحكم القائمة إلى السعي لاستغلال المعارضة الشيعية السياسية أو الحركات الإسلامية المتطرفة لزعة نظام الحكم في الدول الخليجية، أضف إلى ذلك، اللغة الخطابية في فترة حكم أحمد نجاد، والمتمثلة في المفاهيم الإسلامية المعادية للمذهب السني، مما أعطاها فعالية للتأثير على متلقي الخطاب².

وقد تعزز دور القوة الناعمة الإيرانية في مقابل القوة الناعمة السعودية بعد الفرصة التي أتاحتها إدارة بوش لإيران بعد احتلالها العراق، حيث تمكن الشيعة من الظهور السياسي، أين اتضحت معالم الدور السعودي المعرقل وارتسم في شكل ردود أفعال تم التماسها واقعياً من خلال منع السعودية للقروض والمساعدات الاقتصادية لحكومة إبراهيم الجعفري الشيعية في العراق، وفي المقابل تدعيمها للجماعات السنية في العراق بعد استقبال حارث الضاري رئيس هيئة العلماء المسلمين في العراق في أكتوبر 2006 لدعم التيار السني في العراق³.

¹: المطيري مطلق سعود، التوجهات السعودية لاستعداد استقرار الأمن في الخليج (القاهرة: مركز الدراسات المستقبلية والإستراتيجية، 2008)، ص 67.

²: الشرقاوي باكينام، "السياسة الخارجية الإيرانية"، نقلاً عن الموقع:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/A3A589ED-901B-428A-B0EC-AA98FFBD6A10.html>, 06/11/2013, 10:00.

³: عنتر أحمد سامي، "المنافسة الإقليمية بين إيران والسعودية وموازن القوى في الشرق الأوسط"، نقلاً عن الموقع: <http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/CIRN63.HTML>, 06/11/2013, 18:30.

أما المحور الآخر الذي تم الاعتماد عليه في وصف الدور السعودي، فقد اتضح من خلال مفهوم الاستقلالية الذي برز على المستوى الاستراتيجي، حيث نجد إيران تتبع إستراتيجية الاعتماد على الذات في تحقيق أمنها في حين تتعاقد السعودية مع الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية، وذلك من خلال منع قيام أي تحالف أو تشابك للمصالح الأمنية بين إيران وإحدى الدول الخليجية، لأنه سيزيد من القوة الإيرانية سواء الجيوسياسية أو الثقافية أو العسكرية ويحقق لها مكانة المهيمن الإقليمي المنفرد على المنظومة الخليجية، وبذلك قد تعزل السعودية وتصبح أقل فاعلية ضمن للمنظومة الخليجية. وعليه ساهم التحالف السعودي الأمريكي الأمني في عرقلة الجهود الإيرانية المهيمنة، خاصة وأن إيران سعت ولا تزال إلى إقامة نظام إقليمي خليجي خال من التواجد الأمريكي والغربي أو حتى الدول الخارجة عن النطاق الجغرافي للمنظومة الخليجية.

ب- الدور التركي:

تعتبر تركيا من الدول الفاعلة في النظام الإقليمي الخليجي، ربما لا تقل من الناحية المادية عن قدرات باقي الدول القطبية ومنها إيران، فتركيا كدولة محورية تحتل موقع استراتيجي يجمع ما بين ثلاث قارات، أو ما يعرف بالمثلث الاستراتيجي للأقاليم المحورية بالنسبة لمصالح الدول الكبرى (البلقان، القوقاز، الشرق الأوسط)، كما تعتبر تركيا قوة بشرية، بحيث أن عدد سكانها يقارب عدد سكان إيران، وتشتمل عدة أقليات ترجع أسباب تشكيلها إلى الدولة العثمانية، ويشكل الأتراك أكثر تشكيلة عرقية بما يقارب 70 إلى 80% مقارنة بنسبة الفرس في إيران المقدرة حوالي 51%¹.

اقتصاديا، يصنف الخبراء تركيا ضمن الدول المائنة التي تملك ثروة مائنة باحتياطي قدر بـ: 22 مليار متر مكعب في مقابل الاحتياطات النفطية الإيرانية، غير أن غياب الثروة البترولية مع أهميتها لم يعق تركيا عن تحقيق المركز الثامن عشر للدول الأعلى نموا في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي حسبما جاء في تقرير معهد ستراتفور. أما عسكريا، فتملك تركيا الجيش الأكبر من بين الدول المنضوية في الناتو حيث قدر حجم جيشها حسب تقرير الميزان العسكري لعام 2008 بـ: 510600 ضابط وجندي أي ما يكاد يقارب مجموع جيوش فرنسا وإسبانيا وإيطاليا².

¹: محزم عبد المالك، "السياسة الخارجية التركية بعد الحرب الباردة" (رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009-2010)، ص28.

²: حطيط أمين، "الميزان العسكري لتركيا 2008"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 20، 2008، ص ص 176-177.

على المستوى القيمي، تستند تركيا لموروث حضاري تعود جذوره إلى عهد الدولة العثمانية، غير أن الهوية الإسلامية تتخللها مجموعة من الهويات المختلفة، فتركيا دولة يقع جزء منها في أوروبا وأكثر من نصفها الآخر في جنوب غرب آسيا، وهي عضو في منظمة حلف شمال الأطلسي وفي منظمة المؤتمر الإسلامي، أما عن المجتمع التركي، فيتأرجح بين سلطة علمانية تسهر مؤسسات دستورية على حمايتها وشعب تنمو فيه النزعة الإسلامية، ما نتج عنه أزمة هوياتية صعبت على تركيا التعامل مع الخارج ككتلة داخلية واحدة وبانتماء واضح للحضارة الإسلامية.

وجدت تركيا في دول الخليج ورقة مساومة مهمة تهدف إلى تحصيل صفقات اقتصادية لحل بعض المشاكل والتي برزت بعد عام 1992، واحتلت الكويت موقع الصدارة في الدبلوماسية الاقتصادية، حيث تم إنشاء صندوق مالي خاص اعترافاً بجهود تركيا في التحالف الدولي ضد العراق¹. وينظر إلى العلاقة الخليجية التركية على المستوى الاقتصادي على أنها تطرح في إطار مفهوم النفط مقابل الماء بحيث تضمن تركيا من وراء المشاريع المائية تأمين حاجاتها من النفط والغاز مقابل تأمينها للمياه التي تحتاجها الدول الخليجية، إذ تعاني من ندرة في هذا المجال.

وما يمكن التأكيد عليه في هذا الإطار أن تركيا تبرز بدور الموازن بين الدول الخليجية وإسرائيل، فقد تكون تركيا المعبر الاقتصادي والسياسي لإسرائيل لدخول المنظومة الخليجية ما يدفع عملية التطبيع أكثر ما بين دول المجلس وإسرائيل خاصة، كما أن هناك محور يدعو إلى السلام من خلال الاتفاق السعودي المعروف بالأرض مقابل السلام ما يترتب عن ذلك من اختلال في الموازين لصالح إسرائيل وتركيا كمنافس قوي على حساب الدور الإيراني، لذلك تعتبر تركيا ورقة رابحة من خلال أوراق المساومة التي تملكها في دعم وضع قوة إقليمية على أخرى.

وينظر إلى العلاقة الخليجية الاقتصادية مع تركيا على أنها قد تساهم في خلق توازن في السياسة الإقليمية وبخاصة مع إيران في ظل طموحها لامتلاك الطاقة النووية، بحيث تزايد نفوذها في الخليج العربي بعد زوال النظام العراقي السابق، كما يظهر الدور الموازن لتركيا ما بين الولايات المتحدة وإيران في فتح تركيا للعلاقات مع إيران خاصة على مستوى التعاون الاقتصادي.

¹: السامرائي محمد سالم، "المساومة في السياسة الخارجية التركية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 13، جانفي 2007، ص 84.

لقد تحدثت تركيا الولايات المتحدة بخرقها للحصار الاقتصادي الذي فرض على إيران بموجب قانون داماتو عام 1995، حيث تم بموجبه حظر نشاط الشركات الأجنبية التي يتعدى مستوى استثمارها في إيران 40 مليون دولار سنوياً في قطاع الغاز والنفط، وبعد أسبوعين من استصدار القانون وقع رئيس الحكومة التركي آنذاك نجم الدين أربكان عقداً بقيمة 20 مليار دولار يضمن استعادة تركيا من الغاز الطبيعي لمدة عشرين عاماً، كما رفض رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان الضغط الذي يمارسه المجتمع الدولي على المشروع النووي الإيراني في مقابل الصمت على المشروع النووي الإسرائيلي، إثر مفاوضات إيران ومجموعة (1+5) في أكتوبر 2009.¹

ج - الدور العراقي:

ازداد الارتباط العراقي بإيران مما كان عليه الحال قبل عام 2003 وهو تاريخ الحرب الأمريكية على العراق أو ما يصطلح عليه في الأوساط الأكاديمية بحرب الخليج الثالثة، فقد خلصت دراسة أجراها المعهد الملكي للشؤون الدولية في أوت 2005 إلى أن النفوذ الإيراني في العراق أكبر من نفوذ الولايات المتحدة²، فمشاكل العراق بعد صدام حسين وحلولها المحتملة متصلة بإيران اتصالاً وثيقاً على النحو الذي أصبح من الصعب مناقشة أي حلول دون أخذ ما ستقوم به إيران بعين الاعتبار. ففي حين هرب المعارضون العلمانيون إلى الغرب، لجأ علماء الدين الشيعة العراقيين إلى إيران ورحبت بهم الجمهورية الإسلامية الإيرانية لأسباب دينية ولمصالح سياسية تمثلت في تنظيم إيران للمعارضة العراقية في شكل حركات سياسية وتسليحها³.

وقد وضع عبد العزيز بن عثمان بن صقر الباحث الخليجي 5 سيناريوهات لمستقبل المنظومة الخليجية، سيناريو الأزمة الممتدة واستمرار الوضع القائم، السيناريو الكارثي، امتلاك إيران القنبلة النووية، سيناريو وقوع الخليج تحت الهيمنة الأمريكية الإيرانية المشتركة، سيناريو تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية في المنطقة، وانتهى الأمر إلى أن السيناريو الأرجح هو سيناريو الأزمة الممتدة واستمرار الوضع القائم من نفوذ أمريكي وارتفاع الإنفاق العسكري المتزايد لدول المنظومة لاسيما العربية منه⁴.

¹: حداد شفيعة، "توجهات السياسة الخارجية التركية بعد الحرب الباردة" (رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2003-2004)، ص120.

²: دين دليار جون، ت: شيجا بسام، "الفوضى التي نظمها: الشرق الأوسط بعد العراق"، مجلة المستقبل العربي، العدد 358، ديسمبر 2008، ص162.

³: عيساوة آمنة، المرجع السابق، ص168.

⁴: عبد الله الخليفة الشايجي، "العراق وأمن الخليج العربي: تداعيات الوضع الأمني في العراق على دول مجلس التعاون الخليجي"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، 2008، ص49.

المطلب الثالث: إيران ومعادلة توازن القوى الدولية

تحتل البيئة الدولية أهمية خاصة في تحليل التفاعلات الإقليمية وفق النموذج الذي قدمه يونغ (Young) حول التواصل والانقطاع ما بين النظم الإقليمية والدولية، أي تم ترجيح علاقة تأثر النظام الإقليمي بالتفاعلات والتوازنات التي تتم على مستوى القوى الكبرى، لذلك لا يمكن إهمال خصوصية الأدوار الدولية في تحديد الدور الإقليمي الذي يمكن أن تلعبه دولة دون غيرها.

ومن أهم مميزات النظام الإقليمي الخليجي عمق الاختراقات الخارجية نتيجة أهميته بالنسبة لمصالح القوى الكبرى على رأسها الولايات المتحدة، التي تحظى بأولوية الحضور على مستوى التفاعلات الأمنية والتعاونية داخل الإقليم، إضافة إلى أهمية حضورها في دعم التواجد الإسرائيلي وترسيخه كقوة إقليمية، وكذا الخلاف القائم ما بين إيران والولايات المتحدة منذ نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية خاصة عند تصريحها استئناف مشروعها النووي ما شكل تهديدا للمصالح الأمريكية وحليفها إسرائيل. أما روسيا التي اهتزت بعد حالة التفكك التي عرفها الاتحاد السوفيتي السابق، فاستخدمت لهجة أكثر حدة في مواجهة الغرب وفي السعي لدعم القضايا التي تخالف التوجه الأمريكي لإثبات استقلالية الموقف الروسي وإمكانيته لمواجهة السياسات الأمريكية، دون أن ننسى محاولات الاتحاد الأوروبي الذي ساهم من خلال سياسة الحوار المعتمدة مع إيران خاصة أثناء مفاوضات الملف النووي الإيراني، ما يدفع الدراسة إلى التساؤل عن أهمية هذا التضارب في الدعم أو الحد من الدور الإيراني في النظام الخليجي ؟

أ- المواجهة الأمريكية الإيرانية:

مثلت إيران تحديا لنموذج الأمن الأحادي الأمريكي والحضور الأمريكي في إقليم الخليج، ولهذا الخلاف جذور تاريخية إيديولوجية وجغرافية، فكلما زاد الطابع الإيديولوجي للسياسة الخارجية الإيرانية كلما زاد الصراع مع الولايات المتحدة وأهدافها الإقليمية التي تتشابه مع مصالح إسرائيل أهم منافسي إيران على دور المهيمن الإقليمي وأحد أهم دعائم الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة. حصل نوع من التغيير على مستوى الخطاب الرسمي الإيراني تجاه الولايات المتحدة في عهد الإصلاحيين من خلال طرح مفهوم حوار الحضارات في محاولة لنفي صفة التطرف على التوجه الإيديولوجي الإيراني في المحيط الإقليمي¹، إلا أن المواجهة الأمريكية تبقى من أهم العوائق الدولية التي تواجه إيران لبلوغ طموحها كدولة مهيمنة، تلك المواجهة التي برزت على مستويين أساسيين مستوى المصالح ومستوى القيم.

¹: الشرقاوي باكينام، المرجع السابق.

إن عمق البعد الثوري في النظام السياسي والقيم الإيرانية، صعب من تصور التغييرات المطلوبة من طرف الولايات المتحدة في هوية النظام الإيراني بشكل يغير من توجهاتها الخارجية، وبالتالي، الأصل في الخلاف هو إيديولوجي بالدرجة الأولى، لذلك يرى التيار الإيراني المحافظ أن العلاقة مع الولايات المتحدة تعارض مصير الثورة لما تمثله من تهديد للهوية الإسلامية لإيران، وفي المقابل يصنف المحافظون الجدد الولايات المتحدة إيران ضمن الدول الراحية للعنف والتطرف الذي يجب مواجهته¹.

تأثير أحداث 11 سبتمبر 2001:

كانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر حدا فاصلا في العلاقات الأمريكية الإيرانية، فقد فتحت المجال أمام الوسائل بين البلدين، وظهر ذلك مع بروز الدور الإيراني المساعد للقوات الأمريكية لإسقاط نظام طالبان ونظام صدام حسين بالعراق العدوين المشتركين لكل من إيران والولايات المتحدة الأمريكية². لذا ذهب الكثير من المحللين المتفائلين حول إعادة بناء العلاقات الإيرانية الأمريكية على أسس التعاون المشترك إلى الافتراض بأن العراق وأفغانستان يعدان القاعدة الصلبة لبناء حوار مبني على تبادل المصالح المشتركة، فكل من إيران والولايات المتحدة مصلحة في استقرار العراق ووحدة أراضيها، ولهما عدو مشترك وهو طالبان³.

يمكن القول إذا أن الإستراتيجية الأمريكية لما بعد 11 سبتمبر أعطت العلاقات دفعا أكبر للحوار خاصة وأنها دعمت من دور إيران من خلال القضاء على أهم منافسين للنظام الإيراني، وما نتج عن الحروب الأمريكية من زيادة الطلب العالمي على النفط وارتفاع الأسعار التي تعتبر مصدر مالي مهم لإيران لدعم مشروعاتها النووية.

إن من أهم الإشكاليات المطروحة أمام الولايات المتحدة في منطقة الخليج هي كيفية تحقيق الاستقرار في العراق، حل قضية الجزر التي تحتلها إيران، الاستقرار في مستوى الإنتاج العالمي للنفط لضبط أسعاره، كيفية وصول أمريكا إلى أهم منابع النفط في الخليج حيث تعتبر احتياطات البترول في إيران ودخل دول مجلس التعاون الخليجي على حد سواء من أهم العوامل التي تدعم أهمية إيران الجيوبوليتيكية والتي لا بد من أن تلقى انشغالا لدى دوائر السياسة الأمريكية كما لقيته في عواصم القوى الكبرى كالصين وروسيا.

¹: الشراقوي باكينام، نفس المرجع.

²: Isaiah Wilson, "rediscovering containment: the source of American-Iranian conduct", **Journal of International Affairs**, N: 02, Summer 2007, p105.

³: سادجايور كريم، "توجهات لمقاربة إيران في علاقاتها مع الولايات المتحدة"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 344، أكتوبر 2007، ص39.

تعد إيران فاعل مهم في كل هذه القضايا، حيث بإمكانها مساعدة الولايات المتحدة على حلها، وبذلك تملك إيران العديد من أوراق المساومة مع الولايات المتحدة مما يحتم على هذه الأخيرة فتح باب الحوار بدل تفعيل العقوبات¹.

كما يظهر كذلك الانتباه الأمريكي لأهمية القوة الناعمة من خلال العمل على اجتذاب أكبر شريحة من المجتمع الإيراني خاصة فئة الشباب وذلك بواسطة وسائل الاتصال المتطورة، وهنا يكمن الخطر الناعم بالنسبة للسياسة الإيرانية، حيث سبق وأن صرح علي خامنئي أنه يخشى من هوليوود أكثر من أي سلاح عسكري أمريكي².

يعتبر النفط الحل الأساسي للإجابة على السؤال السابق، فكون الوصول إلى النفط من أهم مصالح الولايات المتحدة وإيران من كبار المنتجين، فضلا عن قربها من المنتجين المهمين في الخليج العربي، وإطالتها بشواطئ طويلة على الخليج مع وجود قوات أمريكية بحرية هناك، بالتالي، هي تستطيع تهديد مرور ناقلات النفط في الخليج، لأنها سبق وأن هددت بذلك فقد أقرت بعض التقارير العسكرية بأن إيران تمتلك غواصة لا يستطيع الرادار كشفها، بالإضافة إلى ترسانة صواريخ أرض-أرض والتمثلة بمنظومة صاروخية ذات تقنية روسية صينية وكورية شمالية محلية الصنع يقف على رأسها الصاروخ شهاب الذي يستطيع الوصول إلى إسرائيل³.

ب- الحوار الإيراني الأوروبي:

تبنى الاتحاد الأوروبي منذ انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية سياسة منفصلة ومختلفة عن الولايات المتحدة، فبينما كانت هذه الأخيرة تعمل بشكل دائم على مقاطعة إيران وعزلها وحصارها اقتصاديا، كان الاتحاد الأوروبي يعمل على تقليص حدة الضغط الأمريكي من خلال عملية التفاوض، ويدخل ذلك في إطار السعي الأوروبي لتقديم مفهوم مختلف لحل الأزمات الدولية والتي لا تخرج عن إطار تحقيق مصالحه التي قد تختلف عن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، ومثال ذلك الدور الذي لعبته الترويك الأوربية أثناء المفاوضات مع إيران في ملفها النووي.

¹ : Isaiah Wilson, Op. cit, p109.

²: عيساوة آمنة، المرجع السابق، ص153.

³: الرشدي حسن، "الملف النووي الإيراني والموقف الأمريكي: رؤية مجموعة الأزمات الدولية للخروج من المأزق النووي الإيراني"، دراسات إستراتيجية، العدد2، جوان 2006، صص.100-101.

يعتبر الأوروبيون بالنسبة لإيران شريك اقتصادي مهم وتعتبر إيران من أكبر الشركاء التجاريين لأوروبا وذلك لتوقف الصناعات النفطية وصناعة الغاز على رأس المال والتقنيات الفنية الأوروبية:

ويمكن اختصار أهم عوامل التقارب الأوروبي الإيراني فيما يلي:

- إعلان أمريكا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي عن نظام عالمي جديد أين تتمركز في قلب تفاعلات القوى الكبرى، وتعددت المواقف الدولية حول هذا الوضع ومن تلك المواقف برز الموقف الأوروبي الداعم للتعددية القطبية¹.

- من هذا المنطلق يمكن وصف العلاقات الأمريكية الأوروبية على أنها علاقات تنافسية هدف الولايات المتحدة منها استقرار القطبية الأحادية خاصة على المستوى العسكري، أما أوروبا فتسعى إلى التحول إلى قطب دولي استناداً إلى قوتها الاقتصادية وموروثها التاريخي الحضاري، ويعتبر الخليج العربي ساحة مهمة للتنافس بينهما، فقد قلصت الولايات المتحدة من نفوذ الأوروبيين وسيطرت على المنظومة الخليجية ما شكل ضغطاً على أوروبا، وتعد إيران القوة الإقليمية الصاعدة الخارجة عن النفوذ الأمريكي في المنطقة، لذلك تحظى بأهمية بالنسبة للأوروبيين.

- تعتبر إيران واحدة من ثلاث دول أساسية توفر حاجات الاتحاد الأوروبي النفطية بنسبة مقدرة بـ: 10%، واستبدال هذا المصدر ليس من السهل تعويضه إذا ما انتقص من السوق النفطية العالمية، ومع الاهتمام بمعدل استهلاك النفط في الاتحاد الأوروبي زاد ذلك من قيمة إيران الاقتصادي، حيث يقدر الاحتياطي الإيراني بما يقارب 16.5% من مخزون النفط في منطقة الخليج و 40.3% من مخزون الغاز الطبيعي في المنطقة، خصوصاً بعد احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق واحتكار شركائها للعقود النفطية ما يعني بطريقة أو أخرى استغلال الأمريكيين للمخزون العراقي المهم، إضافة إلى مخزون دول الخليج العربي².

- تعتبر إيران أنسب مسار لنقل النفط والغاز من منطقة بحر قزوين والغاز القطري إلى أوروبا، فمسار إيران أقصر بالنسبة لجميع المسارات وأقل إنفاقاً من الناحية الاقتصادية، وقد أعلنت شركة توتال الفرنسية عن رغبتها للاستثمار من خلال إنشاء خط ينقل غاز و نفط بحر قزوين عبر إيران رغم المعارضة الأمريكية.

¹: ولداني أصغر جعفر، "إيران وأوروبا من الحوار النقدي إلى المشاركة الاقتصادية"، نقلاً عن الموقع:

<http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=1883&lang>, 11/11/2013, 17:30.

²: نفس المرجع.

الخريطة رقم 4: الموقع الجيوبوليتيكي لبحر قزوين.



المصدر:

http://www.metransparent.com/spip.php%3Fpage%3Dimprimer_article_avec_forum%26id_article%3D9362&usg=__P_u-

ج - التقارب الروسي الإيراني:

تعتبر روسيا من الدول التي تبحث عن منافذ لاختراق القوة الأمريكية في النظام العالمي، عبر سياسات التعاون الثنائي مع الصين، الهند وكذا إيران، إضافة إلى عمل هذه القوى المستمر والمتكامل في أغلب الأحيان من أجل تعزيز مفردات قوتها الذاتية العسكرية والاقتصادية حتى يسهل عليها في وقت لاحق فرض نموذجها للنظم والتفاعلات الإقليمية وبالتالي للنظم والتفاعلات العالمية¹.

ويعد اختراق تفاعلات النظم الإقليمية من أهم الوسائل التي تسعى روسيا لاستخدامها من خلال دعم الدور الإيراني في منطقة الخليج وبالأخص تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، إذ تتضح أهمية الخليج كمجال للتنافس ما بين القوى الكبرى مع زيادة محاصرة الولايات المتحدة لروسيا عن طريق توسيع نشاطات الناتو إلى عشر دول أوروبية كانت ضمن مجال نفوذ الاتحاد السوفيتي، ولم يبق لروسيا إلا الخصم المعارض للولايات المتحدة ألا وهو إيران.

¹: عطوان خضر عباس، "سياسة روسيا العربية والاستقرار في النظام الدولي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 20، 2001، ص 49.

يعود تاريخ التعاون العسكري التقليدي بين الدولتين إلى فترة الحرب العراقية-الإيرانية أين وقع الجانبان صفقة ضخمة لتحديث القوات المسلحة الإيرانية في مختلف المجالات البرية والبحرية والجوية ووصلت القيمة الإجمالية لمشتريات السلاح الإيرانية حوالي 10 مليار دولار، واشتملت هذه المشتريات على دبابات القتال المتطورة وطائرات قتالية وعربات مدرعة وأجهزة رادار متطورة وغواصات هجومية¹.

واستمر التعاون الروسي إلى مطلع القرن 21، حيث قامت روسيا في منتصف جانفي 2000 بإلغاء اتفاقها مع الولايات المتحدة القاضي بعدم تزويد روسيا إيران بمنظومات أسلحة متطورة، إذ تصاعدت وتيرة العلاقات بين البلدين وتحديدا في المجال العسكري والتقنيات النووية، ومحور اهتمام روسيا انصب على استكمال تنفيذ البرنامج النووي الإيراني بموجب اتفاقية جوان 2002 مع إيران².

فخلال زيارة بوتين إلى طهران في أكتوبر 2007 واجتماعه مع أحمدي نجاد وخامنئي، عمل على إعطاء دفعة جديدة للعلاقات الروسية الإيرانية من خلال الموافقة على توريد ما يزيد على 82 طن من اليورانيوم المخصب إلى مفاعل بوشهر الإيراني الذي يديره مهندسون روس، والعمل كذلك على فكرة تأسيس كارتل للغاز الطبيعي على شاكلة منظمة الأوبك³، لكن رغم النقد الذي تواجهه روسيا من طرف الولايات المتحدة فإنها تبقى حريصة على:

- التعاون مع إيران دون خرق الالتزامات القانونية الدولية المتعلقة بنشر أسلحة الدمار الشامل.
- الأهمية الاقتصادية للتعامل مع إيران حيث أنقذت الصفقات الروسية مع إيران آلاف العمال الروس الذين يعملون داخل إيران من البطالة، وأنقذ نحو 300 مشروع صناعي في مصانع سان بتيرسبورغ من التوقف⁴.

¹: أحمد إبراهيم محمود، "التعاون النووي بين روسيا وإيران"، نقلا عن الموقع:

<http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=1877&lang>, 10/11/2013, 12:20.

²: خضر عباس عطوان، المرجع السابق.

³: يوسف أيمن طلال، "روسيا البوتينية بين الأوتوقراطية الداخلية والأولويات الجيوبوليتيكية الخارجية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 358، ديسمبر 2008، ص 89.

⁴: عيساوة آمنة، المرجع السابق، ص 160.

المبحث الثاني: مستقبل العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي

إن المتنبع للعلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي لا يستطيع أن يضع تصورا واضحا لمستقبلها باعتبار أن كل الاحتمالات مفتوحة لما تكتنفه هذه العلاقات من التعقيدات الناتجة عن تراكمات تاريخية وأوضاع راهنة تجعل من مستقبل هذه العلاقات يتسم بالغموض وصعوبة الاستشراف، لكن ما يزيدها غموضا والتباسا ارتباط هذه العلاقات بالموثرات الدولية والتدخلات الدولية وبخاصة بعد تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في العراق، لكن وقبل الحديث عن مستقبل السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، أي محاولة استشراف مستقبل العلاقات بينهما، ينبغي أولا ضبط مفهوم الدراسات المستقبلية.

إن أول من استعمل مصطلحا يدل على المستقبل كبحت أكاديمي هو المفكر الفرنسي دي توكفيل سنة 1835 في كتابه "الديمقراطية في أمريكا"، الذي كان محاولة بحث في التطور المستقبلي للقوى الدولية الكبرى، ثم بعده استخدم عالم الاجتماع جيلفان مصطلح "ميلونتولوجي" والذي يعني أحداث المستقبل سنة 1907، وأول من استخدم كلمة علم المستقبل هو الأمريكي ذو الأصل الألماني أوسيب فليختهايم الذي جاء بمصطلح futurology¹، وعرفه بأنه نظام عالمي جديد منبثق عن وحدة تكاملية بين الزمن والحقائق المكتشفة، وهذا النظام يتعامل مع نفس الأشياء ولكن بطريقة جديدة.

بالتالي، فالاستشراف العلمي للمستقبل يقوم على فهم الماضي والحاضر في نفس الوقت، وهو لا يقدم تنبؤات ولا تفاصيل مؤكدة، لأنه لا يتعدى محاولة الاقتراب من البديل الأفضل كما أنه ذلك الاجتهاد العلمي الذي يتم من خلاله صياغة مجموعة من البدائل تشتمل على المعالم الرئيسة لأوضاع مجتمع أو مجموعة من المجتمعات عبر فترة زمنية معينة.

تدخل تقنية السيناريوهات ضمن إطار الأدوات المنهجية الأكثر استعمالا في الدراسات المستقبلية، وكغيرها من الأدوات المنهجية، فإن هذه التقنية لا تحدد بدقة متى وكيف تحدث ظاهرة معينة في المستقبل، ولكنها تحاول تحديد المسارات العامة للظواهر والمتغيرات المتحركة في كل مسار من هذه المسارات، وتجمع أبرز مدارس الدراسات المستقبلية على تقسيم السيناريوهات إلى ثلاثة أنواع: السيناريو الخطي، السيناريو الإصلاحي والسيناريو الثوري².

¹: عبد الحي وليد، الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية (الجزائر: شركة شهاب، 1991)، ص ص 15-16.

²: بوقارة حسين، "الاستشراف في العلاقات الدولية: مقاربة منهجية"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 21، جوان 2004، ص ص 194-195.

بالتالي، نحاول في هذا المطلب التركيز على ثلاث سيناريوهات مستقبلية للعلاقات الإيرانية فيما يتعلق بمتغير الأمن وقضايا التعاون الإقليمي مع دول مجلس التعاون الخليجي، أولاً: السيناريو الخطي أي بقاء الأوضاع على ما هي عليه، ثانياً: السيناريو الإصلاحي ويفترض حدوث تحول أو إصلاح في الظاهرة المدروسة، وأخيراً السيناريو الثوري أي حدوث تحول جذري في الظاهرة المدروسة.

المطلب الأول: استمرار الوضع القائم (السيناريو الخطي)

سنحاول من خلال هذا المطلب دراسة السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك عبر تصور سلسلة من الأحداث التي يمكن وقوعها في المستقبل والتي تشكل فيما بينها مؤشرات للمشهد الأول للاتجاهات المستقبلية للسياسة الإيرانية فيما يخص علاقاتها مع دول المجلس، ألا وهو المشهد الخطي أو الإتجاهي، الذي يعبر على امتداد للأوضاع القائمة دون تغيير كيفي يذكر.

أ - عوامل بقاء الوضع الراهن على مستوى العلاقات بين إيران ودول المجلس:

تتبلور معالم مستقبل السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول المجلس في إطار ثلاث بيئات أو ثلاث محددات أساسية، الأولى تتمثل في الأوضاع الداخلية لكل من منطقة الخليج التي تضم إيران وكذا دول مجلس التعاون الخليجي، الثانية تمتد لتشمل باقي دول الخليج وهي العراق واليمن، فضلاً عن الدور الذي تلعبه القوى الإقليمية وهي تركيا وإسرائيل، أما الثالثة والأخيرة، فتتمثل في القوى الدولية التي تهتم بالمنطقة بالنظر إلى علاقاتها التفاعلية مع المنطقة التي اشتملت عليها البيئة الأولى.

فانتزاع الشعوب العربية من النظم التي حكمتها عقوداً طويلة وشعورها بالحرية، وفكرة أسلمة الثورات العربية، مع احتمالات تفكك الشعوب العربية مثلما حدث في العراق وما يحدث في اليمن، والتناقض الإيراني عندما تنتهي على الثورات في مصر، وتونس، وليبيا، في الوقت الذي تأخذ فيه موقفاً مخالفاً بالنسبة لسوريا، بالإضافة إلى فكرة تدخل إيران في شؤون الدول الأخرى في الوقت الذي لا تقبل فيه التدخل من أحد، وتنامي الدور السعودي في كبح تطور انتفاضة البحرين، الأمر الذي يجعل العلاقة بين الطرفين في مد وجزر تتعلق تارة بما يحدث في البيئة الداخلية لإيران من صعود للتيار الإصلاحي أو حتى التيار المحافظ، وتارة لما يحدث في هذه الدول، كالاتجاكات التي حدثت في البحرين. وذلك مقابل تطور نوعي لمستوى العلاقات مع الدول الأوروبية، فإن أوروبا ما تزال هي الشريك التجاري الأول لإيران طبقاً لآخر إحصائيات¹.

¹: CIA factbook, Op. cit.

تعرف العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي قدرا من التذبذب، فمن ناحية لم تتمكن الإمارات العربية المتحدة من حل مشكلاتها مع إيران حول الجزر رغم إثارة الموضوع في مناسبات عديدة مع المسؤولين الإيرانيين الذين يزورون المنطقة من ناحية، ويزورون دول المجلس من ناحية ثانية، فضلا عن السياسة الجديدة التي بدأت تطبقها بعض هذه الدول، وذلك منذ عام 2013 عن الطريق التضييق على الإيرانيين العاملين فيها لاسيما في الإمارات العربية والكويت.

على هذا الأساس، كان لذلك الأثر على السياسة الأمنية، فسادت سياسة الغموض الاستراتيجي في السياسة النووية منذ البداية، غير أن إيران حققت تقدما واضحا في إقرار دولي بحقها في تطوير برامجها النووية رغم استمرار الجدل حول طبيعتها، لاسيما أن آخر تقارير وكالة الطاقة النووية اشتمل على قدر من عبارات التشكيك في طبيعة المنشآت الإيرانية، بالرغم من رضوخ إيران للطلبات الدولية بشأن وقف عملية تخصيب اليورانيوم لأكثر من 5%¹.

نظرا لعدم تحقيق إيران اختراقات ذات شأن في علاقاتها مع دول المجلس، بدأت توجهات السياسة الخارجية الإيرانية تميل تدريجيا وبشكل متسارع نحو آسيا الوسطى منذ عام 2013، وقد نجحت إيران في تسريع العمل لتنشيط طريق الحرير الجديد، ونجحت في الدخول إلى منظمة شنغهاي كعضو كامل العضوية²، غير أن المنافسة الإسرائيلية لها في هذه المنطقة والإغراءات الأمريكية لكل من قرغيزيا وأوزبكستان بشكل أساسي، إلى جانب عضوية أذربيجان في حلف الناتو منذ عام 2012³.

بالإضافة إلى كل ما سبق، فمن أهم المؤشرات التي تجعلنا نرجح بقاء الوضع الراهن على السيناريو التقاربي أو النزاعي هي:

- ✓ إشاعة خطورة المشروع النووي الإيراني على دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك من خلال استغلال عامل التوتر بين الأطراف، والعمل على تهويل الخطر الشيعي على الدول السنية، استنادا إلى الحساسيات الطائفية التي تتغذى من النزاع السني الشيعي.
- ✓ الفتور الخليجي إزاء المبادرات التي اتخذتها إيران النجادية.

¹: Nathaniel F. Manni, "Iran's proxies: state sponsored terrorism in the Middle East", **Global Security Studies**, N: 3, Summer 2012, p37.

²: العامري إيتسام محمد، "منظمة شنغهاي للتعاون الإقليمي"، نقلا عن الموقع:

<http://www.cis.uobaghdad.edu.iq>, 26/11/2013, 18:10.

³: وافي شايبة، "التنافس الإيراني التركي في الشرق الأوسط 2002-2011" (رسالة ماستر في العلوم السياسية تخصص إدارة النزاعات الدولية، قسم الدراسات العسكرية والإستراتيجية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2011-2012)، ص72.

ب - الاتجاهات المستقبلية لسيناريو الوضع الراهن:

دراسة لما هو موجود من مؤشرات، فإنه من المرجح مواصلة الإمارات العربية المتحدة المناداة بعرض الموضوع على محكمة العدل الدولية يقابله رفض إيراني واضح، كما أن دعوة إيران في قمة مجلس التعاون الخليجي في سنة 2006 سيدفع بقضية الجزر إلى البقاء والاستمرار، وذلك مقابل ظهور القضية بين الحين والآخر في بعض التصريحات والمطالبات الإعلامية الخليجية.

ولهذا، تواصل إيران سياستها في عدم توظيف البعد المذهبي في علاقاتها مع دول المجلس باستثناء العراق والبحرين، كما تحرص التيارات السياسية الشيعية في دول الخليج لاسيما في كل من السعودية والكويت على الحفاظ على مسافة سياسية كافية بينها وبين إيران.

ونظرا لاستمرار الحصار الغربي على إيران، رغم استمرار التلكؤ الأوروبي في تطبيقه بالشكل الذي تريده الحكومة الأمريكية، فقد تبدأ إيران تعاني من مشاكل اقتصادية لاسيما في قطاعها النفطي، حيث لن تتمكن من زيادة إنتاجه، وقد يساعدها بعض الشيء بدء توليد طاقة كهربائية من محطاتها النووية، وإن ذلك لن يخفف من وطأة الحصار الاقتصادي على إيران مقابل بقاء الأوضاع لأن هذه الأخيرة تعتمد ووفقا لسياسة المبادأة دائما على دول المجلس في تعاملاتها الاقتصادية المصطبغة بالزيارات السياسية الرسمية جاعلة منها مجبرة لتوقيع اتفاقيات أمنية لا فائدة منها.

يستمر هذا السيناريو إلى حين امتلاك إيران للسلاح النووي، وتصبح السياسة الخارجية الإيرانية تتعلق بالتأثير الحاكم من حيث الوسائل والآليات المستخدمة، فإذا كان المحافظون على سدة الحكم، فإن التصعيد في مشكل الجزر وفي الدعم الإيراني للأقليات الشيعية المتمركزة في البحرين خاصة، وكذا في التعاملات التجارية من وإلى دول مجلس التعاون الخليجي، أما إذا كان الإصلاحيون في الحكم، فإن الإستراتيجية والهدف هو واحد لكن الأدوات هي التي تتغير ما عدا الأداة الاقتصادية.

يساهم هذا السيناريو بدوره في جعل دول المجلس تتردد من حيث قناعتها بأن الأمن الإقليمي بإمكان إيران أن تلعب فيه دورا فعالا سواء بوصول المحافظين أو الإصلاحيين، وعلى هذا الأساس، فعملية صياغة منظومة أمنية مشتركة تصبح مستحيلة لأن كل دولة من دول المجلس تحاول مواجهة هذه الأخطار التي تحيط بالمنطقة، متوهمة بأنها قادرة على حل مشاكلها الأمنية والسياسية والاقتصادية بنفسها، والواقع أن هذا التوجه لن يؤدي إلا إلى ضعف في الموقف، وبالنهاية سيعزز دور أمريكا وإسرائيل وموقفهما في تنفيذ مشاريعهما.

المطلب الثاني: تقارب العلاقات الإيرانية مع دول المجلس (السيناريو الإصلاحي)

نحاول من خلال هذا المطلب استشراف مستقبل العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي عبر تصور السيناريو الثاني المحتمل لها وهو السيناريو الإصلاحي الذي هو تغيير في الكم لا الكيف، إذ يفترض هذا السيناريو تقارب العلاقات أكثر مما هي عليه في الوقت الراهن، وهي التي عرفت نوعاً من الاضطرابات حيناً والفتور حيناً آخر، خاصة بسبب التحديات التي تواجه إيران والمذكورة في المبحث الأول والثاني من الفصل الثالث.

أ- عوامل التقارب بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران:

مع أن التيار الإصلاحي بدأ يعرف قدراً من التحسن في وضعه بعد عام 2013، أي بعد انتهاء فترة الرئيس السابق والتي اصطبغت بالنزعة الشعبوية إلى حد ما¹، فإن الولايات المتحدة ما زالت تتأرجح في سياستها بين التفاوض مع إيران على العديد من القضايا وبين الرغبة الكامنة في تغيير النظام لاستكمال حلقات تطويق روسيا وملء الفراغ في مناطق المجال الحيوي لها وللصين، رغم أن هذه السياسة عرفت تراجعاً بعد الانهيار المالي الذي أصاب الأسواق الأمريكية عام 2008

بقيت العلاقات الإيرانية مع دول المجلس تتأرجح بين توترات إعلامية أو مواجهات دبلوماسية في بعض المحافل الدولية لكنها لم تصل إلى حد التصادم العسكري بينهما، وقد أبدت دول الخليج نوعاً من التردد في الاستجابة لتوجهات أمريكية نحو مزيد من التضييق على إيران.

ومع تدهور صحة المرشد الأعلى إذ سيكون 75 عاماً في عام 2014، يمكن أن تتزايد الدعوات لانتخاب المرشد الأعلى بطريقة مباشرة من الشعب أو تعيين مجلس يقوم مقامه، أو فصل مهام المرشد الأعلى عن القضايا السياسية والتركيز على القضايا الروحية، لكنها لم تؤد الغرض المطلوب، الأمر الذي سيؤثر على نمط العلاقات مع دول المجلس.

فنتقييم عملية التقارب الإيراني الخليجي حالياً هي أمر ليس سهلاً في ظل المتغيرات المتتالية التي تكتنف الساحة السياسية في المنطقة والمؤثرات الدولية المتزايدة، فمستقبل التقارب الإيراني الخليجي رهن بالتحركات الإيرانية والسعودية باعتبارهما قطبي الخليج الأكثر تفهماً وإدراكاً لأهمية التقارب والأكثر قدرة بما لديهما من إمكانيات للسير في عملية التقارب.

¹: زيد المرهون عبد الجليل، أمن الخليج: العراق وإيران والمتغير الأمريكي (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009)، ص 29.

لا تتوقف عملية التقارب عند محاولات تحسين العلاقات التقليدية فحسب، بل يجب أن يبادر الطرفان إلى تعميق وتطوير سبل التقارب لتشمل كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، رغم وجود بعض الصعوبات، ويجب أن تدرك إيران أن تحقيق التقارب الكامل مع دول المجلس رهـن بحل المشاكل المعقدة، وأن هذا التقارب يجب أن يكون وسيلة لتحقيق هذا الهدف، وألا يكون على حساب أية دولة من دول الخليج.

من بين المؤشرات التي جعلتنا نتحدث عن عوامل التقارب بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران قدوم الرئيس حسن روحاني إلى سدة الحكم باعتبار أن أطروحات الإصلاحيين خاصة فيما يتعلق بحوار الحضارات والانفتاح على دول العالم عموماً، ودول الجوار الجغرافي خاصة، وذلك من خلال الدعوة لبلورة فكر حضاري إسلامي جديد ليس مناهضاً للغرب، مع التأكيد على قيم التعاون المتبادل في العلاقات الدولية وتوفير الأمن للجميع.

كما تؤثر التحولات الإيديولوجية الداخلية في إيران، ونقصد هنا تحول إيران من الثورة إلى الدولة، وذلك بمجيء قيادات إيرانية جديدة تنتهج المنهج الإصلاحي والبراغماتي في إدارة علاقات إيران، الأمر الذي يساهم في تقريب المواقف بين دول مجلس التعاون الخليجي وبين إيران بغض النظر عن وجود الإصلاحيين أو المحافظين في السلطة، وذلك لأن المصالح يحسب لها ألف حساب.

يعتبر التغيير في وجهة نظر دول مجلس التعاون الخليجي إزاء السياسة الإيرانية، وذلك منذ القمة الثامنة للمجلس عام 1987¹، التي كانت علامة واضحة في مسيرة العلاقات البينية، لأنها وضعت المبادئ العامة التي تضمن حسن الجوار واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وكانت زيارة نجاد لمختلف دول المجلس وعقد اتفاقيات ربما لا ترق إلى اتفاقية أمنية عسكرية، ولكنها تعبر عن حسن نية الطرف الإيراني.

إن تطورات المنطقة الإقليمية والدولية، وأهمها تطورات الصراع العربي-الإسرائيلي والتخوف من انفراد إسرائيل بالمنطقة اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً بعد تدمير العراق، فضلاً عن الدور الأمريكي المتعاضم، كل هذه العوامل تدفع نحو مزيد من التعاون بين الطرفين، وكذلك فإن الانتصار الذي تحقق في جنوب لبنان في 25 ماي 2000²، وانسحاب جيش الاحتلال الإسرائيلي دون قيد أو مفاوضات مع حزب الله اللبناني.

¹: لافي الشمري عبد المحسن، المرجع السابق، ص45.

²: فيسك روبرت، ويلات وطن، ط17 (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2005)، ص285.

وجود قواسم مشتركة بين دول المجلس وإيران التي وبحكم انتمائها إلى المحيط الإسلامي وبحكم نظامها السياسي المستند إلى شرعية دينية، قرب الكثير من المواقف ووجهات النظر التي تلتقي بشكل عام مع نظيراتها من الدول الست، مما أوجد أكثر من أرضية مشتركة للحوار بين الطرفين مثل التنسيق المشترك في المجال الاقتصادي، الزيارات الرسمية المتبادلة وكذا توقيع اتفاقيات أمنية في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

وقد يؤدي غياب عدد من الشخصيات عن المسرح السياسي الإيراني بسبب الموت أو العجز الصحي مثل رافسنجاني ومهدي كروبي ومحمد خاتمي ومحمد تقي مصباح يازدي وعلي أكبر ولايتي وغيرهم من القيادات الأولى للثورة إلى تعزيز القيادات الشابة التكنوقراطية، وهو ما يعزز النزعة البراغمية في السياسة الإيرانية ويشجع الأوروبيين على المراهنة على هذه التحولات الهادئة في البنية السياسية الإيرانية.

ب - الاتجاهات المستقبلية لسيناريو تقارب العلاقات:

من المتوقع أن يكون السيناريو المستقبلي للعلاقات الخليجية الإيرانية قائماً على التشاور المستمر بين الطرفين في القضايا المشتركة مع إضفاء الطابع المؤسسي على هذه التفاعلات عن طريق إنشاء لجان مشتركة تجتمع بصورة دورية، وتوسيع مجال التعاون في المجال الأمني مثل مكافحة المخدرات والإرهاب والجريمة المنظمة، ووضع ترتيبات خاصة في مجال التعاون العسكري بخصوص ضمان حرية الملاحة في الخليج والحفاظ على الأمن والاستقرار فيها، وهذا ما يمكن استشفافه حتى الآن من الخطاب السياسي لقطبي الخليج، السعودية وإيران.

يتضمن نجاح الولايات المتحدة في جر إيران دبلوماسياً للتخلي عن مشروعها وتفكيك برنامجها النووي وربما قد تبقى إيران على برامج سلمية بكفالة روسية أو صينية وتحت المراقبة الدائمة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل عدم تحويل هذا البرنامج إلى أنشطة عسكرية، وإيران لن تتخلى عن خيارها النووي إلا إذا كانت هناك تحفيزات مغرية تقدمها الدول الغربية لاسيما الأوروبية فيما يتعلق بتأمين المعدات اللازمة لتشغيل مفاعلات توليد الكهرباء، وفك العزلة السياسية والاقتصادية مع العالم الغربي وإبرام اتفاقيات تجارة حرة وانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، إضافة إلى الحصول على ضمانات أمنية فيما يتعلق بالتهديدات الأمريكية والإسرائيلية.

حتى إذا تحققت هذه الشروط يتوجب التخلي عن مشروع سيطرة التيار الإسلامي على مجلس الشورى الإيراني الذي يعتبر أن المفاوضات مع أوروبا حول الملف النووي فرصة إيران لاستعادة مكانتها الإقليمية والدولية، بينما المحافظون الذين يشكلون الأغلبية في مجلس الشورى الحالي لا يؤيدون أي اتفاق مع الاتحاد الأوروبي ويشككون في الوعود الأوروبية.

أما إذا تحققت الشروط السابقة وقبلت إيران بالمطالب الدولية وطبقتها، فإن ذلك سيكون له آثار واضحة على المسألة النووية أهمها:

- سيزداد التدخل الأمريكي في المنطقة لتطبيق سياسة منع الانتشار وتضاعف الوكالة نشاطها من أجل الحفاظ على الاحتكار النووي الإسرائيلي وتقوم أمريكا بخلق آليات جديدة وقيود دولية وقانونية مستحدثة للاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

- ستزداد مكانة إسرائيل الإقليمية وستكون راعية لسياسة منع الانتشار في الشرق الأوسط ويتعاضم نفوذها، إذ أنها ستعتبر أن هذه الخطوة تعد نجاحا كبيرا لأحد أهم مبادئ سياستها النووية وهو مبدأ "بيجين"¹، ويزداد بذلك التهديد النووي الإسرائيلي على الدول الخليجية.

يبين هذا السيناريو على أساس خلق تقارب بين إيران التي من المرجح أن تسير وفقا لما ستقره الأجندة الأمريكية وبين دول مجلس التعاون الخليجي التي وكنتيجة، تتخلص من الهاجس الأمني الذي تركته إيران النووية، فإيران لها طموح إقليمي وهذا الطموح لن يتحقق في إطار هذا السيناريو إلا من خلال الجمع بين سياسة الولاء إلى الغرب وسياسة التقارب المصلي الذي يصل إلى حد تفكك العزلة المفروضة على إيران، فتستطيع تحقيق النمو الاقتصادي لتحقيق التنمية من خلال التجربة الخليجية من دول المجلس، بالتالي، تخضع لما يحدده سوق النفط باعتبارها من أهم الدول التي بها احتياطي معتبر من البترول والغاز².

ومن بين وجهات النظر الأخرى التي ترى عملية التقارب الإيراني مع دول المجلس هي التي ترى في هذا التقارب سبيلا لمواجهة النفوذ التركي في المنطقة، فالوجه الإسلامي المعتدل الذي تظهر به تركيا يهدد المصالح الإيرانية في المنطقة خصوصا مع الدول العربية التي أفلقتها التغلغل الشيعي، فتركيا اليوم مطالبة بالقيام بدور في مواجهة "العدو الجديد" للغرب وهو الإسلام الأصولي وعلى رأسه إيران.

¹: Nathaniel F. Manni, Op. cit, p44.

²: كشك أشرف، "التحالفات الإقليمية لإيران... السياسة تتجاوز الايدولوجيا"، مجلة السياسة الدولية، العدد 165، جويلية 2006، ص114.

المطلب الثالث: المسار النزاعي في العلاقات الإيرانية مع المجلس (السيناريو الثوري)

سنحاول من خلال هذا المطلب دراسة مستقبل العلاقات الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي بتصور السيناريو الثالث عبر المسار الثوري، حيث ينطلق أصحاب هذا الاتجاه في دراسة المستقبل من فكرة رئيسة مفادها تجميع الاتجاهات الموجودة في الحاضر واتخاذ مسار معاكس لها، بمعنى حدوث تغير كفي من شأنه ألا يصبح المستقبل مجرد امتداد للحاضر بل يجب أن يتم النظر إليه على أنه يمثل نقیضا للحاضر، وإن لم يكن نقیضه في كافة جوانبه ففي بعضها على الأقل .

أ - عوامل التباعد بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي:

لقد دفعت عدة عوامل بالعلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي نحو مزيد من التباعد منها ما هو ديني، ثقافي وسياسي وأمني، ومنها ما هو خاص بظروف خارجية، ومن أهمها النزاع الإيراني الإماراتي حول الجزر الثلاث بحيث أن إيران ترفض مناقشة موضوع الجزر التي احتلتها عام 1971، حيث عقدت جلسات عدة لمحاولة حل المشكلة سلميا بين الطرفين، إلا أن جميع هذه المحاولات باءت بالفشل، فيعد هذا النزاع عقبة في تطبيع العلاقات بين إيران ودول المجلس خاصة في المجال الأمني. وعلى الرغم من انفتاح إيران مؤخرا على مختلف دول مجلس التعاون الخليجي خاصة تجاه السعودية، فما تزال السياسة الرسمية العامة لدول مجلس التعاون تعكس ضيقا سائدا أو شكا فيما يتعلق بالطموحات الإستراتيجية والسياسية الإيرانية في المنطقة، ويعود هذا الشعور بالأساس إلى المشكلة الأساسية التي ما تزال تنتظر الحل بين إيران ودولة الإمارات العربية المتحدة حول الجزر الثلاث، هذا فضلا عن الخلاف الطائفي بين المذهب السني الذي تعتقه غالبية شعوب الدول الست والمذهب الشيعي الذي تتبناه إيران.

يعتبر الهاجس الأمني والتخوف من البرنامج النووي الإيراني عاملا في تباعد الرؤى بدل تقاربها، لأن انعكاسات السياسة النووية لن تقتصر على أمن منطقة الخليج فحسب، ولكن على أمن الشرق الأوسط والعالم بشكل عام. فبالرغم من التوصل إلى اتفاق بشأن توقيف طهران لجهودها في تخصيب اليورانيوم لحيازة السلاح النووي في 23 نوفمبر من سنة 2013¹ مقابل التخفيف التدريجي للعقوبات الاقتصادية ضد إيران، إلا أن التاريخ (الماضي) ينفي هذه المسلمة، فإيران الإصلاحية أو المحافظة كانت وفي جميع الخطابات الجمهورية تصرح عن كون الملف النووي الإيراني هو اعتبار من الاعتبارات الأمنية القومية، وامتلاك النووي بالنسبة لها هو لتحقيق الطموح لتصير قوة إقليمية فاعلة.

¹: العابد مؤيد الحسيني، المرجع السابق.

كما قد يؤثر سلبا الوجود الأمريكي العسكري في الضفة المقابلة لإيران وازدياده بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، وكذلك معارضة وقلق واشنطن من التقارب بين الطرفين الذي يعد في غير مصلحة الولايات المتحدة، خاصة بعد فشلها في سياستها ضد إيران وضد العراق بعد احتلاله، سلبا على عملية التقارب.

ب- الاتجاهات المستقبلية لسيناريو تباعد العلاقات:

من تداعيات استمرار إيران في تخصيص اليورانيوم صعوبة التوصل إلى صيغة مشتركة لأمن الخليج، وتعد هذه القضية من القضايا الخلافية في العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي، فإيران تطالب دوماً بأن يكون لها دور في الترتيبات الأمنية الخاصة بالمنطقة انطلاقاً من أن أمن الخليج هو مسؤولية دوله، الأمر الذي يتعارض مع رؤية دول المجلس لتلك القضية التي ترى في الوجود الأجنبي عاملاً لضمان أمنها.

وفي ظل هذا الخلاف، طرحت عدة صيغ لأمن الخليج من جانب إيران وفقاً لما أوردته مراكز الدراسات المتخصصة¹، إلا أن إصرار إيران لامتلاك السلاح النووي من شأنه أن يجعل إمكانية إيجاد صيغة أمنية مشتركة أمراً غير ممكن، وذلك لعدة اعتبارات أولها إمكانية قيام سباق نووي ليس في منطقة الخليج فحسب وإنما في المنطقة العربية، والمسار النزاعي ربما ليس بين إيران ودول المجلس فقط وإنما بين إيران والتحالف الأمريكي مع إسرائيل.

إمكانية نشوب حرب بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي:

إن عوامل الاختلاف (التنافر) والتي يأتي على رأسها النزاع الإيراني الإماراتي حول الجزر الإماراتية المحتلة من قبل إيران والاختلاف المذهبي، كانت عقبة في سبيل التقارب، على الرغم من إثارة بعض الخلافات من قبل بعض الدول الخليجية، خاصة دولة الإمارات، حول مدى التقدم في عملية التقارب، فالعربية السعودية كانت تسير بخطى سريعة باتجاه التقارب لتساير الخطى الإيرانية، ولكن التطورات التي شهدتها المنطقة، خاصة فيما يتعلق بالوضع في العراق بعد احتلاله، قد أدت إلى تذبذب في العلاقات، مع أن السمة الغالبة لتلك العلاقات كانت السير نحو التقارب، إلا أن إمكانية نشوب الحرب بين الطرفين أمر وارد في حالة امتلاك إيران للسلاح النووي ومطالبة دول المجلس بإقامة رؤوس نووية أمريكية أو باكستانية على أراضيها حتى تضمن عدم أمنها من الجانب الإيراني والباكستاني.

¹: أشرف كشك، المرجع السابق، ص109.

وقد يؤدي ذلك إلى تدخل المؤسسة العسكرية وإعلان حالة الطوارئ بشكل يمهد لتغيير النظام السياسي، أو يدفع الرئيس والمرشد الأعلى على الاستقالة، أو الدخول في حرب أهلية على غرار النموذج العراقي، وسيكون لذلك عواقب وخيمة على المكانة الإقليمية للدولة، وسيؤدي إلى ارتفاع ولو مؤقت في أسعار البترول تستفيد منه دول الخليج بشكل يعزز الأوضاع فيها، لكن الأمر سينطوي على مخاطر أخرى، مثل انتقال الصراع إلى دول مجاورة إذا تصاعدت النزعة الانفصالية، فقد تجد تركيا نفسها مضطرة لكبح النزعة الانفصالية من قبل الأكراد بالتدخل بشكل أو بآخر، وقد تطال الحرب الطائفية بين السنة والشيعة مناطق أخرى.

إن هذا السيناريو مرتبط بالحالة الاقتصادية والسياسية التي لا تبدو في الوقت الحالي مرشحة لإفرازه، رغم ارتفاع نسب الفساد واستمرار التضيق على الحريات الاقتصادية والسياسية، وتأرجح السوق النفطية.

من ناحية أخرى قد تتصاعد التباينات بين جناحي السلطة من المحافظين والإصلاحيين لاسيما في ظل استمرار التضيق على مرشحي الإصلاحيين من مجلس صيانة الدستور، وتنتقل الصراعات إلى الشارع والمؤسسات الأخرى بما فيها المؤسسات العسكرية، وقد يتعزز هذا الاحتمال بظهور انشقاق بين رجال الدين في قم أو مشهد، أو بروز شخصية دينية تنزع رفض ولاية الفقيه.

إمكانية نشوب حرب ضد إيران:

في ظل إمكانية نشوب حرب ضد إيران، فإن دول مجلس التعاون الخليجي سوف تواجه مأزقا حقيقيا، ذلك لأنه ليس من المستبعد أن تقدم تلك الدول الست تسهيلات لوجستية للعمليات العسكرية ضد إيران، ومع اعتبار أنها دول تحتوي على عدد معتبر من الشيعة، فلا يمكن استبعاد تعرضها لعمليات إرهابية كما سبق وأن حدث أثناء الحرب العراقية-الإيرانية.

في ظل تحقق هذا السيناريو، فإن الهجوم على إيران يكون برياً عبر عدة جبهات من الشمال (قوات قادمة من أذربيجان) وقوات من الشرق من أفغانستان، ثم من الجبهة الغربية من العراق والخليج، وتتقدم هذه القوات نحو العاصمة طهران على غرار ما حدث في العراق، وتستغرق المدة لإنجاز هذه المهمة حوالي أسبوعين.

أما بالنسبة لإسرائيل، فقد رفع الزعماء الإيرانيون التهديد الإيراني إلى مستوى الخطورة منذ بداية التسعينيات بسبب جهود إيران لامتلاك السلاح الإيراني على أساس أن إيران هي أسوأ تهديد لوجود ومستقبل إسرائيل، وأحسن دليل على ذلك هو ميل السياسة الخارجية الإيرانية إلى البعد الإيديولوجي على اعتبار أن إسرائيل هي الشيطان الأصغر بالنسبة لإيران، كما أن امتلاك إيران للسلاح النووي قد يعزز الهيمنة الإيرانية على المنطقة وسيشكل مظلة لحزب الله اللبناني.

وفي هذه الحالة فإن المنطقة ستعرف اضطرابات واسعة من العنف واستغلال الأقليات المختلفة لهذه الحالة للانفصال عن الدولة الأم، وقد يشكل ذلك قاعدة لإنجاز مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي قام على فكرة أن مشكلات الشرق الأوسط ليست نابعة من القضية الفلسطينية أو من النفط أو من الحركات الإسلامية بل نتيجة عدم تطابق الحدود السياسية مع الخريطة الإثنية للمنطقة، وهو ما يعني فتح المجال أمام تطبيق الفكرة التي طرحها رالف بيترز (Ralph Peters).

احتمال الحرب النووية بين إيران وإسرائيل:

يعيدنا هذا السيناريو إلى المتغير "قليل الاحتمال" -عظيم التأثير الذي تحدث عنه وليد عبد الحي، فإذا افترضنا أن إيران ستمتلك سلاحا نوويا خلال الفترة بين 2014 و2020، فإن المواجهة النووية مع إسرائيل تصبح محتملة ولو في حدود قليلة.

غير أن الأمر الذي سينتهي إليه هذا السيناريو هو وقوع خسائر بشرية هائلة من الطرفين، كما أن عبور صاروخ نووي إيراني واحد إلى إسرائيل قد ينهي الدولة اليهودية من الناحية البشرية لاسيما أن أكثر من 80% من سكان إسرائيل يتجمعون في منطقة الوسط¹، والتي لا تزيد مساحتها عن سبعة آلاف كيلومتر مربع، ويعبر عن هذه الفكرة رافسنجاني بقوله²: "إن استخدام قنبلة نووية واحدة ضد إسرائيل سيدمر كل شيء، بينما لن تؤدي أكثر من أذى للعالم الإسلامي".

¹: Trita Parsi, **treacherous alliance: the secret dealings of Israel, Iran and U.S.** (London: Yale University press, 2007), p12.

²: Mohammad-Reza Djalili, Clément Therme, "l'Iran et le Moyen-Orient", **Maghreb-Machrak**, N: 201, Automne 2009, p4.

في ظل الحديث عن التحيات التي تشكل عائقاً أمام السياسة الخارجية الإيرانية في منطقة الخليج وتجاه دول مجلس التعاون الخليجي على أخص الذكر، أي على اتجاه التقارب الإيراني مع هذه الدول من الناحية الأمنية، السياسية والاقتصادية، أو على اتجاه بقاء الوضع الراهن واستمرار إيران في أسلوب المبادأة في سياستها الخارجية متأثرة بذلك بجملة من الأوضاع الداخلية، كالفجوة السياسية بين التيار المحافظ والتيار الإصلاحى وكذا الأوضاع الاقتصادية المتردية بسبب الحصار المفروض على إيران بالنظر إلى سياستها النووية.

أما سيناريو التقارب لتدعيم مكانة إيران في البقاء كقوة إقليمية مهيمنة خاصة مع امتلاك الطاقة النووية، فإن جملة التحديات التي تواجهه تتمثل في الأدوار الإقليمية لكل من السعودية، العراق، تركيا وإسرائيل، وحتى البيئة الدولية وتأثيرها على نمط التفاعلات البينية، ونقصد بذلك الدور الأمريكي الضاغط، الحوار الأوروبي وتقارب العلاقات مع روسيا.

يصعب على الباحث التنبؤ بالسيناريو الأرجح من هذه السيناريوهات التي نضيف إليها سيناريو المسار النزاعي مع دول المجلس أو الحرب على إيران من قبل التحالف الغربي المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وهو سيناريو سيكون له تبعات على دول مجلس التعاون الخليجي، وعلى التوازنات الإستراتيجية في المنطقة، خاصة وأن أطراف عربية (خاصة دول المجلس) تشجع فكرة أن إيران تشكل تهديد مشترك ستتبنى إسرائيل دور القضاء عليه رغم صعوبة ذلك لتشابكات الدور الإيراني في الإقليم، والذي يحضر في العديد من النزاعات التي يمكن أن تحول المنطقة لا إلى بيئة تعاونية بين الأطراف بل إلى بيئة نزاعية تقبع تحت الحماية الأمريكية.

الخاتمة

انطلقت الدراسة من إشكالية تمثلت في تأثير السياسة الخارجية الإيرانية المعتمدة خلال الفترة (2005-2013)، أي خلال عهدة الرئيس السابق محمود أحمدي نجاد، على قضايا الأمن والتعاون الإقليمي، بمعنى على مدى التقارب أو التباعد في العلاقات الاقتصادية والسياسية والأمنية لصياغة منظومة أمنية خليجية موحدة.

وقد افترضنا منذ بداية الدراسة بأن دول مجلس التعاون الخليجي لا ترغب في أن تكون العلاقات أقرب مما هي عليه بسبب السعي الإيراني المتواصل لامتلاك السلاح النووي، الأمر الذي يجعل التفاعلات البيئية تحدث في بيئة نزاعية أكثر منها تعاونية، أما في الأخير، فافترضنا أن التحديات الداخلية، الإقليمية والدولية لإيران هي ما ستحدد مستقبل وطبيعة العلاقات بين إيران ودول المجلس.

لقد أصبح الطابع الإيديولوجي مميزا للسياسة الإيرانية الإقليمية، وذلك منذ نجاح ثورتها الإسلامية لتصدير الإيديولوجيا الشيعية في العالم الإسلامي ككل، والعالم العربي الخليجي الممثل في دول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص، وبالتالي، تأتي القضية المذهبية المتمثلة في القضية الشيعية وحتى الفارسية في المرتبة الأولى من حيث اعتبارها محركا أساسيا في السياسة الخارجية الإيرانية وتوجهاتها المختلفة، سواء إزاء الدول الغربية أو دول المجلس.

• بالنظر إلى الفرضيات الثلاث في مقدمة الدراسة، نستنتج ما يلي:

1- أثر سقوط الإتحاد السوفييتي على السياسة الخارجية الإيرانية من خلال ظهور دويلات على حدودها في معظمها غير متماسكة ومختزقة أمنيا، فتوجهت إيران نحو هذه الدول الآسيوية التي أصبحت سوقا مستهلكة للسلع الإيرانية، وفي المقابل، تدهورت العلاقات بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية خصوصا بعد وصول الرئيس المتشدد أحمدي نجاد إلى سدة الحكم، وما زاد من حدة التوتر بين الدولتين هو البرنامج النووي الإيراني وسعي إيران لامتلاك السلاح النووي.

بالرغم من التوصل إلى حل مؤقت في جنيف 1 في 23 نوفمبر 2013 بشأن وقف المساعي الإيرانية لتخصيب اليورانيوم، نقول أن إيران لن تتوقف أبدا عن طموحها القومي في امتلاك النووي لتعزيز مكانتها ونفوذها الإقليميين، إذا، امتلاك النووي بالنسبة لإيران لا يتعلق بخضوعها في المفاوضات بإعطاء وعود لوقف الجهود النووية، وإنما بالكيفية التي ستسمح بها لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بذلك، وما يفسر ذلك هو القرارات الدولية والأمريكية قضت بتخفيف الحصار لا إلغائه.

وحسب ذلك، تتحقق الفرضية الأولى في أن إيران في حد ذاتها تشكل هاجسا أمنيا لدول المجلس، فكيف يكون ذلك بإيران نووية.

2- ارتبطت الإيديولوجيا الإيرانية ارتباطاً وثيقاً بالسياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية، فقد سعت إيران إلى تسييس الدين بشكل مباشر، وطرحته ممارسة سياسية أولاً قبل طرحه دينياً، لكن تلك المكانة التي احتلتها الإيديولوجيا الثورية للنظام الحاكم في إيران قد تقلص دورها إلى حد كبير في أعقاب وفاة الخميني، لتتقدم عوامل المصلحة القومية على الاعتبارات الأيديولوجية، ذلك التوجه ازداد قوة مع فوز الإصلاحيين، وبدأت السياسة الخارجية لإيران أكثر واقعية، ومن ثم تكاثفت اعتبارات المصلحة القومية الإيرانية مع مجموعة المتغيرات الإقليمية والدولية لتلقي بظلالها على توجهات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول المجلس، وتتعدى حدود التأثير الأيديولوجي المتعصب، لكن مع وصول محمود أحمدي نجاد، عادت سياسة التشدد والتعصب الذي كان السمة البارزة للعهد الخميني، أي ما حدث هو تحية التأثير الأيديولوجي جانبا وليس إلغاؤه تماماً.

وخلاصة القول، أنه كان لابد من صياغة الفرضية التالية، والتي نراها قادرة بدورها على تحليل سلوك السياسة الإيرانية، فكلما زاد الطابع الإيديولوجي للسياسة الخارجية الإيرانية كلما زاد الصراع مع الولايات المتحدة وأهدافها الإقليمية، وبالتالي، يزيد التأثير الخليجي الممثل في دول المجلس بهذا التناظر باعتبارها حليف استراتيجي لأمريكا في المنطقة.

3- افترضت الدراسة أيضاً اعتبار دول مجلس التعاون الخليجي تلجأ إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر الوحيدة القادرة على صياغة أمن المنطقة، لكن هذه الفرضية تصبح عاجزة وغير قادرة على تحليل سلوك هذه الدول عندما توقع اتفاقيات تعاون أمنية واقتصادية لتعزيز وتدعيم منظومة أمنية مبنية على التعاون المشترك، لكن فقط أن هذه الدول تريد أن تضع شروطاً لذلك لأنها تعلم أن تعنت الطرفين لا يجلب سوى حروباً أكثر دموية مما عرفتة (حروب الخليج)، الأمر الذي بإمكانه أن يجر المنطقة إلى حرب نووية تعتبر فيها هي الخاسرة بالدرجة الأولى، ومن تلك الشروط نجد تسوية المشكل الإيراني الإماراتي، الخطاب الإيديولوجي المزدوج الذي تعتمد إيران تجاه الطائفة الشيعية المتواجدة في منطقة الخليج المجاورة.

4- تتمثل آخر فرضية في أن تحديات السياسة الخارجية الإيرانية على المستوى الداخلي، الإقليمي والدولي هي المحددة لطبيعة ومستقبل العلاقات بين الطرفين التي تميل إلى التقارب أكثر منه إلى التباعد، أما فيما يخص ذلك، فالفرضية محققة مائة بالمائة، فحسبما خلصت له الدراسة، سيناريو التقارب هو أقرب السيناريوهات بالنظر إلى المؤشرات المذكورة، وأهمها: التخفيف التدريجي للحصار على إيران وبالتالي زيادة التقارب السعودي الإيراني، القطري الإيراني، العماني الإيراني، خاصة، وكذلك يمكن أن نذكر وصول روحاني إلى الحكم الذي يعتمد في توجهه على مبدأ حوار الحضارات.

• أما فيما يخص الإشكالية ، فيمكن أن نستنتج ما يلي:

إن المشكلة الرئيسة المتعلقة بالملف النووي الإيراني تتمثل في أن وصول المحافظ المتشدد أحمد نجاد إلى سدة الحكم في إيران جاء في توقيت دقيق للغاية تمر به المفاوضات النووية الإيرانية-الأوروبية، بالتالي، أدت مواقف أحمد نجاد المتطرفة إلى تعقيد هذه المفاوضات.

لقد أثرت السياسة الخارجية الإيرانية جليا على قضايا الأمن والتعاون الإقليمي خلال فترة حكم أحمد نجاد، باعتبار أن فترة عهدين متتاليتين جعلت من إيران تحت وطأة الحصار الاقتصادي الذي جعل من إيران تعتمد على حلفائها الاستراتيجيين (روسيا والصين خاصة)، بالتالي، فإن دول مجلس التعاون الخليجي ترعرع لديها هاجس أمني ذكرها بإيران 1979، وبالحرب الإيرانية-العراقية وتصدير الثورة الإسلامية، وبالتالي، تكريس المحرك الإيديولوجي بدل البعد المصلي في السياسة الإيرانية.

تأتي هذه الفكرة في إطار الفكرة الأولى، فالسياسة النووية المعتمدة على التصعيد مع جميع الأطراف، جعلت من إمكانية التقارب في تلك الفترة أمرا غير ممكن إن لم يكن مستحيلا، وذلك راجع إلى القضايا الخلافية في المنطقة والتي تستخدمها إيران كورقة رابحة تجعلها تهدد الأمن الإقليمي ككل. اعتمدت سياسة نجاد في الفترة محل الدراسة باعتمادها على نموذج التوازنات الإقليمية القاضي بتحقيق أهداف السياسة الخارجية الإيرانية اعتمادا على النفوذ الشيعي، البرنامج النووي وقضايا الحدود وقضايا الدور الإقليمي، وكان بإمكان إيران أن تحقق ذلك لولا تحدي الحماية الأمريكية للمنطقة، تحدي الحصار الاقتصادي المفروض على إيران وكذا تحدي التواجد السني مقابل التواجد الشيعي.

من خلال الاستعراض السابق لعناصر التقارب والتنافر في علاقات إيران مع دول المجلس خلال فترة حكم الرئيس محمود أحمد نجاد، فقد تبين أن هذه العلاقات في الفترة (2005-2013)، ترجمت في عديد القضايا التعاونية في العلاقات الاقتصادية المحضة وذات الدلالات السياسية منها. وفي المقابل، فإن عوامل الاختلاف (التنافر) والتي يأتي على رأسها النزاع الإيراني الإماراتي حول الجزر الإماراتية المحتلة من قبل إيران والاختلاف المذهبي، على الرغم من إثارة بعض الخلافات من قبل بعض الدول الخليجية، خاصة دولة الإمارات، حول مدى التقدم في عملية التقارب بين السعودية وإيران لولا التطورات التي شهدتها المنطقة، خاصة فيما يتعلق بالوضع في العراق بعد احتلاله، وتطورات البرنامج النووي الإيراني، قد أدت إلى تذبذب في حجم العلاقات.

إن تقييم عملية التقارب الإيراني مع دول المجلس أمراً ليس سهلاً في ظل المتغيرات المتتابة التي تكتنف الساحة السياسية في المنطقة والمؤثرات الدولية المتزايدة، فمستقبل التقارب الإيراني الخليجي رهين بالتحركات الإيرانية والسعودية بما لديهما من إمكانيات للسير في عملية التقارب هذه، ويفضل أن لا يتوقفا عند محاولات تحسين العلاقات التقليدية فحسب، بل يجب أن يبادرا إلى تعميق وتطوير سبل التقارب لتشمل كافة المجالات من سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية.

بالرغم من وصول روحاني الإصلاحي للحكم، فما زالت هناك شكوك خليجية تجاه النوايا التوسعية الإيرانية ومخاوف من استمرار إيران مصدراً لتهديد الأمن الخليجي، وبخاصة مع التعنت الإيراني تجاه مسألة الجزر الإماراتية المحتلة، والإصرار على التمسك بتلك الجزر، ورفض التفاوض بشأنها أو إحالتها إلى التحكيم الدولي، وذلك لأن مجلس صيانة الدستور الذي يسيطر عليه المحافظون هو الذي يختص بالمصادقة على القوانين التي يقرها البرلمان، فضلاً على أن الدستور الإيراني ينص في المادة 78 عدم جواز التخلي عن أية قطعة أرض من الأراضي الإيرانية، أو التفاوض مع دولة أخرى حول تغيير الحدود معها من دون موافقة 80% من أعضاء البرلمان.

إنه من المتوقع أن يكون السيناريو المستقبلي للعلاقات البينية قائماً على التشاور المستمر بين الطرفين في القضايا المشتركة، مع إضفاء الطابع المؤسسي على هذه التفاعلات عن طريق إنشاء لجان مشتركة تجتمع بصورة دورية من أجل توسيع مجال التعاون في المجال الأمني مثل: مكافحة المخدرات والإرهاب والجريمة المنظمة، ووضع ترتيبات خاصة في مجال التعاون العسكري بخصوص ضمان حرية الملاحة في الخليج والحفاظ على الأمن والاستقرار فيها، وذلك ليس لأن إيران روحاني 2013 جسدت سياسة جديدة تتعامل مع الغرب وفقاً لما جاء به خاتمي من حوار الحضارات، إنما ذلك يتعلق بالتيار الحاكم، فالهدف واحد لكن الأداة تختلف، ولكن السؤال الذي يطرح هو ما إذا سوف تكرر سياسة روحاني الاعتدال في السياسة الخارجية الإيرانية أم أن ذلك متعلق بفترة معينة إلى حين قدوم رئيس محافظ جديد.

قائمة المصادر والمراجع:

(1) باللغة العربية:

(أ) القواميس:

- (1) مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، القاموس المحيط، ط3 (القاهرة: منشورات شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، 1952).

(ب) الكتب:

- (2) محمود أحمد إبراهيم، في البرنامج النووي الإيراني (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2005).
- (3) شكاره أحمد، إيران والعراق وتركيا: الأثر الاستراتيجي في الخليج العربي (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2003).
- (4) عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية (الجزائر العاصمة: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007).
- (5) عودة جهاد، النظام الدولي: نظريات وإشكاليات (القاهرة: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005).
- (6) بيليس جون وسميث ستيف، ت: مركز الخليج للأبحاث، عولمة السياسة العالمية (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004).
- (7) العتيبي حسن منصور، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي (1979-1997) (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008).
- (8) بوقارة حسين، السياسة الخارجية: دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل (الجزائر العاصمة: دار هومة، 2012).
- (9) فيسك روبرت، ويلات وطن، ط17 (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2005)، ص285.
- (10) الأسود صادق، علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده (بغداد: منشورات جامعة بغداد، 1986).
- (11) عتريسي طلال، الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية (لبنان: دار الساتي، 2006).
- (12) عبد الله عادل علي، محركات السياسة الفارسية في منطقة الخليج العربي (الكويت: دون اسم ناشر، 2008).
- (13) زيد المرهون عبد الجليل، أمن الخليج: العراق وإيران والمتغير الأمريكي (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009).
- (14) الغريب عبد الله محمد، وجاء دور المجوس: الأبعاد التاريخية و العقائدية و السياسية للثورة الإيرانية (القاهرة: دار الرضوان، 2005).

- 15) زكريا فريد، ت: خليفة رضا، من الثورة إلى القوة: الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي (القاهرة: شركة الأهرام للترجمة والنشر، 1990).
- 16) سيكري فريدريك وآخرون، النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008).
- 17) هويدي فهمي، إيران من الداخل (القاهرة: مؤسسة الأهرام، 1991).
- 18) بدوي محمد طه، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، ط3 (القاهرة: المكتب المصري الحديث، 1976).
- 19) المطيري مطلق سعود، التوجهات السعودية لاستعداد استقرار الأمن في الخليج (القاهرة: مركز الدراسات المستقبلية والإستراتيجية، 2008).
- 20) سوهرايي نعمة، تحديات الأمن الإقليمي ومستقبل الاستقرار في الشرق الأوسط: دراسة حالة إيران (القاهرة: مركز الدراسات المستقبلية والإستراتيجية، 2008).
- 21) عبد المنعم مسعد نيفين، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية-الإيرانية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001).
- 22) العكلة وسام الدين، التحدي النووي الإيراني: حقيقة أم وهم (دمشق: دون دار نشر، 2013).
- 23) نصر ولي، ت: الكعكي سامي، صحوة الشيعة: الصراعات داخل الإسلام وكيف سترسم مستقبل الشرق الأوسط (بيروت: دار الكتاب، 2007).
- 24) عبد الحي وليد، الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية (الجزائر: شركة شهاب، 1991).
- 25) عيد الحي وليد، إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020 (الجزائر: مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، 2010)، ص313.

ج) التقارير:

- 26) أبو طالب حسين، "التفاعلات الإيرانية-العربية"، التقرير الاستراتيجي العربي 2003/2004، الأهرام: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية.
- 27) دستور جمهورية إيران الإسلامية لعام 1989.
- 28) صندوق النقد الدولي، "التقرير السنوي لإيران 2012"، التقرير السنوي 2012، صندوق التقرير الدولي، 2012.
- 29) أبو هلال فراس، "إيران والثورات العربية: الموقف والتداعيات"، تقرير حول سلسلة تقييم حالة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جوان 2011.

(د) المجلات والدوريات:

- (30) المليفي إبراهيم، "خمس وعشرين عام من العمل العربي المشترك: مجلس التعاون العربي بوابة الوحدة الخليجية"، مجلة العربي، العدد 355، 2004.
- (31) طاهري أمير، "إيران: الأزمة الجديدة حول البرنامج النووي"، جريدة الشرق الأوسط، العدد 5، أوت 2005.
- (32) حطيط أمين، "الميزان العسكري لتركيا 2008"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 20، 2008.
- (33) يوسف أيمن طلال، "روسيا البوتينية بين الأوتوقراطية الداخلية والأولويات الجيوبوليتيكية الخارجية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 358، ديسمبر 2008.
- (34) خلاف تميم هاني، "القدرات النووية الإيرانية المنظور الدولي والإقليمي"، مجلة السياسة الدولية، العدد 142، 2000، ص 151.
- (35) دين دايار جون، ت: شيحا بسام، "الفوضى التي نظمها: الشرق الأوسط بعد العراق"، مجلة المستقبل العربي، العدد 358، ديسمبر 2008.
- (36) الرشدي حسن، "الملف النووي الإيراني والموقف الأمريكي: رؤية مجموعة الأزمات الدولية للخروج من المأزق النووي الإيراني"، دراسات إستراتيجية، العدد 2، جوان 2006.
- (37) بوقارة حسين، "الاستشراف في العلاقات الدولية: مقاربة منهجية"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 21، جوان 2004.
- (38) عطوان خضر عباس، "سياسة روسيا العربية والاستقرار في النظام الدولي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 20، 2001.
- (39) خليل العناني خليل، "النفوذ الإيراني في العراق"، مجلة السياسة الدولية، العدد 156، جويلية 2006.
- (40) حمدي رشا، "موقف إدارة بوش اتجاه البرنامج النووي الإيراني"، مجلة السياسة الدولية، العدد 152، أبريل 2003، ص 309.
- (41) عبد الله عبد الخالق، "النفط والنظام الإقليمي الخليجي"، المستقبل العربي، العدد 114، أكتوبر 1993.
- (42) الأشعل عبد الله، "إيران والخليج: رؤية للمستقبل المنظور وأبعاده الإستراتيجية"، مختارات إيرانية، العدد 86، سبتمبر 2007.
- (43) الشايجي عبد الله الخليفة، "العراق وأمن الخليج العربي: تداعيات الوضع الأمني في العراق على دول مجلس التعاون الخليجي"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، 2008.

- 44) سادجבור كريم، "توجيهات لمقاربة إيران في علاقاتها مع الولايات المتحدة"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 344، أكتوبر 2007.
- 45) كشك أشرف، "التحالفات الإقليمية لإيران... السياسة تتجاوز الايدولوجيا"، مجلة السياسة الدولية، العدد 165، جولية 2006.
- 46) السامرائي محمد سالم، "المساومة في السياسة الخارجية التركية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 13، جانفي 2007.

هـ) المذكرات الجامعية:

- 47) شيباني إيناس، "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارتي جورج بوش الأب والابن" (رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009-2010).
- 48) بيرم فاطمة، "أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة" (رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009-2010).
- 49) حبيبة زلاقي، "تأثير التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة" (رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009-2010).
- 50) زغوني رابح، "تفسير السياسة الخارجية الفرنسية ضد العراق منذ حرب الخليج الثانية: فحص للمقتربات النظرية" (رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2007-2008).
- 51) حداد شفيعة، "توجهات السياسة الخارجية التركية بعد الحرب الباردة" (رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2003-2004).
- 52) شاية وافي، "التنافس الإيراني التركي في الشرق الأوسط 2002-2011" (رسالة ماستر في العلوم السياسية تخصص إدارة النزاعات الدولية، قسم الدراسات العسكرية والإستراتيجية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2011-2012).
- 53) عميور صالح دعاس، "التحولات الدولية الجديدة و تطور الأسلحة الإستراتيجية في العالم الإسلامي" (رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2001-2002).
- 54) النجار عادل نبهان، "أثر النظام السياسي على عملية صنع القرار في إيران (1997-2005)" (رسالة ماجستير في العلوم، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2005-2006).
- 55) لافي الشمري عبد المحسن، "مجلس التعاون الخليجي وتحدي الوحدة" (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2011-2012).
- 56) محزم عبد المالك، "السياسة الخارجية التركية بعد الحرب الباردة" (رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009-2010).

(و) مواقع الإنترنت:

- (57) نافع بشير، "الأزمة الإيرانية، لماذا وكيف ؟ وإلى أين ؟"، نقلا عن الموقع:
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/974DE008-5B0A-478D-8420-3A7395826690.html>, 30/10/2013, 11:00.
- (58) ولداني أصغر جعفر، "إيران وأوروبا من الحوار النقدي إلى المشاركة الاقتصادية"، نقلا عن الموقع:
<http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=1883&lang>, 11/11/2013, 17:30.
- (59) محمود أحمد إبراهيم، "التعاون النووي بين روسيا وإيران"، نقلا عن الموقع:
<http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=1877&lang>, 10/11/2013, 12:20.
- (60) عبد المؤمن محمد السعيد، "الشعب والنخبة في إيران"، نقلا عن الموقع:
<http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=8641&lang>, 01/11/2013, 10:45.
- (61) الشرقاوي باكينام، "السياسة الخارجية الإيرانية"، نقلا عن الموقع:
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/A3A589ED-901B-428A-B0EC-AA98FFBD6A10.html>, 06/11/2013, 10:00.
- (62) عنتر أحمد سامي، "المنافسة الإقليمية بين إيران والسعودية وموازن القوى في الشرق الأوسط"، نقلا عن الموقع:
<http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/CIRN63.HTML>, 06/11/2013, 18:30.
- (63) العامري إيتسام محمد، "منظمة شنغهاي للتعاون الإقليمي"، نقلا عن الموقع:
<http://www.cis.uobaghdad.edu.iq>, 26/11/2013, 18:10.
- (64) صافيناز محمد أحمد، "إيران والخليج: تناقضات السياسة والاقتصاد"، نقلا عن الموقع:
<http://www.digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=290590&eid=471>, 24/10/2013, 12:30.
- (65) الشمري سعد، "شمخاني في أول زيارة للكويت"، نقلا عن الموقع:
<http://www.aawsat.com/details.asp?article=104174&issueno=8574#.Uo95aVJIpmQ>, 26/10/2013, 9:00.
- (66) البلوشي يوسف بن محمد، "التعاون الإيراني العماني"، نقلا عن الموقع:
<http://www.shabiba.com/News/Article-21742.aspx>, 05/11/2013, 16:00.
- (67) بن سليمان خليفة، "زيارة السلطان قابوس لإيران رسائل ودلائل"، نقلا عن الموقع:
<http://www.akhbar-alkhaleej.com/12954/article/46526.html>, 24/10/2013, 12:30.
- (68) الجصاني عبد الواحد، "للعراق كل الحق في مطالبة إيران بتعويضات الحرب"، نقلا عن الموقع:
http://www.albasrah.net/pages/mod.php?mod=art&lapage=../ar_articles_2006/0806/jsani_310806.htm, 06/11/2013, 11:30.

- (69) نصار محمد، "الإمارات تدين بأشد العبارات زيارة أحمدي نجاد"، نقلا عن الموقع:
<http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=672330&issueno=12189#.Uo-DzVJIpmQ>, 07/11/2013, 18:10.
- (70) حنفي عبد العظيم محمود، "طهران والانتقام لكشف برنامجها النووي"، نقلا عن الموقع:
<http://www.albainah.net/index.aspx/Item.12139&top>, 09/10/2013, 10:00.
- (71) علي المليجي علي، "الملف النووي الإيراني"، نقلا عن الموقع:
[http://Kkmaq.gov.Sa/Detail.asp? In news itemed=2091339.HTML](http://Kkmaq.gov.Sa/Detail.asp?In%20news%20itemed=2091339.HTML), 10/10/2013, 11:30.
- (72) العابد مؤيد الحسيني، "أضواء على الاتفاق النووي الجديد في جنيف"، نقلا عن الموقع:
<http://annabaa.org/news/maqalat/writers/moayedhosaini.html>, 02/11/2013, 10:45
- (73) الشيباني عدنان كاظم جبار، الحميدة عبد الحسين الظالمي، "الأهمية الإستراتيجية لموقع إيران الجغرافي: دراسة في الجغرافية السياسية"، نقلا عن الموقع:
<http://www.4geography.com/vb/t558.html>, 23/08/2013, 13:45.
- (74) عبد الوهاب لهب عطا، "النفط والغاز في دول الخليج بين احتياطاتها الوفيرة والتهديدات المحتملة"، نقلا عن الموقع:
http://www.aleqt.com/section_online_articles.html, 06/11/2013, 18:10.
- (75) لعوتة محمود، "تجارة دبي بعد حظر التعامل مع إيران: تخفيف القيود أو الإفلاس"، نقلا عن الموقع:
http://www.aleqt.com/2013/01/08/article_723144.html, 24/10/2013, 13:30.
- (76) صحيفة الشرق الأوسط، "نتائج الانتخابات الكويتية"، صحيفة الشرق الأوسط، 18 ماي 2009،
 نقلا عن الموقع:
- <http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=519643&issueno=11129>, 12/10/2013, 17:15.
- (77) الطويسي باسم، "أسئلة التغيير من الأيديولوجيا إلى الدولة"، نقلا عن الموقع:
[http://www. Aljazeera .net / in depth / iron – file / 2005/5/-19 html](http://www.Aljazeera.net/in%20depth/iron%20file/2005/5/19.html), 15/09/2013, 17:10

- 1) Andrew Moravcsik, **liberal International relations theory : a scientific assessment** (Combridge: MIT Press, 2003).
- 2) Barry Buzan and Lene Hansen, **the evolution of international security studies** (New York: Cambridge University Press, 2009).
- 3) Frédéric Charillon, **politique étrangère: nouveaux regards** (Paris: presses de sciences po, 2002).
- 4) Jean Jacques Roche, **théories des relations internationales**, 5ème édition (Paris: éditions Montchrestien, 2004).
- 5) Steven L. Lamy, **contemporary mainstream approaches: neo-liberalism** (Oxford: Oxford University Press, 2003).
- 6) Thierry Kellner, **le chrysanthème et la rose: les relations nippon-iraniennes contemporaines**, (Paris: Centre Maghreb/Moyen-Orient, 2008).
- 7) Trita Parsi, **treacherous alliance: the secret dealings of Israel, Iran and U.S.** (London: Yale University press, 2007).

- 8) CIA factbook, 2012.
- 9) Eurostat DG Trade, EU bilateral trade with the world, 2011.

- 10) Alex Macleod, "just defending national interest ? Understanding French Policy Toward Iraq Since the End of the Gulf War", **Journal of International Relations and Development**, N: 4, 2004.
- 11) Amin Moghadam, "l'autre rive: les Iraniens aux Emirats Arabes Unis entre visibilité et invisibilité", **Maghreb-Machrek**, N: 201, Automne 2009.
- 12) Georges Malbrunot, "pourquoi le Qatar achète tout le monde", **Politique Internationale**, N: 35, printemps 2012.
- 13) Isaiah Wilson, "rediscovering containment: the source of American-Iranian conduct", **Journal of International Affairs**, N: 2, Summer 2007.
- 14) Klotz Audie et Lynch Cecelia, "le constructivisme dans la théorie des Relations Internationales", **Critique internationale**, N: 2, 1999.
- 15) Mehdi Saboori, " les Émirats arabes unis et les Iraniens", **Hérodote**, N: 133, 2009.
- 16) Mohammad-Reza Djalili et Thierry Kellner, "Iran regard vers l'est: la politique asiatique de la république islamique", **GRIP**, N: 2, 2005.
- 17) Mohammad-Reza Djalili, "l'Iran d'Ahmadinejad: évolutions internes et politique étrangère", **Politique Etrangère**, N: 1, 2007.

- 18) Mohammad-Reza Djalili, Clément Therme, "l'Iran et le Moyen-Orient", **Maghreb-Machrak**, N: 201, Automne 2009.
- 19) Nathaniel F. Manni, "Iran's proxies: state sponsored terrorism in the Middle East", **Global Security Studies**, N: 3, Summer 2012.
- 20) Prasanta Kumar Pradhan, "GCC-Iran Rivalry and Strategic Challenges for India in the Gulf", **Indian Foreign Affairs Journal**, N: 1, 2011.
- 21) Roger Tebib, "la politique de l'Iran pour une communauté régionale", **Géostratégiques**, N: 18, Janvier 2008.
- 22) Thierry Coville, "l'Arabie Saoudite, l'Iran et les Emirats Arabes Unis: perspectives de développement dans l'optique d'un grand Moyen-Orient", **Géostratégiques**, N: 10, Décembre 2005.

ج) المذكرات الجامعية:

- 23) Nadim Hasbani, "la politique de défense des Emirats Arabes Unis au sein des enjeux géopolitiques du Golfe arabo-persique" (thèse de doctorat, géopolitique, 2011).

هـ) المراجع الإلكترونية:

- 24) GCC (Gulf Cooperation Council), "European Institute for research on mediterranean and Euro-Arab cooperation with the support of the European commission ", Citing:
<http://www.medeab.be/index.html?Page=2&lang=en&doc=32>, 20/07/2013, 16:00.
- 25) Lisbeth Aggestam, "role conceptions and the politics of identity in foreign policy ", Citing:
http://www.arena.uio.no/publications/wp99_8.html, 05/08/2013, 15:30.
- 26) Hamza Belloumi, " Nejad a gagné mais... la révolution est en danger", sur le site:
<http://islamiqua.canalblog.com/archives/2009/06/29/14245909.html>, 06/11/2013, 17:45.
- 27) Ali Fathollah, "la roulette russe et la guerre contre l'Iran", sur le site:
http://www.palestine-solidarite.org/analyses.Ali_Fathollah-Nejad.210407.html, 07/11/2013, 16:30.
- 28) Norman Frohlich and others, "a cognitive model of political and economic choice bearing on the underpinnings of prospect", Citing:
http://www.pubchoicesoc.org/papers2005/Frohlich_Oppenheimer_Saqib.pdf, 05/08/2013, 17:45.

الملاحق:

دستور الجمهورية الإسلامية

الإيرانية لسنة 1979

الفصل الرابع: الاقتصاد والشؤون المالية

المادة الثالثة والأربعون: من أجل ضمان الاستقلال الاقتصادي للمجتمع، واجتثاث جذور الفقر والحرمان، وسد ما يحتاج إليه الإنسان في سبيل الرقي مع المحافظة على كرامته؛ يقوم اقتصاد جمهورية إيران الإسلامية على أساس القواعد التالية:

- تنظيم البرنامج الاقتصادي للبلاد بحيث تكون طبيعة العمل ومضمونه وساعاته على نحو يتيح للعامل -إضافة إلى بذل جهوده في العمل- الوقت المناسب والمقدرة الكافية لبناء شخصيته معنويًا وسياسيًا واجتماعيًا، والمشاركة الفعالة في قيادة البلاد وتنمية مهاراته وإبداعه.
- الاستفادة من العلوم والفنون وتربية الأفراد ذوي المهارات بحسب الحاجة من أجل توسيع اقتصاد البلاد وتقدمه.
- الحيلولة دون وقوع الاقتصاد الوطني في ظل السيطرة الأجنبية.
- التأكيد على زيادة الإنتاج الزراعي والحيواني والصناعي لسد حاجات البلاد وتحقيق الاكتفاء الذاتي لها وتحريرها من التبعية الأجنبية.

المادة الرابعة والأربعون: يعتمد النظام الاقتصادي لجمهورية إيران الإسلامية على ثلاثة قطاعات: الحكومي والتعاوني والخاص، وفق تخطيط منظم وصحيح: فالقطاع الحكومي يشمل الصناعات الكبرى كافة، والصناعات الأم، والتجارة الخارجية، والمناجم الكبيرة، والعمل المصرفي، والتأمين، وقطاع الطاقة، والسدود وشبكات الري الكبيرة، والإذاعة والتلفزيون، والبريد والبرق والهاتف، والنقل الجوي والبحري، والطرق، والسكك الحديدية وما شابهها فإنها تعد من الملكية العامة، وحق التصرف فيها للدولة.

والقطاع التعاوني يشمل الشركات والمؤسسات التعاونية للإنتاج والتوزيع، والتي تؤسس في المدن والقرى وفق القواعد الإسلامية، والقطاع الخاص يشمل جانباً من الزراعة، وتربية المواشي والدواجن، والتجارة والخدمات، مما يعد متمماً للنشاط الاقتصادي الحكومي والتعاوني، القانون في الجمهورية الإسلامية يحمي الملكية في هذه القطاعات الثلاثة ما دامت لا تتعارض مع المواد الأخرى الواردة في هذا الفصل، ولا تخرج عن إطار القوانين الإسلامية، وتؤدي إلى التنمية والازدهار الاقتصادي وما لم تكن عامل إضرار بالمجتمع، ينظم القانون تفاصيل ضوابط وحدود وشروط كل من هذه القطاعات الثلاثة.

الفصل الخامس: سيادة الشعب والسلطات الناشئة عنها

المادة السادسة والخمسون: السيادة المطلقة على العالم وعلى الإنسان الله، وهو الذي منح الإنسان حق السيادة على مصيره الاجتماعي، ولا يحق لأحد سلب الإنسان هذا الحق الإلهي أو تسخيرته في خدمة فرد أو فئة ما والشعب يمارس هذا الحق الممنوح من الله بالطرق المبينة في المواد اللاحقة.

المادة السابعة والخمسون: السلطات الحاكمة في جمهورية إيران الإسلامية هي: السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، وتمارس صلاحياتها بإشراف ولي الأمر المطلق وإمام الأمة وذلك وفقاً للمواد اللاحقة في هذا الدستور، وتعمل هذه السلطات مستقلة عن بعضها البعض.

المادة الثامنة والخمسون: تمارس السلطة التشريعية عن طريق مجلس الشورى الإسلامي الذي يتألف من النواب المنتخبين من قبل الشعب، وتبلغ اللوائح المصادق عليها في المجلس إلى السلطتين التنفيذية والقضائية من أجل التنفيذ وذلك بعد مرورها بالمراحل المبينة في المواد اللاحقة.

المادة التاسعة والخمسون: يجوز ممارسة السلطة التشريعية بإجراء الاستفتاء العام والرجوع إلى آراء الناس مباشرة بعد مصادقة ثلثي أعضاء مجلس الشورى الإسلامي، حول القضايا الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية المهمة جدا.

المادة الستون: يتولى رئيس الجمهورية والوزراء ممارسة السلطة التنفيذية باستثناء الصلاحيات المخصصة للقائد مباشرة، بموجب هذا الدستور.

الفصل السادس: السلطة التشريعية

مجلس الشورى الإسلامي

المادة الثانية والستون: يتألف مجلس الشورى الإسلامي من نواب الشعب الذين ينتخبون مباشرة، وبالاقتراع السري. يعين القانون شروط الناخبين والمنتخبين، وكيفية الانتخابات.

المادة الثامنة والستون: في زمن الحرب والاحتلال العسكري للبلاد تتوقف لمدة محددة انتخابات المناطق المحتلة، أو انتخابات جميع البلاد، وذلك باقتراح من رئيس الجمهورية، وموافقة ثلاثة أرباع عدد النواب، وتأييد مجلس صيانة الدستور، وفي حالة عدم تشكيل المجلس الجديد يواصل المجلس السابق أعماله.

خيارات مجلس الشورى الإسلامي وصلاحياته

المادة الحادية والسبعون: يحق لمجلس الشورى الإسلامي أن يسن القوانين في القضايا كافة، ضمن الحدود المقررة في الدستور.

المادة الثانية والسبعون: لا يحق لمجلس الشورى الإسلامي أن يسن القوانين المغيرة لأصول وأحكام المذهب الرسمي للبلاد أو المغيرة للدستور. ويتولى مجلس صيانة الدستور مهمة البت في هذا الأمر طبقاً للمادة السادسة والتسعين من الدستور.

المادة الخامسة والسبعون: مشاريع القوانين والاقتراحات والتعديلات التي يقدمها النواب في خصوص اللوائح القانونية، وتؤدي إلى خفض العائدات العامة أو زيادة الإنفاق العام تعتبر صالحة للمناقشة في المجلس إذا تضمنت طريقة لتعويض الانخفاض في العائدات أو تأمين الزيادة الجديدة في الإنفاق.

المادة السادسة والسبعون: يحق لمجلس الشورى الإسلامي أن يتولى التدقيق والتحقق في جميع شؤون البلاد.

المادة السابعة والسبعون: يجب أن تتم المصادقة على الموائيق، والعقود، والمعاهدات، والاتفاقيات الدولية من قبل مجلس الشورى الإسلامي.

المادة الثامنة والسبعون: يحظر إدخال أي تغيير في الخطوط الحدودية سوي التغييرات الجزئية مع مراعاة مصالح البلاد وبشرط أن تتم التغييرات بصورة متقابلة، وأن لا تضر باستقلال ووحدة أراضي البلاد، وأن يصادق عليها أربعة أخماس عدد النواب في مجلس الشورى الإسلامي.

المادة الثمانون: عمليات الاقتراض والإقراض أو منح المساعدات - داخل البلاد وخارجها - التي تجريها الحكومة يجب أن تتم بمصادقة مجلس الشورى الإسلامي.

المادة الحادية والثمانون: يمنع منعاً باتاً منح الأجانب حق تأسيس الشركات والمؤسسات في مجال التجارة والصناعة والزراعة والمعادن والخدمات.

المادة الثانية والثمانون: لا يجوز للحكومة توظيف الخبراء الأجانب إلا في حالات الضرورة وبمصادقة مجلس الشورى الإسلامي.

المادة الثالثة والثمانون: العقارات والأموال الحكومية التي تعتبر من المباني الأثرية والآثار التراثية لا يجوز نقل ملكيتها إلى أحد إلا بمصادقة مجلس الشورى الإسلامي على أن لا تكون من التحف الفريدة النادرة.

المادة الرابعة والثمانون: كل نائب مسؤول تجاه جميع أبناء الشعب، وله الحق في إبداء وجهة نظره في قضايا البلاد الداخلية والخارجية كافة.

المادة السابعة والثمانون: يجب على رئيس الجمهورية بعد تشكيل مجلس الوزراء - وقبل أي خطوة - أن يحصل لهم على ثقة مجلس الشورى الإسلامي، ويستطيع خلال فترة توليه المسؤولية أن يطلب من مجلس الشورى الإسلامي منح مجلس الوزراء الثقة في الأمور المهمة، والقضايا المختلف عليها.

المادة التاسعة والثمانون:

1. يستطيع أعضاء المجلس استيضاح مجلس الوزراء أو احدهم في أي مجال يروونه ضرورياً ويكون الاستيضاح قابلاً للمناقشة في المجلس إذا قدمه ما لا يقل عن عشرة نواب. وعلى مجلس الوزراء أو الوزير الذي يستدعى للاستيضاح أن يحضر في المجلس خلال عشرة أيام من تاريخ عرض الاستيضاح في المجلس وأن يجيب عنه ويطلب من المجلس منحه الثقة، وفي حالة عدم حضور مجلس الوزراء أو الوزير للرد على الاستجواب يقدم النواب المذكورون التوضيحات اللازمة فيما يتعلق بالاستيضاح المعروض من قبلهم، ويحق للمجلس سحب ثقته، فيما إذا رأى ما يقتضي ذلك. وإذا لم يمنح المجلس ثقته، يعزل مجلس الوزراء أو الوزير المقصود بالاستيضاح. وفي كلتا الحالتين فإن الوزراء الذين استوضحوا لا يستطيعون الاشتراك في الوزارة التي تأتي بعد ذلك مباشرة.

2. في حالة استيضاح رئيس الجمهورية من قبل ثلث النواب -على الأقل- في مجلس الشورى الإسلامي حول القيام بواجبات إدارة السلطة التنفيذية وإدارة الأمور التنفيذية في البلاد فإن على رئيس الجمهورية - خلال مدة شهر من طرح الاستيضاح - أن يحضر في المجلس ويعطي التوضيحات الكافية حول المسائل المطروحة، وعند انتهاء مناقشات النواب المعارضين والمؤيدين وجواب رئيس الجمهورية إذا صوّتت أكثرية الثلثين من النواب على عدم كفاءة رئيس الجمهورية فإن ذلك يرفع وفق الفقرة العاشرة من المادة العشرة بعد المائة إلى مقام القيادة لإطلاعها عليه.

المادة الحادية والتسعون: يتم تشكيل مجلس باسم: مجلس صيانة الدستور، بهدف ضمان مطابقة ما يصادق عليه مجلس الشورى الإسلامي مع الأحكام الإسلامية والدستور، ويتكون على النحو التالي:

1. ستة أعضاء من الفقهاء العدول العارفين بمقتضيات العصر وقضايا الساعة، ويختارهم القائد.
2. ستة أعضاء من الحقوقيين المسلمين من ذوي الاختصاص في مختلف فروع القانون، يرشحهم رئيس السلطة القضائية ويصادق عليهم مجلس الشورى الإسلامي.

المادة الثالثة والتسعون: لا مشروعية لمجلس الشورى الإسلامي دون وجود مجلس صيانة الدستور، عدا ما يتعلق بإصدار وثائق عضوية النواب، وانتخاب ستة أعضاء حقيقيين لمجلس صيانة الدستور.

المادة الرابعة والتسعون: يجب على مجلس الشورى الإسلامي إرسال جميع ما يصادق عليه إلى مجلس صيانة الدستور. وخلال عشرة أيام على الأكثر من تاريخ الوصول يجب على مجلس صيانة الدستور دراسة وتقرير مدي مطابقته مع الموازين الإسلامية ومواد الدستور، فإذا وجده مغايراً لها فعليه إعادته إلى مجلس الشورى الإسلامي لإعادة النظر فيه وإلا يعتبر نافذ المفعول.

المادة السادسة والتسعون: تحديد عدم تعارض ما يصادق عليه مجلس الشورى الإسلامي مع أحكام الإسلام يتم بأغلبية الفقهاء في مجلس صيانة الدستور. أما تحديد عدم التعارض مع مواد الدستور فيتم بأكثرية جميع أعضائه.

المادة السابعة والتسعون: يستطيع أعضاء مجلس صيانة الدستور -توفيراً للوقت- الحضور في جلسات مجلس الشورى الإسلامي واستماع مناقشة اللوائح ومشاريع القوانين المطروحة. وينبغي عليهم الحضور أثناء مناقشة مجلس الشورى الإسلامي إذا كانت اللوائح أو مشاريع القوانين المطروحة في جدول أعمال المجلس تقتضي فورية البت، وأن يبدو رأيهم فيها.

المادة الثامنة والتسعون: تفسير الدستور من اختصاص مجلس صيانة الدستور ويتم بمصادقة ثلاثة أرباع الأعضاء.

المادة التاسعة والتسعون: يتولى مجلس صيانة الدستور الإشراف على انتخابات مجلس خبراء القيادة ورئيس الجمهورية وأعضاء مجلس الشورى الإسلامي، وعلى الاستفتاء العام.

الفصل السابع: مجالس الشورى

المادة المائة: من أجل إشراك الشعب في التطبيق الناجح والسريع للبرامج الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية والصحية والثقافية والتعليمية وسائر الخدمات الاجتماعية مع ملاحظة المتطلبات المحلية تتم إدارة شؤون كل قرية أو ناحية أو مدينة أو قضاء أو محافظة بإشراف مجلس شورى باسم مجلس شورى القرية أو الناحية أو المدينة أو القضاء أو المحافظة وينتخب أعضاؤه من قبل سكان تلك المنطقة، القانون يحدد شروط الناخبين والمنتخبين وحدود وظائف مجالس الشورى المذكورة وصلاحياتها وطريقة انتخابها وكيفية إشرافها على الأمور ودرجات تسلسلها الإداري حيث ينبغي أن تتم على أساس مراعاة مبادئ الوحدة الوطنية والمحافظة على وحدة أراضي البلاد ورعاية نظام الجمهورية الإسلامية والارتباط المباشر بالحكومة المركزية.

المادة الثانية بعد المائة: يحق لمجلس الشورى الأعلى للمحافظات أن يعد الخطط والمشاريع - ضمن حدود وظائفه - ويقدمها مباشرة أو عن طريق الحكومة إلى مجلس الشورى الإسلامي. ويجب مناقشة هذه المشاريع في المجلس.

المادة الرابعة بعد المائة: بهدف تحقيق العدل الإسلامي والمساهمة في إعداد البرامج وتوفير التنسيق لتطوير مرافق الإنتاج والصناعة والزراعة، يتم تشكيل مجالس شورى من ممثلي العمال والفلاحين وسائر العاملين والمدراء في هذه المرافق، أما في المؤسسات التعليمية والإدارية والخدمية ونحوها فيتم تشكيل مجالس شورى من ممثلي أعضاء هذه المؤسسات، ويعين القانون كيفية تشكيل هذه المجالس وحدود وظائفها وصلاحياتها.

المادة الخامسة بعد المائة: قرارات مجالس الشورى يجب أن لا تتعارض مع الموازين الإسلامية وقوانين البلاد.

المادة السادسة بعد المائة: لا يجوز حل مجالس الشورى إلا في حالة انحرافها عن وظائفها القانونية، يعين القانون الجهة التي تشخص الانحراف ويحدد كيفية حل هذه المجالس وطريقة تشكيلها من جديد، وفي حالة الاعتراض على حل مجلس الشورى يحق له رفع شكوى إلى المحكمة الصالحة والمحكمة التي تتولي النظر في الشكوى مسؤولية عن تقديمها على الشكاوى العادية.

الفصل الثامن: القائد أو مجلس القيادة

المادة السابعة بعد المائة: بعد المرجع المعظم والقائد الكبير للثورة الإسلامية العالمية ومؤسس جمهورية إيران الإسلامية سماحة آية الله العظمى الإمام الخميني (قدس سره) الذي اعترفت الأكثرية الساحقة للناس بمرجعيته وقيادته، توكل مهمة تعيين القائد إلى الخبراء المنتخبين من الجامعين للشرائط المذكورة في المادتين الخامسة، والتاسعة بعد المائة، ومتى ما شخصوا فرداً منه باعتباره الأعلّم بالأحكام والموضوعات الفقهية، أو المسائل السياسية والاجتماعية، أو حيازته تأييد الرأي العام، أو تمتعه بشكل بارز بإحدى الصفات المذكورة في المادة التاسعة بعد المائة انتخبوه للقيادة، وإلا فإنهم ينتخبون أحدهم ويعلنونه قائداً، ويتمتع القائد المنتخب بولاية الأمر ويتحمل كل المسؤوليات الناشئة عن ذلك، ويتساوى القائد مع كل أفراد البلاد أمام القانون.

المادة العاشرة بعد المائة: وظائف القائد وصلاحياته

1. تعيين السياسات العامة لنظام جمهورية إيران الإسلامية بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام،
2. الإشراف على حسن إجراء السياسات العامة للنظام،
3. إصدار الأمر بالاستفتاء العام،
4. القيادة العامة للقوات المسلحة،
5. إعلان الحرب والسلام والنفير العام،
6. نصب وعزل وقبول استقالة كل من:

أ- فقهاء مجلس صيانة الدستور، ب- أعلى مسؤول في السلطة القضائية، ج- رئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون في جمهورية إيران الإسلامية، د- رئيس أركان القيادة المشتركة، هـ- القائد العام لقوات حرس الثورة الإسلامية، و- القيادات العليا للقوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي،

7. حل الاختلافات وتنظيم العلاقات بين السلطات الثلاث، 8. حل مشكلات النظام التي لا يمكن حلها بالطرق العادية من خلال مجمع تشخيص مصلحة النظام، 9. إضفاء حكم تنصيب رئيس الجمهورية بعد انتخابه من قبل الشعب. أما بالنسبة لصلاحية المرشحين لرئاسة الجمهورية من حيث توفر الشروط المعينة في هذا الدستور فيجب أن تتال قبل الانتخابات موافقة مجلس صيانة الدستور، وفي الدورة الأولى تتال موافقة القيادة، 10. عزل رئيس الجمهورية مع ملاحظة مصالح البلاد وذلك بعد صدور حكم المحكمة العليا بتخلفه عن وظائفه القانونية أو بعد رأي مجلس الشورى الإسلامي بعدم كفاءته السياسية، على أساس من المادة التاسعة والثمانين.

الفصل التاسع: السلطة التنفيذية

رئاسة الجمهورية والوزراء

المادة الثالثة عشرة بعد المائة: يعتبر رئيس الجمهورية أعلى سلطة رسمية في البلاد بعد مقام القيادة، وهو المسؤول عن تنفيذ الدستور، كما أنه يرأس السلطة التنفيذية إلا في المجالات التي ترتبط مباشرة بالقيادة.

المادة الثامنة عشرة بعد المائة: يتولى مجلس صيانة الدستور مسؤولية الإشراف على انتخابات رئاسة الجمهورية وذلك طبقاً للمادة التاسعة والتسعين. قبل تشكيل أول مجلس لصيانة الدستور تتولى هذه المسؤولية لجنة إشراف يعينها القانون.

المادة الثانية والعشرون بعد المائة: رئيس الجمهورية -في نطاق صلاحياته ووظائفه بموجب هذا الدستور أو القوانين العادية- مسؤول أمام الشعب والقائد ومجلس الشورى الإسلامي.

المادة الثالثة والعشرون بعد المائة: على رئيس الجمهورية أن يوقع على مقررات مجلس الشورى الإسلامي، وعلى نتيجة الاستفتاء العام بعد مرورها بالمراحل القانونية، وإبلاغها إياه، وعليه أن يسلمها للمسؤولين لتنفيذها.

المادة الرابعة والعشرون بعد المائة: يستطيع رئيس الجمهورية -للقيام بأعباء واجباته القانونية- أن يعين معاونين له، ويقوم معاون الأول لرئيس الجمهورية -بموافقته- بمهمة إدارة جلسات مجلس الوزراء، والتنسيق بين سائر المعاينات.

المادة الخامسة والعشرون بعد المائة: يوقع رئيس الجمهورية أو ممثله القانوني - بعد مصادقة مجلس الشورى الإسلامي - على المعاهدات أو العقود والاتفاقيات والمواثيق التي تبرم بين الحكومة الإيرانية وسائر الدول، وكذلك المعاهدات المتعلقة بالاتحادات الدولية.

المادة السادسة والعشرون بعد المائة: يتولى رئيس الجمهورية مسؤولية أمور التخطيط والميزانية والأمور الإدارية والوظيفية للبلاد بشكل مباشر ويمكن أن يوكل شخصاً آخر لإدارتها.

المادة السابعة والعشرون بعد المائة: في حالات خاصة -ولمقتضيات الضرورة- وبمصادقة مجلس الوزراء يحق لرئيس الجمهورية تعيين ممثل خاص له -أو عدة ممثلين- وتحديد صلاحياتهم، وفي هذه الحالات، تعتبر القرارات التي يتخذها الممثل أو الممثلون المذكورون بمثابة قرارات رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء.

المادة الثامنة والعشرون بعد المائة: يتم تعيين السفراء باقتراح من وزير الخارجية ومصادقة رئيس الجمهورية. ويقوم رئيس الجمهورية بالتوقيع على أوراق اعتماد السفراء، ويتسلم أوراق اعتماد سفراء الدول الأخرى.

المادة الرابعة والثلاثون بعد المائة: تسند رئاسة مجلس الوزراء إلى رئيس الجمهورية الذي يشرف على عمل الوزراء ويقوم -عبر اتخاذ التدابير اللازمة- بالتنسيق بين قرارات الوزراء ومجلس الوزراء، ويعين -بالتعاون مع الوزراء- السياسة العامة لعمل الدولة ونهجها، كما يقوم بتنفيذ القوانين. وفي حالات اختلاف الرأي أو التداخل في المسؤوليات

القانونية، للأجهزة الحكومية -حيث يحتاج الموضوع إلى تفسير أو تغيير للقانون- يكون قرار مجلس الوزراء المتخذ باقتراح من رئيس الجمهورية ملزماً، ويكون رئيس الجمهورية مسؤولاً أمام مجلس الشورى الإسلامي عن إجراءات مجلس الوزراء.

المادة السادسة والثلاثون بعد المائة: يستطيع رئيس الجمهورية أن يعزل الوزراء وفي هذه الحالة يطلب إلى المجلس منح الثقة للوزير الجديد أو الوزراء الجدد، وفي حالة تغيير نصف أعضاء مجلس الوزراء - بعد منحهم الثقة من قبل المجلس - فإن على رئيس الجمهورية أن يطلب إلى المجلس منح الثقة لمجلس الوزراء من جديد.

المادة السابعة والثلاثون بعد المائة: يكون كل من الوزراء مسؤولاً عن واجباته الخاصة به تجاه رئيس الجمهورية والمجلس، وفي الأمور التي يوافق عليها مجلس الوزراء يكون الوزير مسؤولاً عن أعمال الوزراء الآخرين أيضاً بهذا الخصوص.

المادة الثامنة والثلاثون بعد المائة: علاوة على الحالات التي يكلف فيها مجلس الوزراء أو أحد الوزراء بتدوين اللوائح التنفيذية للقوانين فإن لمجلس الوزراء - في سبيل القيام بالوظائف الإدارية وتأمين إجراء القوانين وتنظيم المؤسسات الإدارية - الحق في وضع القرارات واللوائح الإدارية ولكل وزير -في حدود وظائفه ومقررات مجلس الوزراء - الحق أيضاً في وضع اللوائح الإدارية وإصدار التعميمات، إلا أن مفاد هذه القرارات يجب أن لا يتنافى مع نص وروح القوانين، ويمكن لمجلس الوزراء أن يكل أمر الموافقة على بعض الأمور المتعلقة بواجباته إلى لجان مشكلة من عدد من الوزراء وتكون قرارات هذه اللجان لازمة للتنفيذ في إطار القوانين وبعد موافقة رئيس الجمهورية، وترسل هذه القرارات واللوائح الصادرة من مجلس الوزراء أو اللجان المذكورة في هذه المادة -ضمن إبلاغها للتنفيذ- إلى رئيس مجلس الشورى الإسلامي لأخذ العلم بها حتى إذا ما وجدها مخالفة للقوانين يقوم بإرجاعها إلى مجلس الوزراء -مع تبيان السبب- ليقوم بإعادة النظر فيها.

الجيش وقوات حرس الثورة

المادة الثالثة والأربعون بعد المائة: يتولى جيش جمهورية إيران الإسلامية مسؤولية الدفاع عن استقلال البلاد ووحدة أراضيها وعن نظام الجمهورية الإسلامية فيها.

المادة الرابعة والأربعون بعد المائة: يجب أن يكون جيش جمهورية إيران الإسلامية جيشاً إسلامياً وذلك بأن يكون جيشاً عقائدياً وشعبياً. وأن يضم أفراداً لائقين، مؤمنين بأهداف الثورة الإسلامية، ومضحين بأنفسهم من أجل تحقيقها.

المادة الخامسة والأربعون بعد المائة: لا يقبل انتساب أي فرد أجنبي إلى الجيش وقوي الأمن الداخلي في البلاد.

المادة السادسة والأربعون بعد المائة: تمنع إقامة أية قاعدة عسكرية أجنبية في البلاد حتى ولو كانت على أساس الاستفادة منها في الأغراض السلمية.

المادة السابعة والأربعون بعد المائة: يجب على الحكومة في زمن السلم أن تستفيد من أفراد الجيش، وتجهيزاته الفنية في أعمال الإغاثة، والتعليم، والإنتاج، وجهاد البناء، وذلك إلى حد لا يضر بالاستعداد العسكري للجيش مع مراعاة موازين العدالة الإسلامية بشكل كامل.

المادة الخمسون بعد المائة: تبقى قوات حرس الثورة الإسلامية التي تأسست في الأيام الأولى لانتصار هذه الثورة راسخة ثابتة من أجل أداء دورها في حراسة الثورة، ومكاسبها، يعين القانون حدود وظائف هذه القوات، ونطاق مسؤوليتها فيما يخص وظائف ونطاق مسؤولية القوات المسلحة الأخرى مع التأكيد على التعاون والتنسيق الأخوي فيما بينها.

المادة الحادية والخمسون بعد المائة: بحكم الآية الكريمة: (واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم) فإن الحكومة مسؤولية عن إعداد البرامج، والإمكانيات

اللازمة للتدريب العسكري لجميع أفراد الشعب، وذلك وفقاً للموازين الإسلامية، بحيث تكون لجميع الأفراد القدرة على الدفاع المسلح عن البلاد، وعن نظام جمهورية إيران الإسلامية، إلا أن حيازة الأسلحة يجب أن تكون بإذن السلطات المسؤولة.

الفصل العاشر: السياسة الخارجية

المادة الثانية والخمسون بعد المائة: تقوم السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية على أساس الامتناع عن أي نوع من أنواع التسلط أو الخضوع له، والمحافظة على الاستقلال الكامل، ووحدة أراضي البلاد، والدفاع عن حقوق جميع المسلمين، وعدم الانحياز مقابل القوي المتسلطة، وتبادل العلاقات السلمية مع الدول غير المحاربة.

المادة الثالثة والخمسون بعد المائة: يمنع عقد أية معاهدة تؤدي إلى السيطرة الأجنبية على الثروات الطبيعية، والاقتصادية وعلى الثقافة والجيش، والشؤون الأخرى للبلاد.

المادة الرابعة والخمسون بعد المائة: تعتبر جمهورية إيران الإسلامية سعادة الإنسان في المجتمع البشري كله قضية مقدسة لها، وتعتبر الاستقلال، والحرية، وإقامة حكومة الحق والعدل حقاً لجميع الناس في أرجاء العالم كافة، وعليه فإن جمهورية إيران الإسلامية تقوم بدعم النضال المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين في أية نقطة من العالم، وفي الوقت نفسه لا تتدخل في الشؤون الداخلية للشعوب الأخرى.

المادة الخامسة والخمسون بعد المائة: تستطيع حكومة جمهورية إيران الإسلامية منح حق اللجوء السياسي إلى الذين يطلبون ذلك باستثناء الذين يعتبرون وفقاً لقوانين إيران مجرمين وخونة.

الفصل الثالث عشر: مجلس الأمن القومي الأعلى

المادة السادسة والسبعون بعد المائة:

يتم تشكيل مجلس الأمن الوطني الأعلى برئاسة رئيس الجمهورية لغرض تأمين المصالح الوطنية وحراسة الثورة ووحدة أراضي البلاد والسيادة الوطنية وذلك للقيام بالمهام التالية:

1. تعيين السياسات الدفاعية والأمنية للبلاد في إطار السياسات العامة التي يحددها القائد.
2. تنسيق النشاطات السياسية، والأمنية، والاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية ذات العلاقة بالخطط الدفاعية - الأمنية العامة.

3. الاستفادة من الإمكانيات المادية والمعنوية للبلاد لمواجهة التهديدات الداخلية والخارجية.

ويكون أعضاء المجلس على النحو التالي:

أ. رؤساء السلطات الثلاث.

ب. رئيس هيئة أركان القيادة العامة للقوات المسلحة.

ج. مسؤول شؤون التخطيط والميزانية.

د. مندوبان يعينان من قبل القائد.

هـ. وزراء الخارجية والداخلية والأمن.

و. الوزير ذو العلاقة طبق مقتضيات الموضوع وأعلى مسؤولين في الجيش وحرس الثورة.

ويقوم مجلس الأمن الوطني الأعلى -حسب وظائفه- بتعيين المجالس الفرعية من قبيل مجلس الدفاع ومجلس أمن البلاد وتكون رئاسة كل من هذه المجالس الفرعية لرئيس الجمهورية أو أحد أعضاء مجلس الأمن الوطني الأعلى بتعيين من رئيس الجمهورية، ويحدد القانون حدود صلاحيات المجالس الفرعية ووظائفها وتتم المصادقة على تنظيماتها من قبل المجلس الأعلى، وتكون قرارات مجلس الأمن الوطني الأعلى نافذة المفعول بعد مصادقة القائد عليها.